اللاجئون السوريون في لبنان
بين سياسات التمييز وخطاب الكراهية و"مراكب الموت"
الأسباب الجذرية للهجرة غير النظاميّة في لبنان

Contact Us

Cedar Centre for Legal Studies
Lebanon
مركز سيدار للدراسات القانونية

+961 6433288

Al Nour Square, Building no. 381, Block B, 8th Floor, Tripoli,

+961 81490607

info@ccls-lebanon.org

حول مركز سيدار للدراسات القانونية (CCLS)

مركز سيدار هو مركز لحقوق الإنسان تأسس في لبنان عام 2013. يتطلع المركز إلى رؤية لبنان بلداً حيث تُحترم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والحقوق القانونية لجميع المواطنين والمقيمين. تتمثل مهمته في تعزيز الفهم القانوني والمناصرة، مما يجعل سيادة القانون واقعاً ملموساً. يحتوي المركز على وحدات موضوعية مخصصة لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتمكين القانوني، والوساطة والتحكيم ووسائل تسوية النزاعات البديلة؛ والوقاية من التطرف العنيف ومساعدة ضحايا التعذيب.

نبذة عن الباحثة

كتب هذا التقرير الدكتورة ماري قرطام، رئيسة برنامج الأبحاث ودراسة السياسات والتنفيذ في مركز سيدار للدراسات القانونية في طرابلس. هي مستشارة سياسات الأبحاث في مجال حقوق الإنسان والأمن في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني (LPDC)، وهي زميلة باحثة في مؤسسة Fondation Maison des sciences de l'Homme في باريس والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO). قامت بالتدريس في جامعات مختلفة في فرنسا ولبنان. عملت مستشارة خاصة للبنان في مركز الحوار الإنساني في جنيف. وقد شاركت في عدة مراكز بحثية زائرة في دول أوروبية مختلفة. منذ العام 2007، شاركت وأدارت مشاريع تعاون متعددة التخصصات حول الوقاية من التطرف العنيف، والوساطة، وتشكيل المتمردين والسلوك العنيف، والعملية السياسية والأمنية الشاملة. وهي تقدم المشورة المنتظمة في مجال السياسات، وتبادل الخبرات، والتعلم المُقارن للجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في مناطق النزاع.

تحمل قرطام درجة الدكتوراه في علم الاجتماع وماجستير في علم الاجتماع العياديّ من جامعة باريس (Paris cité university)، بالإضافة إلى ماجستير في العمل الاجتماعي والتواصل والاعلام من جامعة القديس يوسف في بيروت. وقد شاركت في تأليف العديد من المنشورات في مجال دراسات اللاجئين والهجرة، ودراسات الأمن، والتطرف العنيف وحقوق الإنسان.

الشكر والتقدير

تودّ الباحثة أن تتقدم بالشكر والامتنان للمدير التنفيذي والفريق القانوني في مركز سيدار، والتقدير لمساهماتهم في هذا التقرير.

أي استفسارات تتعلق بهذا المنشور يمكن إرسالها إلى المؤلفة على عنوان البريد الإلكتروني التالي: m.kortam@ccls-lebanon.org.

فهرس المحتويات

حول مركز سيدار للدراسات القانونية CCLS 2
نبذة عن الباحثة 2
الشكر والتقدير 2

قائمة الاختصارات 4
الملخص التنفيذي 5
المقدمة 7

القسم i : الاستراتيجيات السياسية في لبنان واللاجئين السوريين ... 9
1 تدفق اللاجئين السوريين وتأثيره في لبنان 11
لعداء للأجانب وخطاب الكراهية ضد السوريين 12
2استراتيجيات لبنان السياسية لإدارة شؤون السوريين 16
3 السلطة الحيوية والانتهاكات القانونية ضد السوريين 19
الترحيل، والتعذيب، والاختفاء القسري 19
الجريمة المنظمة على الحدود 24
4 **تدخّل مركز سيدار للدراسات القانونية (CCLS) في الدفاع القانوني** 26

القسم ii منطق الخروج: الهجرة غير النظامية 28
1 ظهور بيئة مشجّعة للهجرة في لبنا 31
2 لبنان والسياسة الدولية للهجرة 33
2.1 سياسة العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولبنان 34
2.2 سياسات الهجرة في علاقات الاتحاد الأوروبي ولبنان 35
اتفاق جديد بين لبنان والاتحاد الأوروبي بعد النزاع السوري 35
2.3 العلاقات القبرصية اللبنانية 40
3 عوامل الدفع للهروب من لبنان 42
4 الاستراتيجيات الأوروبية لعمليات الصد وإرجاع اللاجئين 43
تحليل بيانات القوارب وتدخل مركز سيدار للدراسات القانونية CCLS 44
الصدّ والإرجاع 45
إحباط عمليات الهجرة 50
الصدّو الإرجاع 53
القارب القبرصي المفقود 54
نظرة عامة حول الأعداد في القوارب 56

التوصيات 57
المراجع **59**

قائمة الاختصارات

UNHCR	Nations High Commissioner for Refugees
NDICI	Neighbourhood, Development and International Cooperation Instrument
CCLS	Cedar Centre for Legal Studies
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
LF	Lebanese Forces members
FPM	Free Patriotic Movement
HDC	Higher Defence Council

الملخص التنفيذي

ليس لدى لبنان قانوناً وطنياً للاجئين ولم يوقّع على اتفاقية اللاجئين عام 1951 أو ملحقها، بروتوكول العام 1967. وقد أدّى فشل الحكومة في تطوير نهج متماسك وواقعيّ للجوء والهجرة إلى تأثير مزعزع للاستقرار بشكل خاص. فالعوائق البيروقراطية ونقص الحماية القانونية، إلى جانب الخطاب المُعادي للأجانب، كلها تهدّد بإثارة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يزيد من ضعف اللاجئين في لبنان.

منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان، إلى جانب أزمة اللاجئين السوريين، ازدادت ظاهرة الهروب غير القانوني عبر القوارب، وفي عام 2020، وقعت مأساة كبيرة أودت بحياة العشرات من اللاجئين بعد غرق قارب بمقربة من طرابلس. ومع ذلك، لا تزال العديد من العائلات ترى في هذه التجربة الخطرة خياراً قابلاً للتطبيق هرباً من البؤس والعنصرية في لبنان. وقد تأثرت في آلية الهروب هذه عبر القوارب أسرٌ بأكملها من الآباء والأطفال.

لجأ السوريّون إلى لبنان بعد الحرب السورية بحثاً عن الاستقرار والأمان وحياة أفضل بعيداً عن الصراع المسلح والقمع. ولكن الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ألمّت بلبنان منذ عام 2019، أدّت إلى قيام الحكومة اللبنانية بممارسة التمييز ضد جميع اللاجئين، متهمة إياهم بأنهم سبب تدهور الوضع في البلاد. ونتيجة لذلك، أصبح سوق العمل اللبناني مغلقاً بشكل متزايد أمام السوريين، مصحوباً بانتهاكات الحكومة اللبنانية للقانون وتطبيقها لسياسات غير قانونية ضدهم مما يؤجج العنصرية وخطاب الكراهية. وقد وُصم السوريون بقوالب نمطية وغالباً ما تم ربطهم بالجرائم التي حصلت في البلد. إن خطاب الكراهية تجاه اللاجئين السوريين ليس حديثاً؛ فقد بدأ في عام 2016 مع جبران باسيل بحيث اتخذ أشكالاً متعددة. ويمكن رؤية هذا الخطاب أيضاً في إجراءات بعض البلديات اللبنانية التي فرضت حظر التجوّل على السوريين.

يواجه الأطفال السوريون في لبنان ثلاث تحديات رئيسية، وهي عدم قدرة نسبة كبيرة منهم على تلقي التعليم، وكذلك اندماج العديد منهم في سوق العمل في سن مبكرة. تُظهر البيانات الحالية أنه اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2023، يستضيف لبنان حوالي 470,000 طفل وشاب سوري في سن المدرسة، تتراوح أعمارهم بين 3-23 سنة، بناءً على سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويبقى التحدي الأخير والعاجل هو التسجيل والتوثيق المدنيّ.

كل عام، وقبل بدء العام الدراسي، يعاني الأطفال السوريون من قيود تمييزية تؤدي إلى حرمان عشرات الآلاف من هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحلية والسياسيون في لبنان. في 8 تموز/يوليو، كتب سمير جعجع ، رئيس حزب القوات اللبنانية، على وسائل التواصل الاجتماعي أن وزارة التربية والتعليم يجب أن تطلب من جميع الطلاب تقديم أوراق الهوية للتسجيل في المدارس العامة والخاصة للسنة الدراسية 2024-2025. وأكد على أن الطلاب الأجانب، السوريين ضمنياً، يجب أن يكون لديهم تصاريح إقامة صالحة ليتمكنوا من الالتحاق بالمدارس. وفي تموز/يوليو وآب/أغسطس 2024، قامت بلديتان لبنانيتان على الأقل، سنّ الفيل والقاع، بإصدار بيانات تطلب من الأطفال السوريين الحصول على إقامة لبنانية للتسجيل في المدرسة. لكن بسبب العقبات البيروقراطية والمعايير الصارمة المفروضة على تجديد تصاريح الإقامة، لا يمتلك سوى 20% من اللاجئين السوريين إقامة صالحة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف، IACL، 2023).

خلال العامين الماضيين، قدّم صانعو القرار اللبنانيون مقترحات واستراتيجيات متعددة لإدارة السوريين في لبنان. وقد أصدر مجلس الوزراء قرارات تتعلق باللاجئين القادمين من سوريا بموجب القرار الرقم 1، بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2023.

بسبب هذه الأزمات وأزمة اللاجئين، أصبح لبنان مصدراً للهجرة غير النظامية لمواطنيه وللمقيمين فيه واللاجئين، لبنانيين وغير لبنانيين، ونقطة عبور رئيسية للمهاجرين وطالبي اللجوء

من لبنان وسوريا المتوجهين إلى أوروبا. وقد تفاقمت تحديات اللجوء والهجرة في لبنان نتيجة فشل السلطات في تطوير استراتيجية شاملة لإدارة البلاد. أدى ذلك إلى تغذية اقتصاد الهجرة بين فتح سوق الهجرة والتنافس بين المهربين من جهة، وتأمين الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. ويجد المهاجرون واللاجئون أنفسهم عالقون في شبكة معقدة من التحديات. لقد تحوّل لبنان إلى دولة عبور للمهاجرين إلى أوروبا نتيجة عدة تطورات مهمة مثل الحروب والانهيار الاقتصادي والسياسات المتقلبة، والعنف المنتشر، والمواقف المعادية للأجانب. كما أدى تزايد أعداد المهاجرين إلى خلق نظام بيئي للهجرة، مع تحول شمال البلاد مركزاً له.

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار بيئة هشة، وتهدف إلى تسليط الضوء على ما يواجه اللاجئون السوريون في لبنان على المستويين الحكومي والسياسي وخروجهم من لبنان عبر الهجرة غير الشرعية. أولاً، بعد عرض السياق اللبناني، سيحاول هذا التقرير وصف الأنماط المختلفة للتمييز القانوني وغير القانوني والانتهاكات التي يواجهها السوريون في لبنان. ثانياً، سيُظهر التقرير كيف يؤدي التهميش وانتهاك القوانين وسياسات التمييز مباشرة إلى "منطق الخروج" الخطر، وهو الهجرة غير الشرعية. تمّ صياغة أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في سياق النزوح الجماعي للسوريين بعد عام 2011. وتُعتبر الهجرة واحدة من "أكثر التحديات إلحاحاً"، وتؤكد الوثيقة على السياسة المشتركة للطرفين لحث "العودة الآمنة [للسوريين] إلى بلدهم الأصلي"، مع الأخذ في الاعتبار "الحاجة إلى تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين بأمان [...] واتّباع كافة قواعد القانون الإنساني الدولي مع مراعاة مصالح البلدان المضيفة" (الجمهورية اللبنانية، 2016، ص. 4). وتشير الأولويات أيضاً إلى "أن دعم اللاجئين السوريين لا يمكن أن يتم خارج إطار دعم الاقتصاد الوطني اللبناني والاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية"، مما يجعل المساعدة التنموية وسيلة أساسية (المصدر نفسه). ويبين بيان المفوضية الأوروبية حول استراتيجية الأولويات بوضوح أنه مقابل المساعدات يجب على الحكومة اللبنانية "بذل الجهود في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين السوريين لتحسين ظروفهم المعيشية واستراتيجيات الإقامة القانونية" (المفوضية الأوروبية، 2016 ب، ص. 13–14).

تغيرت طبيعة العلاقة السياسية في مجال الهجرة مع نشوب الصراع السوري في عام 2011 وزيادة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر الطرق البحرية والبرية التي بلغت ذروتها في عام 2015. وقد تسارعت هذه التحولات بسبب عدم القدرة على إدارة تدفقات الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أدى ذلك إلى اتباع الاتحاد الأوروبي لـ "قرارات غير رسمية ومحلية وبراغماتية" بدلاً من "التعاون الرسمي والملزم قانونياً"، وهو مسار تم اختياره بسبب مقاومة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولضمان استمرار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين (سيبرغ وزاردو، 2020، ص. 2).

أخيراً، ستظهر هذه الدراسة أن تحقيق بعض الخطوات الملموسة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للسوريين يتطلب التزاماً من جميع الأطراف، مثل المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة اللبنانية. ويخلص التقرير إلى توصيات لمكافحة إساءة معاملة اللاجئين السوريين في لبنان ونمو خطاب الكراهية من جهة، ومن جهة أخرى، إمكانية الحد بفعالية من الهجرة غير النظامية من خلال تدابير الحماية واستراتيجية جديدة أوروبية لبنانية تركز على الهجرة الدائرية والاستثمارات والتعاون الابداعي.

هذا تقرير بحثي عملي يعتمد على منهجية الكمية والنوعية باستخدام أدوات مراجعة الأدبيات العلمية والرمادية، بما في ذلك الوثائق الحكومية والتقارير الحكومية وغير الحكومية. وقد استند العمل الميداني واختيار الحالات وتحليل آثار سياسة الهجرة على تدخل مركز سيدار للدراسات القانونية في هذا المجال عبر مراقبة الانتهاكات والقوارب غير القانونية وتقديم المساعدة القانونية للمهاجرين.

المقدمة

في خريف عام 2019، دخل لبنان في أسوأ أزمة اقتصادية تهدد استقراره منذ حقبة الحرب الأهلية ما بين 1975 و1990. وقد أصبح الفقر مصير الفئات الاجتماعية اللبنانية وجنسيات أخرى تعيش في لبنان وتعتمد على مدخراتها بالعملة الصعبة.

منذ أكتوبر 2019، فقدت الليرة اللبنانية نسبة كبيرة من قيمتها، واليوم انخفضت في السوق السوداء إلى حوالي 90,000 ليرة لبنانية بدلاً من السعر الرسمي البالغ 1,500 ليرة لبنانية للدولار الواحد.

منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان، إلى جانب أزمة اللاجئين السوريين، ازدادت ظاهرة الهروب غير النظامي عبر القوارب. وفي عام 2020، وقعت مأساة كبرى أودت بحياة العشرات بعد غرق قارب قرب طرابلس. ومع ذلك، لا تزال عشرات العائلات ترى في هذه التجربة الخطيرة خياراً ممكناً للهروب من البؤس والعنصرية في لبنان.

في آلية الهروب هذه عبر القارب، تأثرت عائلات بأكملها، بمن فيها من الآباء والأطفال. يعاني الأطفال السوريون في لبنان من ثلاث تحديات رئيسية، وهي عدم قدرة نسبة كبيرة منهم على تلقي التعليم، بالإضافة إلى حقيقة أن العديد منهم غارقون في سوق العمل في سن مبكرة. تُظهر البيانات الحالية أن لبنان يستضيف حوالي 470,000 طفل وشاب سوري في سن الدراسة تتراوح أعمارهم بين 3 و23 عاماً، بناءً على تسجيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتباراً من أيلول/ سبتمبر 2023. التحدي الأخير والعاجل هو التسجيل وتوثيق الحالة المدنية. "تشير بيانات تقييم نقاط الضعف لدى اللاجئين السوريين (VASyR) إلى اتجاه إيجابي متصاعد في تسجيل الأطفال السوريين في سجل الأجانب، من 21% في عام 2018 إلى 31% في 2021 و41% في 2023. ومع ذلك، على الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي، لا يزال 59% من جميع الأطفال السوريين غير مسجلين في سجل الأجانب، مما يحرمهم من ضمان الوصول إلى الجنسية. وقد ذكر 96% من جميع المستجيبين أن الطبيب أو القابلة أصدروا إشعار ميلاد للطفل، كما أبلغ 85% منهم عن تسجيل ولادات أطفالهم لدى المختار، و56% في سجلات النفوس. وذكر فقط 0.5% أنهم لم يقوموا بتسجيل الطفل على الإطلاق. والأسباب الرئيسية لعدم التسجيل التي أشار إليها هؤلاء المستجيبون، والتي تدل على عدم إصدار شهادة ميلاد للطفل، هي تكاليف الشهادات المرتبطة بها، والتي أبلغ عنها 42.5%، والنقص في الوعي بالإجراءات من قبل 42.2%. تمّ تسجيل أعلى نسبة للولادات غير الموثقة هي في بعلبك-الهرمل بنسبة 9%، مما جعلها تتصدر قائمة عكار التي كانت الأعلى في عام 2022 بنسبة 4.7% وبلغت 5.3% في عام 2023. يلعب الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعائلات دوراً كبيراً في الوصول إلى أنظمة تسجيل الولادات الوطنية. وبحسب بيانات VASyR لعام 2023، فإن الذين يعيشون في مأوى غير دائم أبلغوا عن إتمام عملية تسجيل الولادة للأطفال المولودين في لبنان بمعدل نصف معدل أولئك الذين يعيشون في مأوى سكني (47.5% مقابل 24.5%)". (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف، اللجنة الدولية للحقوق القانونية، 2023، ص 37)

يُركز هذا التقرير على اللاجئين السوريين ويُقدم نظرة عامة حول أنواع التمييز والانتهاكات القانونية المختلفة التي يتعرض لها السوريون في لبنان. بعد ذلك، يُبين كيف

تؤدي الهامشية وانتهاكات القانون والتمييز بشكل مباشر إلى "منطق خروج" خطير عبر الهجرة غير النظامية. ثم يستعرض التقرير ديناميات وسياسات الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، ويُقدم لمحة عن السياسات الوطنية والدولية الرئيسية المتعلقة بالهجرة في لبنان، ويحدد هياكل الحوكمة المحلية للهجرة داخل البلاد. ويختتم التقرير بتوصيات للحكومة اللبنانية والاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني لإدارة أزمة اللاجئين والهجرة غير النظامية إلى أوروبا ومكافحة خطاب الكراهية.

يعتمد التقرير على مراجعات مكتبية للأدبيات العلمية وأدبيات أخرى متنوعة، والتي تشمل الوثائق الحكومية، وتقارير الجهات الحكومية وغير الحكومية، والأوراق البيضاء، وأوراق العمل، والصحف. كما يستند إلى العمل الميداني واختيار الحالات وتحليل تأثيرات سياسة الهجرة.

يتناول التقرير قضايا الهجرة غير النظامية، والإعادة القسرية، والتعذيب بشكل عام، ويركز على عمل مركز سيدار للدراسات القانونية في هذا المجال من خلال مراقبة حالات الإعادة القسرية والتعذيب والهجرة غير النظامية، وتقديم المساعدة القانونية للمهاجرين والضحايا. تتبنى المنهجية مقاربة تعتمد على النوع الاجتماعي والفئة العمرية. ومع ذلك، لم يكن من السهل دائمًا تحديد هذين العنصرين، أي النوع الاجتماعي والعمر، خاصةً النساء والمراهقين والقاصرين. وبخصوص المراجعة المكتبية، تعتبر بعض التقارير والدراسات هذين البعدين. ورغم أن تدخلات مركز سيدار لم تكن موجهة خصيصاً للنساء والقاصرين، إلا أنها استهدفت الأسرة ككل. وحتى مع أخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار، فإنه من المؤسف أن الوصول إلى بيانات المؤسسات الأمنية التي تتحكم بتدفق القوارب لم يكن ممكناً دائماً.

القسم ا
الاستراتيجيات السياسية في لبنان واللاجئون السوريون

لقد أصبح سوق العمل اللبناني مغلقاً بشكل متزايد أمام السوريين. إذ ينظر العديد من اللبنانيين إلى اللاجئين السوريين بخوف وشك مما يعكس عنصرية كامنة. إن هذا التمييز وهذه القيود مليئة بالمخاطر حيث إنها تساهم بشكل مباشر في تعزيز ديناميات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، مما يعرض حياة العديد من الأشخاص للخطر.

ينقسم الجزء الأول من هذا التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان والخطاب المعادي للأجانب ضدهم، بينما يحلل الجزء الثاني الاستراتيجيات السياسية اللبنانية لإدارة شؤون السوريين. ويشمل الجزء الثالث تفاصيل حول "الإعادة القسرية"، والتعذيب، والاختفاء القسري الذي تمارسه السلطات اللبنانية بشكل غير منتظم لإخضاعهم. وفي النهاية، يركز الجزء الرابع على تدخلات مركز سيدار للدراسات القانونية (CCLS) في الدفاع القانوني.

1 تدفق اللاجئين السوريين وأثره في لبنان

وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، كان هناك 18,000 لاجئ سوري في لبنان في نيسان/أبريل 2012. وفي شباط/فبراير 2013 بلغ العدد 182,000، بينما وصل العدد في نيسان/أبريل 2013 إلى 356,000، وقد بلغ في نيسان/أبريل 2014 المليون. ووصل العدد إلى ذروته بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2015 (بين 1,174,000 و1,185,000)، وبعد ذلك انخفض تدريجياً ليصل إلى 779,645 في آذار/مارس 2024.

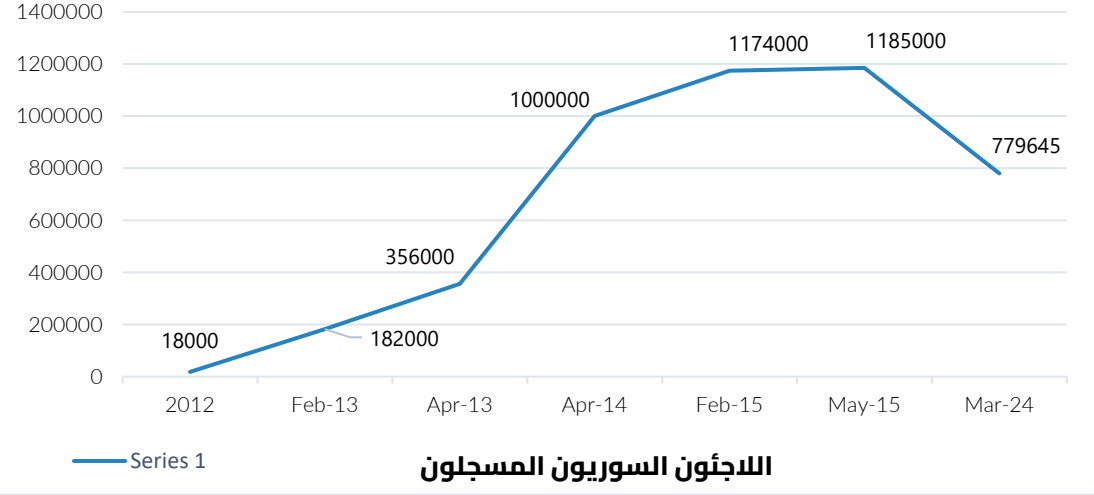

اللاجئون السوريون المسجلون

في عام 2015، توقف لبنان عن السماح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتسجيل السوريين. هذا لا يعني أن تدفق السوريين قد انخفض؛ هناك قنوات تسجيل أخرى، ولكن المتطلبات المالية التي يجب أن يستوفيها السوريون للتسجيل غير متاحة لمعظمهم، كما يجب عليهم الحصول على كفالة لبنانية، مما يعرض الكثير منهم للاستغلال.

في عام 2022، ارتفعت نسبة زواج القاصرات بين الفتيات السوريات النازحات، حيث بلغت 22% من الفتيات والنساء الشابات اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و19 عاماً، مقارنة بنسبة 20% في عام 2021 (الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، 2023). وفي حين يؤثر زواج القاصرات بشكل رئيسي على الفتيات السوريات، يتعرض الفتيان بشكل أكبر لعمالة الأطفال. فقد شارك 4% فقط من جميع الأطفال السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً في عمالة الأطفال، وكانت النسبة أعلى بين الفتيان (7%) مقارنة بالفتيات (2%).

كما أفاد 72% من المراهقين والمراهقات السوريين النازحين و94% من مقدمي الرعاية بأنهم يشعرون بالتوتر. وكانت الفتيات (62%) أكثر ميلاً للإبلاغ عن أعراض التوتر والقلق مقارنة بالفتيان (45%) (الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، 2023، ص 80).

في لبنان، كانت حوالي واحدة من كل خمس أسر (18%) أسراً ترأسها نساء في عام 2022 (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف، اللجنة الدولية لمراقبة العدالة، 2022).

علاوة على ذلك، الغالبية من السوريين هم من السنة الذين يمثلون أكثر من 20% من السكان في لبنان، يُعتبر وجودهم تهديداً لاستقرار البلاد الطائفي، مما يثير عداء الأحزاب المارونية. ومع استمرار ارتفاع عدد اللاجئين السوريين، أعربت قوى لبنانية مثل القوات اللبنانية والكتائب والتيار الوطني الحر عن خشيتهم من تقويض النظام السياسي الطائفي في البلاد.

تاريخياً، لم تساعد العلاقات المتوترة بين لبنان وسوريا في هذا الأمر، كما أن أزمة اللاجئين السوريين في لبنان عمّقت التصورات السلبية تجاههم، بدءاً من اتهامات بسرقة الوظائف من اللبنانيين وصولاً إلى التورط في قضايا اغتصاب وجرائم قتل.

بالإضافة إلى أزمة اللاجئين، كانت هناك أزمة اقتصادية. قدّر البنك الدولي (2013، 2019، 2020) أن الأزمة السورية كلفت لبنان خسائر اقتصادية بلغت 2.6 مليار دولار، مما أثّر على ما يقرب من 200,000 لبناني في عام 2013. كما أن التضخم وتدهور قيمة العملة اللبنانية لهما تأثير كبير على أسعار المواد الغذائية، والوقود، والكهرباء، والأدوية التي تشهد نقصاً في الإمدادات. منذ أكتوبر 2019، ارتفعت تكلفة الغذاء بأكثر من 400%، مما سجل مستويات مقلقة من انعدام الأمن الغذائي وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونتيجة لذلك، ظهرت مشاهد عنف ضد اللاجئين السوريين، إضافة إلى خطاب كراهية والتعصب تجاههم.

العداء للأجانب وخطاب الكراهية ضد السوريين

لم يكن خطاب الكراهية تجاه وجود اللاجئين السوريين في لبنان وليد اللحظة، فقد بدأ منذ عام 2016 على يد جبران باسيل ويتخذ أشكالاً متعددة. يظهر هذا الخطاب في المجال العام من خلال الملصقات واللافتات التي تستدعي الحرب الأهلية اللبنانية، وتعرض خطب بشير الجميل الشهيرة ضد الوجود السوري في لبنان خلال تلك الفترة من الحرب. لكن هذه الرسائل موجهة إلى جميع السوريين الذين لجأوا إلى لبنان اليوم. على سبيل المثال، في عام 2018، في ساحة ساسين، ظهرت بعض هذه اللافتات التي تحدثت ضد الوجود السوري في لبنان: "السوريون يحاولون تقسيم لبنان، لكن جاء اليوم الذي انقسمت فيه بلادهم"، و"سيأتي يوم يُطلب فيه من السوريين أخذ ممتلكاتهم وكل ما سرقوه ويرحلون".

ويظهر أيضاً خطاب الكراهية تجاه اللاجئين السوريين في تصرفات بعض البلديات اللبنانية التي فرضت حظر تجول على السوريين في عام 2018، أو في مقالات صحفية ضد السوريين تتهمهم بزيادة تلوث الهواء في لبنان (كما ورد في جريدة "النهار") أو بنقل التهابات مسببة لمرض السرطان (قناة "إم تي في MTV" القريبة من القوات اللبنانية)، وغيرها. هذه الدعوات لعودة السوريين التي أطلقها القادة السياسيون، وخاصة الموارنة، تتراوح ما بين مطالب عنصرية وشعبوية لكسب أصوات المسيحيين في الانتخابات، وتتحول أحياناً إلى أحداث عنف.

على سبيل المثال، عندما جرت الانتخابات الرئاسية السورية في عام 2021، تعرض العديد من اللاجئين السوريين للهجوم أثناء مرورهم في أحياء مارونية وهم يرفعون صور بشار الأسد وعلم سوريا، وهو ما اعتبره المهاجمون إهانة بالغة. يعود هذا إلى مشاعر الإهانة لدى الموارنة وذكريات شهدائهم الذين قُتلوا في ظل الحكم السوري للبنان. وقد ذكرت العديد من الصحف اللبنانية أن المهاجمين كانوا من أعضاء القوات اللبنانية، إلا أن القوات اللبنانية لم تؤكد ذلك، لكنها بررت هذه الأعمال قائلةً إنها كانت تدافع عن أحيائها ولن تسمح برفع العلم السوري أو صورة الرئيس السوري هناك.

من جانبهم، عندما طُلب من أعضاء التيار الوطني الحر التعليق على هذه الأحداث، أعربوا عن درجات متفاوتة من التفهم لسلوك المهاجمين. علاوة على ذلك، وباللعب على وتر الطائفية لتعبئة الموارنة، تتجنب الأحزاب السياسية المشاركة

في مظاهر التطرف العنيف. ومع ذلك، عندما تحدث مثل هذه الأحداث، فإنهم يقدمون لها التبريرات والغطاء السياسي. وقد أسفرت مثل هذه الأعمال عن ردود فعل لاحقة، مثل، التظاهرة المضادة للحزب القومي السوري.

ووفقاً لدراسة نشرها "مختبر سياسات الهجرة" في جامعة ستانفورد، فإن قلة من اللاجئين يرغبون في العودة إلى سوريا خوفاً على حياتهم (الربابعة وآخرون، 2020). غير أن الخطاب المعادي للأجانب بخصوص وجود اللاجئين السوريين في لبنان يهدف أساساً إلى تحقيق مكاسب انتخابية. فقد طالبت الكتائب والقوات اللبنانية بترحيل اللاجئين السوريين من لبنان دون تأخير، بينما كان الموقف الرسمي للتيار الوطني الحر هو الانتظار حتى تصبح الظروف ملائمة لعودتهم.

منذ أن أصبح التيار الوطني الحر الحزب المسيحي الأول في لبنان وتولى مؤسّسه منصب رئاسة الجمهورية، تبنى استراتيجية تقارب مع سوريا وبدأ في استخدام نفس الخطاب الذي تتبناه الأحزاب المارونية اليمينية الأخرى. والتيار الوطني الحر، الذي يقوده منذ عام 2016 جبران باسيل صهر الرئيس ميشال عون، يشارك في استقطاب القاعدة الانتخابية المسيحية. ومع تولي باسيل رئاسة التيار الوطني الحر خلفًا للرئيس عون، بدأ باستخدام روايات معادية للأجانب وعنصرية تجاه اللاجئين السوريين لأغراض انتخابية.

في كانون الثاني/يناير 2019، نشر باسيل على منصة "إكس" (تويتر سابقًا) يقول إن وجود السوريين في لبنان يرهق الاقتصاد اللبناني. بعد شهر واحد، اتهم باسيل اللاجئين السوريين بتهديد وجود لبنان ذاته، محذراً من أن بقاءهم سيزيد من خطر الإرهاب في أوروبا. وفي 5 أيار/مايو من العام نفسه، نشر باسيل تغريدة أخرى في سلسلة تغريداته الصادمة قال فيها إنه تم تسجيل ولادة أكثر من 600 طفل سوري في مستشفى البورة، مقارنة بـ 30 ولادة فقط لأطفال لبنانيين. وفي تغريدة بتاريخ 8 أيار/مايو 2019، قال باسيل إن لبنان، "أرض الأنبياء والقديسين لا يمكن أن يكون أرض اللاجئين والنازحين والفاسدين". واستمر بالمطالبة لعودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم متهماً إياهم بأنهم سبب الأزمة اللبنانية.

في عام 2019، خلال توليه منصب وزير الخارجية، أكد باسيل على أولوية التوظيف للبنانيين على حساب الجنسيات الأخرى. واستغل أعضاء التيار الوطني الحر هذه الفرصة ونظموا مظاهرات أمام متاجر يملكها سوريون، مرددين النشيد الوطني اللبناني ومطالبين بأولوية التوظيف للبنانيين. لم تتوقف هذه المطالب عند مستوى أعضاء الحزب، بل طالت الإعلام أيضاً. فمع بداية العام الدراسي في أيلول/سبتمبر 2019، بثت قناة "أو تي في OTV" (التابعة للتيار الوطني الحر) رسوماً متحركة في أحد برامجها يظهر أطفالًا لبنانيين غير قادرين على دخول مدارسهم بسبب اكتظاظ المدارس اللبنانية بوجود اللاجئين والأطفال الأجانب. وسأل البرنامج المشاهدين: "هل رأيتم لبنانياً أكثر كرماً من هذا؟" واعتذرت القناة لاحقاً وسحبت الرسم الكرتوني من موقعها (العنداري، 2019).

كانت استراتيجية باسيل الشعبوية واضحة بالنسبة لخصومه السياسيين من الطوائف المسلمة، لكنها واضحة أيضاً لخصمه المباشر من الطائفة المارونية، القوات اللبنانية، الذين يتهمونه بتبني خطابهم لكسب أصوات ناخبيهم. ويذكرنا هذا الخطاب الشعبوي بخطاب الميليشيات المارونية خلال الحرب الأهلية، التي كانت معروفة بعدائها للمسلمين والفلسطينيين والسوريين في تلك الفترة. في الساحة السياسية والإعلامية، أصبح جبران باسيل موضوعاً للسخرية من قبل خصومه الذين يعتقدون أنه يستخدم هذا الخطاب لتحقيق هدفه في خلافة حموه، ميشال عون، في منصب رئيس الدولة.

في احتضانه لخطاب حقوق المسيحيين، يسير التيار الوطني الحر على نفس الطريق الذي تسلكه أحزاب المعارضة المسيحية. وهذا يعني أن الدعوات للمطالبة بحصة من السلطة السياسية تنبثق من مجتمع يشعر بالخيانة أو التهديد بفقدان "مزاياه السياسية" أمام المسلمين اللبنانيين، وأمام الفلسطينيين، واللاجئين السوريين في الآونة الأخيرة، وأمام معظم المسلمين الذين قد ينافسون "الميزة المسيحية" ويزعزعون التوازن الديمغرافي وبالتالي يقلبون النظام السياسي في لبنان. من خلال تبني هذه الاستراتيجية، يقوم

التيار الوطني الحر، مثل غيره من الأحزاب، بجعل الطائفية قناة للوصول إلى المواطنة في لبنان، ويخلط في خطابه بين المصالح المسيحية والمصالح اللبنانية.

منذ نيسان/أبريل 2024، عندما تصاعدت مشاعر الكراهية عقب مقتل باسكال سليمان، عضو القوات اللبنانية، وجهت الحكومة اللبنانية تعليمات للبلديات لتشديد الرقابة على السكان السوريين في أحيائهم. وفي منتصف نيسان/أبريل، أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أن "معظم السوريين" في لبنان سيتم ترحيلهم بمجرد أن يعترف المجتمع الدولي بالمناطق الآمنة في سوريا (L'Orient Today لوريان توداي، 2024). ومن جانبه، دعا عصام شرف الدين، وزير المهجرين اللبناني، إلى فتح الحدود البحرية للسماح للاجئين السوريين بمغادرة لبنان عن طريق البحر، والضغط على اللاجئين السوريين للعودة إلى بلدهم، وهو الموقف الذي أيده أيضاً زعيم حزب الله حسن نصر الله (هيلانة، 2024).

في 2 أيار/مايو 2023، أرسل وزير الداخلية والبلديات، القاضي بسام مولوي، تعميماً إلى المحافظين ورؤساء البلديات، والبلديات والمخاتير في القرى والمدن التي يتواجد فيها اللاجئون السوريون، لإطلاق حملة مسح وطنية لحصر أعداد السوريين في مناطقهم وتسجيلهم. وتحت ذريعة "الظروف الحالية التي يمر بها لبنان" و"الاهتمام بالمصلحة الوطنية العليا"، دعا التعميم المعنيين إلى تسجيل جميع اللاجئين المقيمين ضمن نطاق كل بلدة ومنحهم شهادات بذلك. كما طلب عدم إجراء أي معاملة أو تصريح، وألا يتم تأجير أي عقار لأي لاجئ سوري قبل التأكد من أنه مسجل لدى البلدية ولديه إقامة قانونية في لبنان. إضافة إلى ذلك، طُلب إجراء مسح ميداني لجميع المؤسسات والمهن التي يديرها لاجئون سوريون، والتحقق من حصولهم على تراخيص قانونية.

وبالرغم من ذلك، لم يوفر قرار الوزارة أي إرشادات أو ضمانات لتكفل عدم انخراط السلطات المحلية في ممارسات تمييزية أو تنفيذ تدابير قد تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل التهجير القسري والطرد للاجئين السوريين. استناداً إلى توجيهات هذا القرار، أصدرت عدة بلديات قرارات تقيد حركة اللاجئين السوريين ضمن نطاقها، مما يمنعهم من عيش حياة طبيعية ويجبرهم على الخضوع لعدة ممارسات تحدّ بشكل فعّال من تمتعهم بحقهم في السكن، وحرية التنقل، وحق العمل.

في أيار/مايو 2024، رد النائب جبران باسيل، رئيس التيار الوطني الحر، على التحرك الأوروبي لمنح تبرعات للبنان، مؤكداً ما يلي: "رفض سياسة الاتحاد الأوروبي في إبقاء اللاجئين السوريين في لبنان، والتشديد على أن لبنان ليس للبيع أو الإيجار"، معتبراً أن المشكلة الرئيسية في لبنان هي "خضوع المسؤولين للسياسات الخارجية حتى على حساب المصلحة الوطنية"، وأعلن عن "سلسلة من التحركات للتيار الوطني الحر على الصعيدين البرلماني والشعبي لمواجهة أزمة النزوح". وفي بيان له على وسائل التواصل الاجتماعي، أشار باسيل قائلاً: "بأي حق يُطلب منا هذا، وهو قرار سيادي لبناني، وبأي سلطة يُفرض على لبنان ما لا يقبله الاتحاد الأوروبي على دوله، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه سقف الهجرة 30 ألفاً لجميع دول أوروبا، بينما لبنان يستضيف 2 مليون لاجئ؟" وأضاف يتساءل: "هل يجرؤ البرلمان الأوروبي على التحدث مع تركيا بنفس اللهجة؟"

يعتقد باسيل أن "ابتزاز لبنان بوقف المساعدات والتمويل لأزمة النزوح غير مقبول" وأن "ما يحققونه جميل"، حيث أن مساهمة لبنان بخسارة 50 مليار دولار هي أربعة أضعاف جميع مساهمات الدول المانحة، التي بلغت 12 مليار دولار، متمنياً أن تتخذ الدول الأوروبية قراراً يساهم إما في إعادة اللاجئين إلى بلدانهم أو توجههم إلى أوروبا، أو "ألا يطلبوا منا أن نكون حراساً للحدود" لمنع القوارب المهاجرة المتجهة نحو أوروبا. وأضاف: "إذا كانت الدول الأوروبية مهتمة بعودة اللاجئين، فلتقم بتمويل عودتهم أو أخذهم إلى أوروبا". وأكد باسيل أن "الحق على لبنان" بسبب تقاعس المسؤولين، وأنه يجب اتخاذ تدابير دبلوماسية فورية من قِبل وزارة الخارجية ضد موظفي مفوضية الأمم المتحدة والمسؤولين الأوروبيين. يجب أن يتم ذلك بالإضافة إلى رد من البرلمان بقرار واضح وملزم للحكومة لبدء تنظيم عودة كريمة وآمنة، مع ضرورة موازاة ذلك بحركة شعبية غير معادية ولكنها تضغط على الحكومة لدعم عودة اللاجئين.

قبل بدء العام الدراسي الجديد، يعيش الأطفال السوريون قيوداً تمييزية ستؤدي إلى حرمان عشرات الآلاف من أطفال اللاجئين السوريين من حقهم في التعليم بسبب القيود التي فرضتها السلطات المحلية والسياسيون في لبنان. في 8 تموز/يوليو، كتب سمير جعجع ، رئيس حزب القوات اللبنانية، على وسائل التواصل الاجتماعي، على وزارة التربية أن تطلب من جميع الطلاب تقديم أوراق هوية للتسجيل في المدارس الحكومية والخاصة للعام الدراسي 2024-2025. وشدد على أن الطلاب الأجانب، ضمناً السوريين، يجب أن يكون لديهم تصاريح إقامة سارية للتسجيل في المدارس.

في تموز/يوليو وآب/أغسطس، أصدرت بلديتان لبنانيتان على الأقل (استوديو الأشغال العامة، 2024ح)، سن الفيل والقاع، بيانات تطالب الأطفال السوريين بالحصول على إقامة لبنانية للتسجيل في المدارس. ومع ذلك، وبسبب العقبات البيروقراطية (وود، ناصر، 2024) والمعايير الصارمة المفروضة على تجديد تصاريح الإقامة اللبنانية، فإن 20% فقط من اللاجئين السوريين لديهم إقامة صالحة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي، اليونيسف، اللجنة الدولية للحقوق المدنية، 2023).

ولكن في 11 أيلول/سبتمبر 2024، وافق مجلس الوزراء على السماح للطلاب السوريين بالتسجيل في المعاهد والمدارس المهنية دون الحاجة إلى بطاقة إقامة قانونية من السلطات المختصة، وخاصة المديرية العامة للأمن العام (الحاج، 2024).

لم يتضح بعد ما إذا كان هذا القرار سيشمل الطلاب في المدارس الحكومية والثانويات. استمرت مؤسسات التعليم المهني بقبول الطلاب السوريين لفترة طويلة دون تقديم بطاقة الإقامة الخاصة بهم، إلى أن منع رئيس قسم المراقبة والامتحانات في المديرية، جوزيف يونس، هذا العام الطلاب من الحصول على شهادة البكالوريا الفنية قبل الحصول على الإقامة. لكنه سمح لهم بإجراء الامتحانات الرسمية. وتبعاً، أصدرت المديرة العامة للتعليم المهني والتقني، هنادي بري، تعميمها الأول رقم 2024/24 في 9 أيلول/سبتمبر، أي قبل يومين من قرار مجلس الوزراء، مطالبة مديري المعاهد الفنية العامة والخاصة بأن يشترطوا على الطلاب الحصول على تصريح إقامة ساري المفعول من المديرية العامة للأمن العام اللبناني للطلاب غير اللبنانيين، تحت طائلة اتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية ضد المعاهد المخالفة.

إضافة إلى السرديات والخطابات على المستوى السياسي، لقد تغيرت استراتيجيات لبنان على مر السنين لإيجاد طريقة لإدارة سوريا ضمن رؤية سياسية مشتركة، وهو أمر لا يتحقق دائماً.

2 استراتيجيات لبنان السياسية لإدارة شؤون السوريين

في العامين المنصرمين، كثّف صانعو القرار اللبنانيين المقترحات والاستراتيجيات لإدارة شؤون السوريين في لبنان. أصدر مجلس الوزراء قرارات متعلقة باللاجئين السوريين بموجب القرار رقم 1، بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2023. تحت عنوان "قضية النزوح السوري، والتسلل غير النظامي للأشخاص النازحين بشكل خاص". فتمّ تكليف الأجهزة الأمنية والعسكرية وثماني وزارات (الداخلية والبلديات، العمل، الصناعة، الاقتصاد والتجارة، العدل، الخارجية والمغتربين، الشؤون الاجتماعية، والإعلام) بعدة مهام في هذا الصدد. كما تم تكليفهم بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه المهام لتقييمها دورياً من قبل مجلس الوزراء. وقد ناقش المجلس هذه القرارات من خلال تقرير دوري.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كشف رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي أن فكرة ترحيل اللاجئين السوريين في لبنان الذين خالفوا القانون ستتم مناقشتها بالتنسيق مع الحكومة السورية، وسيتم ترحيل المخالفين إلى مخيمات ستُقام داخل الحدود السورية. وأضاف ميقاتي أن هذه الفكرة سيتم تنفيذها بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحكومة السورية. إذن، تتخذ استراتيجية التخويف أشكالًا متعددة.

في 23 أيار/مايو 2024، قدم النائب ملحم رياشي، عضو كتلة الجمهورية القوية، اقتراحاً لقانون معجّل "يُحظر بموجبه على مالكي الشقق والغرف المؤجرة تأجير أي عقار لأي شخص مقيم في لبنان بدون أوراق ثبوتية أو دخل لبنان بشكل غير قانوني، مع فرض عقوبات وغرامات محددة" (استوديو الأشغال العامة أ، 2024). وينطبق هذا الحظر على جميع أنواع العقارات، سواء كانت مبانٍ أو أراضٍ زراعية. ويعاقب المالكون الذين يخالفون أحكام هذا القانون بالسجن لمدة شهر ودفع غرامة وقدرها 200 مليون ليرة لبنانية. وفي حال تكرار المخالفة، تتضاعف العقوبة. وفقاً لهذا لقانون، يجب على المؤجر تطبيق هذه الأحكام وجميع المراسيم والقرارات والتعاميم التي تصدرها الوزارات المعنية. وللوفاء بمسؤوليته، يجب على المؤجر إخطار البلدية، خلال شهر من تاريخ نشر هذا القانون، إذا كان عقاره المؤجر يسكنه مستأجر دخل لبنان بشكل غير قانوني، وذلك بتقديم طلب (عريضة) معفاة من أي رسوم، لتمكين البلدية من اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد هذا المستأجر.

على الرغم من أن الاقتراح لا يحدد اللاجئين السوريين صراحة، إلا أن توقيته ومنطقه يوحيان بأنه جزء من حملة مستمرة للتحريض ضد اللاجئين السوريين. وكان منطق الاقتراح يركز على السوريين المقيمين في لبنان، سواء كانوا لاجئين أو عمالاً أو نازحين. وتم تبرير استعجال إقرار هذا القانون، الذي يفرض عقوبات جنائية استثنائية على المالكين، بالضرورة القصوى للتخفيف من الأضرار والتفاقم والانتشار غير المحدود للإقامة غير القانونية.

الأسباب الرسمية لهذا الاقتراح تشمل أنه، وفقًا للاتفاق المبرم في عام 2003 بين الدولة اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُعتبر لبنان بلد عبور وليس بلد لجوء، وأن غالبية الأجانب، وخاصة السوريين المقيمين في لبنان، هم مقيمون غير قانونيين. إذ أنهم لا يحملون أي تصاريح إقامة تم إصدارها وفقاً للقوانين المعمول بها، وبالتالي يجب أن يخضعوا لقانون الخروج من لبنان كما هو الحال في كل دول العالم. وذلك لأن أي مواطن أجنبي ليس لديه إقامة أو تأشيرة دخول يُرحل إلى بلده وفقًا للقانون الصادر في عام 1962 الذي ينص على الإعادة القسرية لمن لديهم تصاريح إقامة.

كما تم الإشارة إلى قانون الإيجارات العامة والقوانين ذات الصلة التي تحدد أسس الإيجار وتلزم الملاك بعدم تنظيم عقد إيجار إذا لم يستوفِ المستأجر الشروط القانونية – حيث يحتاج المقيمون الأجانب بشكل خاص إلى الحصول على إقامة وأن يكون وجودهم بشكل قانوني على الأراضي اللبنانية. وتضمن

تقديم الأسباب أيضاً الإشارة إلى التعاميم التي صدرت مؤخراً عن وزير الداخلية، محافظ بيروت، المديرية العامة للأمن العام، وعدد من البلديات، التي تؤكد أنه لا ينبغي تنظيم عقد إيجار للمقيمين السوريين الذين لا يحملون إقامة قانونية في لبنان، قد بقيت غالبًا غير مُنفذة بسبب عدد كبير من الملاك الذين لا يلتزمون بها.

إن اعتقاد المشرّع بأن التعاميم التمييزية التي أصدرتها وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن العام والعديد من السلطات المحلية هي غير كافية فيما يتعلق بتقييد السوريين وليست مُنفذة بالكامل، وهذا يظهر في الأسباب المبررة لهذا الاقتراح وحقيقة كونه اقتراح معجل. من جهة، أدت هذه التعاميم إلى عمليات إخلاء واسعة النطاق وتهجير جماعي. ومن جهة أخرى، أسهمت هذه التعاميم في عمليات إخلاء جماعية في بعض المناطق من لبنان وساهمت بشكل كبير في نشر جو من التخويف.

في منتصف آذار/مارس 2024، أعلن النائب غسان حاصباني عن مبادرة جديدة بعنوان "كل مواطن هو عين ساهرة". والمبادرة التي تشمل سلسلة من الإجراءات المتاحة عبر تطبيق يسمى "تبليغ"، يمكن لأي مواطن استخدامها للإبلاغ عن الانتهاكات القانونية، خاصة التي يرتكبها "المجموعات غير القانونية" في الأشرفية والمناطق المحيطة. يقوم المستخدم بالتقاط صورة باستخدام هاتفه المحمول، واختيار نوع المخالفة من قائمة محددة، ثم إرسال التقرير إلى مركز مخصص، والذي بدوره يحيله إلى السلطات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية. يتم ذلك على أساس أن التطبيق يمثل آلاف العيون المراقبة باستخدام التكنولوجيا.

وفي أوائل آذار/مارس 2024، اقترحت المديرية العامة للأمن العام خارطة طريق لعودة اللاجئين السوريين (الأمن العام، 2024). تتكون خارطة الطريق من أربعة محاور؛ المحور الأول: إدارة الحدود ومكافحة التهريب. المحور الثاني: ضبط وضع السوريين في لبنان. المحور الثالث: مكافحة ظاهرة الاقتصاد الموازي، قمع الانتهاكات، وإغلاق المحلات التجارية والمؤسسات غير القانونية. والمحور الرابع: فتح قنوات اتصال مع جميع الأطراف المعنية بالنزوح السوري.

تكمن الرؤية في التمكن من تطوير استراتيجية وطنية موحدة للتحكم في، والتعامل مع، جميع تداعيات النزوح السوري في لبنان، مما يؤدي إلى عودة طوعية وآمنة وكريمة إلى بلدهم أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة. مهمتها هي إجراء مسح شامل لجميع السوريين في لبنان لتأمين بيانات بناءً على حق الدولة في معرفة كل من يتواجد في أراضيها. يتيح ذلك للدولة تصنيف السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية إلى فئات تحضيراً لوضع قواعد تنظيمية للتحكم في كل منهم وتوثيق وضعهم القانوني بحسب الفئة التي ينتمي إليها، مع العمل على إصدار المراسيم والقرارات اللازمة عبر السلطات المختصة عند الحاجة. الهدف هو إحياء برنامج العودة الطوعية وإطلاق قوافل العودة حالما تصبح الظروف ملائمة، بالتعاون بين الأمن العام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما تم سابقًا.

إضافة إلى القوانين والأنظمة اللبنانية الداخلية، سيتم تنفيذ الاتفاقات والمذكرات الموقعة للاستفادة من البيانات المتعلقة بالنازحين التي حصل عليها الأمن العام من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يتيح التعامل مع هذه الفئة وفقاً للاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية المعمول بها. وسيتم أيضاً مراقبة أنشطة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من خلال تطبيق قانون الجمعيات وحصر هذه الأنشطة في العمل الإغاثي المؤقت بدلاً من الأنشطة المستدامة. إلى جانب ذلك، ستقوم الوزارات المختصة بتنفيذ القوانين من خلال شن حملة ضد المنشآت التجارية غير القانونية التي يديرها السوريون.

سيتم تحديد وضع السوريين في لبنان وفقاً للوضع القانوني، مثل: السوريون المقيمون بشكل قانوني في لبنان وفقًا للقوانين والأنظمة اللبنانية، سواء قبل أو بعد اندلاع الأزمة السورية؛ النازحون السوريون المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين عامي 2011 و2015 الذين يستفيدون من الحماية الدولية حتى عودتهم الطوعية أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة.

يستفيد السوريون المسجلون لدى المفوضية منذ 2015 من مساعدات إغاثية وتطبق عليهم القوانين اللبنانية، خاصة بعد أن طلبت الحكومة اللبنانية رسمياً من المفوضية في بداية عام 2015 وقف تسجيل اللاجئين السوريين بناءً على القرار رقم 38 في تشرين الأول/أكتوبر 2014 (المعرض 2)، على أن يتم النظر في الحالات الإنسانية الاستثنائية إذا وجدت.

- السوريون الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني بعد 2019/04/24: هذه الفئة تخضع لقرار المجلس الأعلى للدفاع؛ وسيتم ترحيلهم إلى بلادهم بعد إبلاغ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- السوريون الذين دخلوا البلاد بشكل قانوني ثم خالفوا قوانين الإقامة والعمل، والذين يقيمون في لبنان دون الحصول على تصريح إقامة أو عمل وفقًا للقوانين.
- السوريون المعتقلون، الذين يشكلون 38% من إجمالي عدد السجناء، والذين سيتغير وضعهم القانوني بعد حل ملفاتهم القضائية.

السوريون المدانون بأحكام قضائية جنائية من قبل القضاء اللبناني لجرائم فظيعة سيفقدون وضعهم كنازحين وستتخذ ضدهم الإجراءات القانونية، بما في ذلك الترحيل، ضمن آلية معتمدة في هذا الصدد.

في آذار/مارس 2024، تم تكليف وزير المهجرين اللبناني، عصام شرف الدين، بإدارة ملف العودة استجابةً للضغوط الشعبية والبرلمانية والحكومية.

وقد صنّف وزير المهجرين اللاجئين السوريين إلى ثلاث فئات: العمال، والحرفيين، وأصحاب الأعمال، شريطة أن يكون لديهم إقامة قانونية وتصاريح عمل وأن "لا يتجاوز عددهم الـ 400,000 سوري"، كما قال. وأضاف أن الوزارة تخطط لإعادة 15,000 سوري شهرياً، كما تم الاتفاق عليه مع الجانب السوري والحكومة اللبنانية. "ونحن في انتظار القرار السياسي لتنفيذه"، مضيفاً أنه "لدينا أيضًا ورقة تفاهم لبدء تفكيك المخيمات"

أما بالنسبة للاجئين السياسيين والمعارضين، فوفقًا للوزير، لديهم ثلاث حلول:

- الاستفادة من العفو الرئاسي السوري.
- الهجرة إلى دولة ثالثة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة توطينهم هناك، وهو ما يريده الغالبية العظمى من السوريين.
- الانتقال إلى منطقة المعارضة في شمال شرق سوريا.

ويضيف الوزير أن أمريكا وأوروبا تتبعان معايير مزدوجة مع لبنان، حيث يصوتون لصالح بقاء السوريين في لبنان كما لو أنهم أوصياء عليهم، "خوفاً من هجرة القوارب إلى أوروبا، التي تضم حوالي 400 مليون نسمة ولا يمكنها دعم مليوني لاجئ سوري في لبنان الصغير جداً"

3 السلطة الحيوية والانتهاكات القانونية ضد السوريين

في خضم موجة من السياسات المعادية للأجانب والعنف الانتقامي، يتعرض اللاجئون السوريون في لبنان للاعتقال التعسفي والتعذيب والترحيل القسري من قبل الجيش اللبناني ومديرية الأمن العام، بسبب القرارات والضغوط الحكومية والسياسية. تأتي هذه الإجراءات في انتهاك لعدة نصوص قانونية دولية بما في ذلك **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة القاسية.**

يتناول هذا الجزء السياسات والممارسات التي تهدف إلى الضغط على اللاجئين السوريين للعودة إلى وطنهم، بما يزيد من عدم الأمان القانوني لهم في لبنان. بعد الحملة الأولى من الخطاب المعادي للأجانب في 2019، والحملة الثانية في 2023-2024 التي تم تحليلها أعلاه، تصاعدت الحملات الأمنية التعسفية والمداهمات على أماكن إقامة اللاجئين السوريين في مناطق لبنانية متعددة منذ نيسان/أبريل 2023. وقد أسفرت هذه الحملة عن اعتقال تعسفي وترحيل قسري للعديد من اللاجئين. فقد تم اعتقال ما لا يقل عن 808 لاجئين بشكل تعسفي من قبل السلطات اللبنانية (بما في ذلك 17 لاجئاً يحملون تصاريح إقامة قانونية، و13 امرأة، و25 قاصراً، و2 من أفراد مجتمع المثليين). وتم الترحيل القسريّ لما لا يقل عن 336 من اللاجئين المعتقلين (بما في ذلك 12 لاجئاً يحملون تصاريح إقامة قانونية، و13 امرأة، و22 قاصراً، و2 من أفراد مجتمع المثليين) (مركز الوصول لحقوق الإنسان ACHR، 2023).

منذ ربيع 2024، تم إطلاق حملة أمنية ضد اللاجئين السوريين، ترافقها الحكومة والوزارات والبرلمان والسلطات المحلية (البلديات أو المحافظين) والقوات الأمنية والمواطنون اللبنانيون وصانعو القرار والقوانين التمييزية وتصريحات التحريض. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الحملات الإعلامية على التأثير السلبي للاجئين السوريين على لبنان، واتهمتهم بالتسبب في الانهيار الاقتصادي والأزمات التي تؤثر على قطاع الكهرباء والإسكان والمياه والنفايات، وغيرها. ارتفع عدد الشكاوى بشكل كبير منذ شباط/فبراير 2023، حيث بلغ عدد الشكاوى 145 شكوى، في حين أن متوسط عدد الشكاوى لا يتجاوز الـ 30 عادة. وفي آذار/مارس 2024، انخفض عدد الشكاوى إلى 101، رغم أنه كان لا يزال أعلى بكثير من كانون الأول/ديسمبر 2022 (15 شكوى) وكانون الثاني/يناير 2023 (16 شكوى)، حيث كان معدل الشكاوى مشابهاً للمعدل الشهري في التقارير السابقة. في أوقات أخرى، ارتفع عدد الشكاوى بشكل ملحوظ ليصل إلى 227 في نيسان/أبريل و143 في آب/أغسطس 2023.

الترحيل، والتعذيب، والاختفاء القسري

في عام 2024، شهد مركز "سيدار" زيادة في المكالمات الواردة إلى الخط الساخن من اللاجئين السوريين في لبنان الذين كانوا مهددين بالترحيل نتيجة للتعاميم الأخيرة التي أصدرتها السلطات المحلية، أو الذين كانوا يخشون أن يتعرضوا للأذى إذا تم تسليمهم إلى سوريا. على إثر ذلك، قدم مركز "سيدار" شكاوى عاجلة إلى المقرّر الخاص المعني في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (SRT) .

إن لبنان طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (UNCAT) وبروتوكولها الاختياري (OPCAT) منذ عام 2000. تنص المادة 3.1 من الاتفاقية على ما يلي:

"لا يجوز لأي دولة طرف أن تقوم بطرد أو إعادة (ترحيل) أو تسليم شخص إلى دولة أخرى إذا كان هناك أسباب جوهرية للاعتقاد بأنه أو أنها سيكون عرضة للتعذيب."

وفي الوقت ذاته، تدعو بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل قبرص والدنمارك، الاتحاد الأوروبي إلى النظر في الاعتراف ببعض المناطق في سوريا كمناطق آمنة. ومع ذلك، تشير منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الخطوة ستخالف مبدأ "عدم الإعادة القسرية" بموجب القانون الدولي، والذي يحظر إعادة اللاجئين إلى البلدان التي قد يواجهون فيها التعذيب أو الاضطهاد.

تصاعدت حالات الترحيل بشكل كبير في عام 2023. وقد شاب عمليات الإعادة القسرية المعاملة المسيئة والتمييزية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب، واستهدفت عمليات الترحيل ليس فقط السوريين الذين وصلوا إلى لبنان بعد نيسان/أبريل 2019، بل أيضاً أولئك الذين وصلوا في وقت سابق وكانوا مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في عام 2023، كثف لبنان حملات المداهمات الهادفة إلى إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني. قامت القوات المسلحة اللبنانية بترحيل أو دفع ما لا يقل عن 13.700 سوري، وهو زيادة كبيرة عن 1.500 في عام 2022، وفقًا للبيانات المقدمة إلى "فورين بوليسي". وبحسب نفس المصادر، قامت المديرية العامة للأمن العام اللبناني - وهي الهيئة المسؤولة عن شؤون الأجانب وأمن الحدود - بترحيل ما لا يقل عن 301 سوري، بينما قامت القوات المسلحة اللبنانية بترحيل أو دفع ما لا يقل عن 1.000 شخص من شمال لبنان إلى سوريا بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2024.

كان للترحيل القسري أيضاً تأثير كبير على السجناء السوريين في لبنان. ففي سجن رومية اللبناني، عبر السوريون المعارضون لنظام الأسد عن استعدادهم للانتحار الجماعي احتجاجاً على قرارات ترحيلهم إلى سوريا بشكل فردي.

وكانت آخر محاولة انتحار قد وقعت في 2 آذار/مارس 2024 في سجن رومية، شرقي بيروت، احتجاجاً على تسليم سجين سوري إلى نظام الأسد. وصل أكثر من 10 سجناء إلى شرفة في ساحة السجن حيث شنق 4 منهم أنفسهم. تمكّن سجناء آخرون من الوصول إليهم في الوقت المناسب وأخذوا 3 منهم إلى المستشفى، ما يشير إلى أن أكثر من 200 معارض سوري على استعداد للانتحار بدلاً من أن يتم ترحيلهم إلى سجون بشار الأسد.

زادت المخاوف من ترحيل السجناء السوريين الذين تم اعتقالهم بتهم الإرهاب والانتماء إلى جماعات مسلحة، بعد أن طلب رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، من وزير العدل في اجتماع وزاري في 26 نيسان/أبريل 2023 "التحقيق في إمكانية تسليم المعتقلين والمدانين إلى الدولة السورية فوراً". ويشكل معظم سجناء رومية السوريين منشقين عن جيش النظام.

ومن بين المخالفات القانونية أن المديرية العامة للأمن العام اللبناني لم تعد تُعلم السجين بتاريخ الترحيل المقرر مسبقاً، بالإضافة إلى العقبات التي يواجهها السجين في الحصول على محامٍ. حيث يستغرق الأمر غالبًا 45 يوماً للحصول على محامٍ، وهو ما يعد انتهاكاً للتعديلات الجديدة التي تم إصدارها في 2020 للمادة 47 من قانون العقوبات ، والتي تتطلب من المديرية العامة للأمن العام أن يتواجد محامٍ أثناء الإجراءات.

قضية تسليم العتر

قررت المديرية العامة للأمن العام اللبناني ترحيل اللاجئ السوري ياسين محمد العتر (31 عاماً) إلى سوريا حين تم الإفراج عنه بعد قضائه 10 سنوات في السجن (قضى منها 7 سنوات) بتهمة "الانتماء إلى عصابة مسلحة وتنظيم إرهابي". أصدرت محكمة التمييز العسكرية حكمها ضد العتر في حزيران/يونيو 2022 وقررت في كانون الأول/ديسمبر 2023 إطلاق سراحه بكفالة قدرها 300 مليون ليرة لبنانية ومنعه من السفر، بناءً على وضعه القانوني في سوريا.

ياسين العتر هو معارض سوريّ شارك في الأنشطة المعارضة في الثورة السورية. ينتمي إلى عائلة معارضة من مدينة القصير في محافظة حمص، وهو مطلوب من قبل النظام السوري، بينما لا يزال والده محمد العتر مختفياً قسرياً ومعتقلًا من قبل النظام. إن هذا القرار يمنع الأمن العام من ترحيله من لبنان كجزء من موجة الترحيلات التعسفية الأخيرة، استنادًا إلى قانون مناهضة التعذيب والحكم القضائي الصادر ضده.

لكن في كانون الثاني/يناير 2024، قررت المديرية العامة للأمن العام ترحيله، على الرغم من الحكم، وتابعت سيدار القضية بعد أن تم إبلاغها عبر الخط الساخن. تفاجأ محاميه محمد صبلوح بأنه، على الرغم من قرار الإفراج، كان لا يزال محتجزاً بشكل غير قانوني من قبل الأمن العام. وقد قدم رسالة إلى النائب العام لتأكيد خطر تسليمه للنظام السوري خوفاً من الاختفاء القسري والتعذيب والقتل، مع قرار منع السفر، وأبلغ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالوضع. وعندما حاول الأمن العام ترحيله استناداً إلى قرار المدير العام بالإنابة للأمن العام، تم إلغاء تسليمه، وتم تعليق القرار مؤقتاً بانتظار قرار نهائي من النائب العام في محكمة التمييز.

قضية الاختفاء القسري للزهوري

السيد عبد الله الزهوري هو سوري من مواليد 1983 في مدينة القصير بمحافظة حمص. كان يعمل ضابطاً برتبة نقيب في الجيش السوري، وفي عام 2012، انشق عن النظام السوري وسط النزاع المستمر. في عام 2023، فرّ من سوريا مع عائلته ودخل لبنان بحثاً عن الأمان، حيث لجؤوا إلى مخيم في عرسال، الواقع في شمال شرق بيروت في محافظة بعلبك-الهرمل. في 27 أيار/مايو 2024، تم اعتقال السيد الزهوري من قبل أفراد في استخبارات الجيش اللبنانية - فرع أبلح. وفي 11 حزيران/يونيو 2024 الساعة 1:30 مساءً، تم تسليمه إلى الأمن العسكري السوري - فرع 291. في 13 حزيران/يونيو 2024، تقدمت سيدار بشكوى "اختفاء قسري" إلى النائب العام لدى محكمة التمييز نيابة عن عائلة السيد الزهوري. في 22 حزيران/يونيو، قدمت سيدار القضية إلى فريق العمل المعني بالاختفاء القسري أو الطوعي التابع للأمم المتحدة، وفي 8 تموز/يوليو، علمت عائلة السيد الزهوري بشكل غير رسمي أنه محتجز في فرع فلسطين في سوريا.

الإطار القانوني المحيط بهذه القضية يشمل عدة تشريعات رئيسية واتفاقيات دولية:

- قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني: خاصة التعديل الأخير للمادة 47، الذي يضمن للمحتجزين الحق في الحصول على تمثيل قانوني خلال الاستجوابات الأولية من قبل الأجهزة الأمنية.
- قانون الاختفاء القسري في لبنان (2018): القانون رقم 105 الذي يعالج جريمة الاختفاء القسري، ويهدف إلى منع حدوثها وتوفير سبل الإنصاف للضحايا وعائلاتهم.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR): صادق لبنان على العهد في عام 1972. وهناك العديد من المواد ذات الصلة بهذه القضية:

المادة 9: تحمي الحقّ في الحرية والأمن الشخصي، وتنص على أنه لا يجوز لأي شخص أن يتعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي.

المادة 7: تحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المادة 10: تنص على أن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم يجب أن يعاملوا بإنسانية واحترام للكرامة الملازمة للإنسان.

إن تعامل السلطات اللبنانية مع قضية السيد الزهوري تضمّن عدة انتهاكات قانونية. أولًا، إنكار **التمثيل القانوني** حيث لم يُسمح للسيد الزهوري باللقاء أو الاتصال بعائلته أو وجود محامٍ أثناء استجوابه الأوليّ. إذا كان ذلك قد حدث، إذن لكان يشكل انتهاكاً للمادة 47 المعدلة من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني. ثانياً، **الترحيل غير القانوني**: تم تسليم السيد الزهوري للسلطات السورية دون أن يُعرض على مدير عام الأمن العام أو النائب العام لدى محكمة التمييز، مما يعدّ تجاوزاً للإجراءات القانونية المعمول بها. ثالثاً، **الاختفاء القسري:** عدم الكشف عن مكان احتجاز السيد الزهوري وغياب الإجراءات القانونية يشكل اختفاءً قسرياً، وهو انتهاك خطير لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي. رابعاً، **خرق قانون الاختفاء القسري** (2018): هذه القضية تنتهك المادة 37 من قانون الاختفاء القسري في لبنان، والذي يحظر بشكل صريح عملية الاختفاء القسري ويُلزم الدولة بحماية الأفراد من الممارسات المماثلة.

قد تمّ انتهاك ا**لعهد الدولي** وقع في المواد 9 و7 و10: إن الاعتقال والاحتجاز التعسفي للسيد الزهوري دون اتباع الإجراءات القانونية يشكل انتهاكاً لحقه في الحرية والأمن. فالطبيعة السرية لاحتجازه واحتمالية تعرضه لسوء المعاملة تثير القلق بشأن حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. كما أن غياب الشفافية والمعاملة الإنسانية في احتجازه يشكل انتهاكاً مباشراً لمتطلبات المعاملة الإنسانية واحترام كرامة جميع المحتجزين.

قضية اختفاء السيدة "أ"

السيدة "أ" هي امرأة سورية من مواليد 2002 في مدينة حمص، سوريا. كانت تقيم في مدينة أعزاز، وهي منطقة تحت سيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا. في 29 نيسان/أبريل 2024، دخلت لبنان بشكل غير قانوني بهدف الوصول إلى بيروت وثم السفر إلى بلد آخر. انقطعت رحلتها بشكل مفاجئ عندما تم اعتقالها ثم احتجازها من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية. وفي 30 نيسان/أبريل 2024، أبلغ السائق عائلتها بأنها تم اعتقالها في نقطة تفتيش في شتورة، البقاع. بينما تم الإفراج عن الآخرين، بقيت السيدة "أ" محتجزة بسبب بطاقة هوية كانت تحملها صادرة عن مجلس مدينة أعزاز. في 2 أيار/مايو 2024، قدمت سيدار نداء عاجلًا إلى فريق العمل المعني بالاختفاء القسري التابع للأمم المتحدة ورفعت القضية إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيروت. بعد 13 يوماً فقط، في 15 أيار/مايو، تم إبلاغ سيدار بشكل غير رسمي أنه تم تسليم السيدة "أ" إلى السلطات السورية بعد فترة وجيزة من اعتقالها. في أوائل تموز/يوليو، علمت عائلتها بشكل غير رسمي بأنها محتجزة في سجن صيدنايا في سوريا، لكن هذه المعلومات لم يتم تأكيدها. في 29 تموز/يوليو، قدمت سيدار القضية مجددًا إلى فريق العمل المعني بالاختفاء القسري للأمم المتحدة للتعامل مع اعتقالها واختفائها في يد السلطات السورية.

إن طريقة تعامل السلطات اللبنانية والسورية مع قضية السيدة "أ" شمل عدة انتهاكات قانونية. أولاً، **إنكار التمثيل القانوني**: لم يُسمح للسيدة "أ" بالالتقاء أو الاتصال بعائلتها أو وجود محامٍ أثناء استجوابها الأولي، إذا كان قد حصل. وهذا شكل انتهاكاً للمادة 47 المعدلة من قانون الإجراءات الجزائية اللبناني. ثانياً، **الترحيل غير القانوني:** تم تسليم السيدة "أ" إلى السلطات السورية دون أن يتم عرضها على مدير

عام الأمن العام اللبناني أو النائب العام في محكمة التمييز، مما يعد تجاوزاً للإجراءات القانونية المعمول بها. ثالثاً، **الاختفاء القسري:** عدم الكشف عن مكان احتجاز السيدة "أ" وغياب الإجراءات الواجبة يعد اختفاءً قسرياً، وهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي. رابعاً، **خرق قانون الاختفاء القسري اللبناني :** هذه القضية تنتهك المادة 37 من قانون الاختفاء القسري في لبنان، الذي يحظر بشكل صريح فعل الاختفاء القسري ويُلزم الدولة بحماية الأفراد من مثل هذه الممارسات.

تعد هذه القضية انتهاكًا للمادتين 7 و10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فالطبيعة السرية لاحتجازها واحتمالية تعرضها لسوء المعاملة تثير القلق بشأن حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. كما أن غياب الشفافية والمعاملة الإنسانية في احتجازها يشكل انتهاكاً مباشراً لمتطلبات معاملة جميع المعتقلين باحترام لكرامتهم الذاتية. صادق لبنان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 1972، وصادق عليه أيضاً في عام 2000، كما صادقت سوريا على العهد في عام 1976. أما اتفاقية مناهضة التعذيب فقد صادقت عليها سوريا في عام 2004.

دور الجيش اللبناني في إعادة اللاجئين السوريين

صرّح الجيش اللبناني بأنه ينفذ قرار المجلس الأعلى للدفاع القاضي بترحيل السوريين الذين دخلوا لبنان بشكل غير قانوني بعد نيسان/أبريل 2019. في جميع الحالات الموثقة لإعادة اللاجئين، لم يسمح الجيش اللبناني للمبعدين بالاعتراض أو الطعن بقرار الترحيل.

فعلياً، المجلس الأعلى للدفاع هو هيئة استشارية تقدم النصائح للحكومة في مسائل الأمن القومي والدفاع. في عام 2019، صدر قرار من المجلس الأعلى للدفاع منح فيه الجيش اللبناني صلاحية إعادة السوريين الذين دخلوا لبنان بشكل غير قانوني بعد 24 نيسان/أبريل 2019.

يعيد الجيش اللبناني العديد من اللاجئين مباشرة إلى السلطات السورية دون إحالتهم إلى النائب العام في محكمة التمييز اللبنانية، وهي عملية تنتهك القانون اللبناني.

إن القرارات النهائية بشأن الإعادة القسرية تقع رسمياً على عاتق مدير عام الأمن العام اللبناني والنائب العام. عندما يتم اعتقال سوري في لبنان دون إقامة قانونية، أو إذا دخل البلاد بعد 24 نيسان/أبريل 2019، يتم نقله إلى الأمن العام. إذا لم يكن مسجلاً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو لم يكن لديه إقامة قانونية في لبنان، يتم إعادته إلى سوريا. وإذا كان مسجلًا لدى المفوضية، يزوره ممثل المفوضية في السجن ليسأله عما إذا كان يرغب في العودة الطوعية إلى سوريا أو البقاء في لبنان.

بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023، قام لبنان بترحيل آلاف السوريين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين، دون احترام الإجراءات القانونية. كانت عملية الإعادة تستهدف السوريين الذين لا يملكون وضعاً قانونياً، حيث بلغ عددهم حوالي 1,800 شخص وفقاً للمصادر الإنسانية. في 9 و10 كانون الثاني/يناير 2024، تم اعتقال 24 سورياً عند نقطة تفتيش المدفون، وتم تسليمهم للنظام. عاد 22 منهم إلى لبنان بعد أن دفعوا مئات الدولارات للمهربين، بينما اختفى اثنان منهم قسرياً وكانا من المنشقين عن جيش الأسد. قدم مركز سيدار رسالة إلى غسان عويدات، النائب العام، ولكنه لم يتخذ أي إجراء. وبعد ذلك، علم فريق المركز أن أحدهم، رأفت عبد القادر فالح ، محتجز في فرع فلسطين في دمشق. وفي الوقت نفسه، تصدرت وسائل التواصل الاجتماعي قضية ترحيل الباحث السوري جُمعة محمد لحِيب بعد أن رفضت مديرية الأمن العام اللبناني تجديد إقامته في 6 آذار/مارس، وطالبته بالسفر إلى سوريا خلال شهر. كان اسم لحِيب مدرجاً في قوائم المطلوبين لدى جهاز المخابرات السياسية السورية، خصوصاً أنه كان سابقاً "سجين رأي" في نفس الفرع وخرج بإطلاق سراح مشروط في 2011.

الجريمة المنظمة على الحدود

أنشأت الدولتان اللبنانية والسورية خمسة معابر نظامية، بما في ذلك معبران في البقاع: معبر "المصنع" أو "جديدة يابوس" كما يسمى في سوريا (من البقاع الأوسط إلى العاصمة دمشق)، وثلاثة معابر في شمال لبنان (في مناطق عكار تحديداً). دمشق، جوسيه من القاع (البقاع الشمالي) إلى ريف القُصير وحمص، وثلاثة معابر في الشمال اللبناني (تحديداً عكار): العريضة (نحو طرطوس واللاذقية)، والدبوسية (نحو حمص والداخل السوري)، وجسر قمار في البُقيعة في وادي خالد، المعروف أيضاً بمعبر تل كلخ في سوريا (نحو بحيرة قطينة، حمص والداخل السوري كذلك). بالإضافة إلى هذه المعابر النظامية حيث تتركز فيها محطات الأمن العام والجمارك والدرك، تحدث وزير الدفاع اللبناني السابق إلياس أبو صعب عن نشر 74 نقطة للجيش اللبناني وأجهزة الاستخبارات على هذه الحدود. في مقابلة إعلامية أجراها في عام 2020، قدّر أبو صعب أن الحركة المالية للتهريب على هذه الحدود تبلغ 2.5 مليار دولار سنوياً.

في لبنان، يصعب إحصاء عدد المعابر غير النظامية، على الرغم من أن تقريراً سابقاً للحكومة اللبنانية قدّر عددها بـ 136 معبراً على طول الحدود الممتدة لـ 378 كيلومتراً بين البلدين. الحدود واسعة وغير مراقبة بشكل كبير، وأي مساحة على طولها يمكن أن تكون بوابة إلى الجهة الأخرى. قام الجيش اللبناني بتركيب 40 برج مراقبة مجهزاً بكاميرات نهارية وليلية.

وقد وثقت "المفكرة القانونية" (علّوه، 2023) ثمانية جرائم خطيرة على طول الحدود الممتدة لـ 378 كيلومتراً مثل تجارة الأعضاء، والدعارة، والاغتصاب، والخطف مقابل فدية، وتهريب المخدرات، والأسلحة، وتهريب البشر، وسرقة السيارات. جمعت "المفكرة القانونية" معلومات من عدة مصادر، بعضها من الأمن، وبعضها من المهربين وأحياناً من الضحايا، وتم تأكيد بعض المعلومات عبر المراقبة المباشرة. لكل مهربٍ تخصص إما في تهريب البشر أو تجارة الأعضاء أو تهريب الأسلحة أو المخدرات أو الدعارة أو سرقة السيارات.

أولاً، في تجارة الأعضاء، توضح "المفكرة القانونية" (علّوه، 2023) كيفية حدوث عمليات إزالة الأعضاء في مراكز على الجانب السوري من الحدود حيث تكون حالة انعدام الأمن أكثر انتشاراً منها في لبنان بسبب الحرب. من بين هذه المناطق، داهمت الدولة السورية مركزاً في وقت سابق، وتم اعتقال شبكة من الأطباء المتورطين في إزالة الأعضاء. غالباً ما يقوم تجار الأعضاء بقتل ضحاياهم بعد إزالة كل الأعضاء. تُنقل الأعضاء في حقائب متخصصة إلى المكان الذي سيتم زرع العضو فيه. الأطباء في لبنان الذين يقومون بزراعة الأعضاء لا يعرفون من أين يأتي العضو "المتبرع به" أو كيف تم الحصول عليه. يكون ذلك عبر وسطاء يتم الاتصال بهم من قبل عائلة المريض للحصول على العضو المطلوب مقابل مبالغ مالية تصل إلى 33,000 دولار للخصية و30,000 دولار للكلى، على سبيل المثال. كما وتُنقل أعضاء أخرى خارج لبنان. الشخص الذي ينقل حقيبة الأعضاء إلى مطار بيروت يتلقى 15,000 دولار، والشخص الذي ينقلها إلى الطائرة يتلقى 10,000 دولار. لا توجد معلومات موثقة حول العصابات التي تستلم هذه الحقائب في الدول المستقبلة (علّوه، 2023).

ثانياً، فيما يتعلق بمهربي البشر في الجرائم الجنسية، يستغل هؤلاء الفتيات بطرق متعددة. على سبيل المثال، يتظاهر المهربون بالحاجة إلى إبقاء ضحايا الاعتداء الجنسي بعيداً عن الرجال بسبب المخاوف الأمنية. في منطقة الحدود السورية، يتم فصل النساء عن الرجال ووضعهن في بيوت منفصلة تحت ذريعة الانتظار "لفتح الطريق". بمجرد أن يتم وضع النساء المختارات في الغرف المخصصة، يتم الاعتداء عليهن جنسياً.

ثالثاً، يتعرض الأشخاص المخطوفون من أجل الفدية والسرقة لأقسى أنواع التعذيب الوحشي لإجبار عائلاتهم على دفع الفدية. يحتفظ بعض المهربين بفيديوهات للأشخاص المخطوفين وهم معلقون على "البلانكو"، وهي آلة تعذيب يتم تعليق الشخص بها من قدميه أو رسغيه بينما يبقى جسده ورأسه مقلوبين رأساً على عقب. يقوم الخاطف ورجاله بضربه، ثم تصوير كل شيء وإرسال الفيديو إلى العائلة. يتصاعد العنف والتعذيب إذا تأخرت العائلة أو ترددت في دفع الفدية.

يتم استخدام ذريعة الطريق الخطير، أو الحاجة للانتظار حتى تأمين الطريق، لوضع الضحايا في منازل فردية حيث يتم احتجازهم حتى دفع الفدية. وتشير شهادات إلى أن المفاوضات في بعض الأحيان تفشل ويتم قتل بعض المخطوفين نتيجة لذلك (علّوه، 2023)

4 تدخّل مركز سيدار للدراسات القانونية (CCLS/) في الدفاع القانوني

من 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 30 أيار/مايو 2024، تعامل مركز سيدار (CCLS) مع 200 حالة لأفراد كانوا معرضين لخطر الترحيل القسري إلى سوريا. من هذه الحالات، تم تقديم 126 منها إلى الأمم المتحدة (بما في ذلك إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وآليات مثل فريق العمل المعني بالاختفاء القسري أو الطوعي والمقرر الخاص المعني بالتعذيب). تم إطلاق سراح 33 فرداً، وترحيل 28 إلى سوريا. من هؤلاء الذين تم ترحيلهم، تمّ اعتقال عشرة في سوريا. تشكّل الإعادة القسرية غير القانونية أيضاً تعذيباً بموجب المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

في إطار الإجراءات الجنائية والمادتين 47 و48 من القانون، يتقدم مركز سيدار بشكوى عندما يتم اعتقال أي لاجئ سوري، متخذاً حالة الادعاء الشخصي في جريمة الحرمان من الحرية، والاعتقال التعسفي، وإساءة استخدام السلطة، لأن أي شخص لا يجوز اعتقاله لأكثر من 48 ساعة، قابلة للتجديد مرة واحدة، بناءً على نصيحة المدعي العام الاستئنافي. وهذا يعدّ حرماناً من الحرية، خاصة في حال لم يكن العميل محتجزاً في أي حالة أخرى. يحدد قانون أصول المحاكمات الجزائية حدوداً للاعتقالات والإجراءات القانونية التي يجب اتباعها أثناء تنفيذ هذه المهمة.

تنص المادة 47 على أن الضباط العدليون باعتبارهم مساعدين لدائرة النيابة العامة، يقومون بالمهام الموكلة إليهم من قبل النيابة العامة. يشمل ذلك التحقيق في الجرائم غير المبلغ عنها، وجمع المعلومات حولها، وإجراء التحقيقات الهادفة إلى كشف الجناة والمشاركين في ارتكابها، وجمع الأدلة ضدهم، بما في ذلك ضبط المواد الإجرامية، وإجراء الفحوصات المادية لمسرح الجريمة والدراسات العلمية والتقنية على الآثار والخصائص التي خلفها الجناة، والاستماع إلى إفادات الشهود دون حلف اليمين، وكذلك الاستماع إلى إفادات المشتكين أو المشتبه بهم.

إذا رفضوا التجاوب أو ظلوا صامتين، يجب تدوين ذلك في التقرير ولن يحق للسلطات إجبارهم على التحدث أو التحقيق معهم تحت طائلة إبطال إفاداتهم.

يجب عليهم إبلاغ النيابة العامة بما يقومون به والامتثال لتعليماتها. لا يحق لهم تفتيش منزل أو شخص دون إذن مسبق من النيابة العامة. إذا حصلوا على إذن للتفتيش، يجب عليهم اتباع الإجراءات التي يحددها القانون للمدعي العام في الجريمة المشهودة.

أي تفتيش يتم بطريقة مخالفة لهذه القواعد يُعتبر باطلاً، ولكن البطلان يقتصر على عملية التفتيش ولا يمتد إلى الإجراءات الأخرى المستقلة عنها. يحظر عليهم احتجاز المشتبه به في مكاتبهم إلا بقرار من النيابة العامة وضمن فترة لا تتجاوز 48 ساعة يمكن تمديدها لفترة مماثلة فقط بموافقة النيابة العامة.

تُحتسب فترة الاحتجاز كجزء من فترة الاعتقال.

عند توقيف المشتبه فيه أو المشتكي لأغراض التحقيق، يتمتع الشخص الموقوف بالحقوق التالية:

1. الاتصال بأحد أفراد عائلته أو صاحب عمله أو محامٍ من اختياره أو أحد معارفه.
2. التمكن من لقاء محامٍ معين من قبله مع الحصول على تصريح يتم تسجيله دون الحاجة إلى وكالة منظمة رسمياً.
3. استخدام مترجم محلف إذا كان لا يتقن اللغة العربية.
4. تقديم طلب مباشرة أو عبر وكيله أو أحد أفراد أسرته إلى المدعي العام ليتم فحصه من قبل طبيب. يقوم المدعي العام بتعيين طبيب له فور تقديم الطلب.

يجب على الطبيب فحصه دون وجود أي من الضباط القضائيين، وتقديم تقريره إلى المدعي العام خلال فترة لا تتجاوز أربع وعشرين ساعة.

يجب على المدعي العام إبلاغ المستدعى بنسخة من هذا التقرير فور استلامه، ويمكن للمعتقل أو أي من المذكورين سابقاً تقديم طلب لفحص آخر إذا تم تمديد فترة اعتقاله.

يجب على الشرطة القضائية إبلاغ المشتبه فيه فور توقيفه بحقوقه كما هي مبينة أعلاه وتسجيل هذه الإجراءات في التقرير. كما وتذكر المادة 48 كما يلي: إذا انتهك الضابط القضائي الإجراءات المتعلقة بتوقيف المتهم أو المشتبه فيه، يكون عرضة للمسؤولية الجنائية بتهمة الحرمان من الحرية وفقاً للمادة 367 من قانون العقوبات، بالإضافة إلى العقوبات التأديبية، سواء شوهدت الجريمة أم لا.

رفع مركز سيدار قضايا الاختفاء على شكل شكاوى إلى فريق العمل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة ، إذ أن اختفاءهم يشكل انتهاكاً للمادتين 9 و10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أصبح لبنان طرفاً فيه منذ عام 1972.

محلياً، كان مركز سيدار يقدم شكاوى نيابة عن الضحايا وأسرهم وفقاً للمادة 37 من قانون الاختفاء القسري اللبناني (2018) ، الذي يحظر صراحة ممارسة الاختفاء القسري ويُلزم الدولة بحماية الأفراد من مثل هذه الممارسات.

نظم سيدار توكيلاً قانونياً للاجئين الذين يسعون للحصول على المساعدة لمنع الإعادة القسرية، وأيضاً للأقارب الذين يبلغون عن اختفاء أو تعذيب خلال الاعتقالات. قام مركز الدفاع القانوني بزيارات متنوعة إلى مراكز الاحتجاز وقدم رسائل إلى المدعي العام لطلب تعليق الترحيل القسري للأفراد المهددين بذلك. قدم سيدار رسائل إلى النيابة العامة تطلب فيها تعليق الإعادة القسرية للأفراد المعرضين للخطر في حال الترحيل، ورفعوا قضايا إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واضعاً ضغوطاً أيضاً على الأمن العام. إذا لم يتم تعليق قرار الترحيل الأولي، كان يتم تقديم طلب إلى المدعي العام لمحكمة النقض. في بعض الحالات، تم قبول الطلبات لوقف الإعادة القسرية، بينما تم رفضها في حالات أخرى. يظل قرار الترحيل غير واضح بسبب عدم وجود معايير محددة، مما يجعل العملية عرضة للتعسف. على الرغم من أن مبدأ عدم الترحيل يجب أن ينطبق لأسباب أمنية، فإن عملية اتخاذ القرارات تبقى تعسفية.

من بين 95 حالة تم متابعتها ورصدها من قبل مركز سيدار، هناك 7 أفراد لم يتم احتجازهم ولكنهم يخضعون للمراقبة بسبب قرار الترحيل، في حين أن 88 فرداً تم احتجازهم، بينهم 3 نساء. الجهات المسؤولة عن هذه الاعتقالات كانت كما يلي: 12 من قبل الجيش اللبناني، 3 من قبل قوى الأمن الداخلي، 1 من قبل قوى الأمن العام، 1 من قبل الشرطة البلدية، و71 من قبل الأمن العام.

في 2023-2024، نجح مركز سيدار في إلغاء قرارات الإعادة القسرية في 38 حالة. للأسف، تم ترحيل 33 فرداً، ولا يزال اثنان منهم في السجون، وتم نقل حالة واحدة إلى مصر بسبب وضع تأشيرة الشخص، مما حال دون ترحيله إلى سوريا. من بين هذه الحالات، تعرضت 3 حالات للتعذيب، في حين تنتظر 8 حالات قراراً نهائياً بشأن الترحيل، وقد تم اختفاء 5 أفراد قسرياً بعد ترحيلهم إلى سوريا.

القسم II
منطق الخروج:
الهجرة غير المنتظمة

ليس لدى لبنان قانوناً وطنياً للاجئين؛ وتستند سياساته بشأن اللاجئين إلى مذكرة تفاهم تم توقيعها في عام 2003 (نتيجة لغزو العراق) تمنح اللاجئين حق اللجوء المؤقت تحت رعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (جانمير، 2017). تتحدث الدول الشريكة للبنان عن نجاح سيطرته على حدوده كإنجاز كبير. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، بعد ثمانية أشهر من غرق السفينة 1580-ل، أقام برنامج إدارة الحدود المتكاملة للاتحاد الأوروبي احتفالاً (ICMPD، 2022) في فندق موفنبيك في بيروت بمناسبة مرور 10 سنوات على التعاون في مجال إدارة الهجرة. وقالت رئيسة التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي، أليساندرا فيزير: "إن التعاون الحدودي للاتحاد الأوروبي مع لبنان لا يعكس فقط قيمنا الأساسية وأهدافنا الأمنية في دعم بلدنا المضيف، بل يساعد أيضاً في جعل اللبنانيين يشعرون بالأمان والاستقرار، مع العلم أننا لدينا حضور قوي في هذا البلد ونهتم به" (المرّ، 2023 ب).

يتناول الجزء الثاني من التقرير الخروج المنطقي للهجرة غير النظامية من قبل السوريين للفرار من عدم الاستقرار في بلدهم ومن سياسات لبنان التمييزية والمعادية للأجانب.

بشكل أكثر دقة، سيناقش هذا الجزء أولاً ظهور نظام بيئي للهجرة في لبنان. وسيعرض الجزء الثاني السياسات اللبنانية والدولية للهجرة، مع التركيز على العلاقة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي. في الجزء الثالث، سيتم التطرق بشكل مختصر إلى العوامل الدافعة للهجرة؛ وسيختتم ذلك ببيانات مفصلة حول القوارب وتحليل كمي استناداً إلى البيانات التي تم جمعها من قبل سيدار. كما سيتناول حالات الطرد والعودة التي تم مراقبتها، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

بين عامي 2021 و2022، ارتفع عدد المهاجرين الفارين من لبنان عبر البحر تقريباً ثلاثة أضعاف، من 1,570 إلى 4,629، وفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

تعرّف فرونتكس خمس مبادئ لطرق الهجرة عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي: البحر الأبيض المتوسط المركزي، البحر الأبيض المتوسط الشرقي، غرب أفريقيا، البلقان الغربي، الحدود الشرقية، والبحر الأبيض المتوسط الغربي.

وفقاً لفرونتكس، "كانت طرق البحر الأبيض المتوسط المركزي، والبلقان الغربي، والبحر الأبيض المتوسط الشرقي هي أهم ثلاث طرق للهجرة وفقاً لحجم عمليات عبور الحدود غير النظامية المبلغ عنها، وكان المهاجرون من الجنسيات السورية، والأفغانية، والتونسية هم الأكثر تكراراً"

تشمل طريق الهجرة في البحر الأبيض المتوسط الشرقي التحركات نحو قبرص، والحدود البحرية اليونانية، وحدود البرّ اليونانية والبلغارية مع تركيا. تصل السفن من لبنان وليبيا وسوريا.

وقد زادت حالات عبور الحدود غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي من 22,793 في عام 2021 إلى 38,690 في عام 2022، لتصل إلى 60,073 في 2023

.

المصدر: فرونتكس

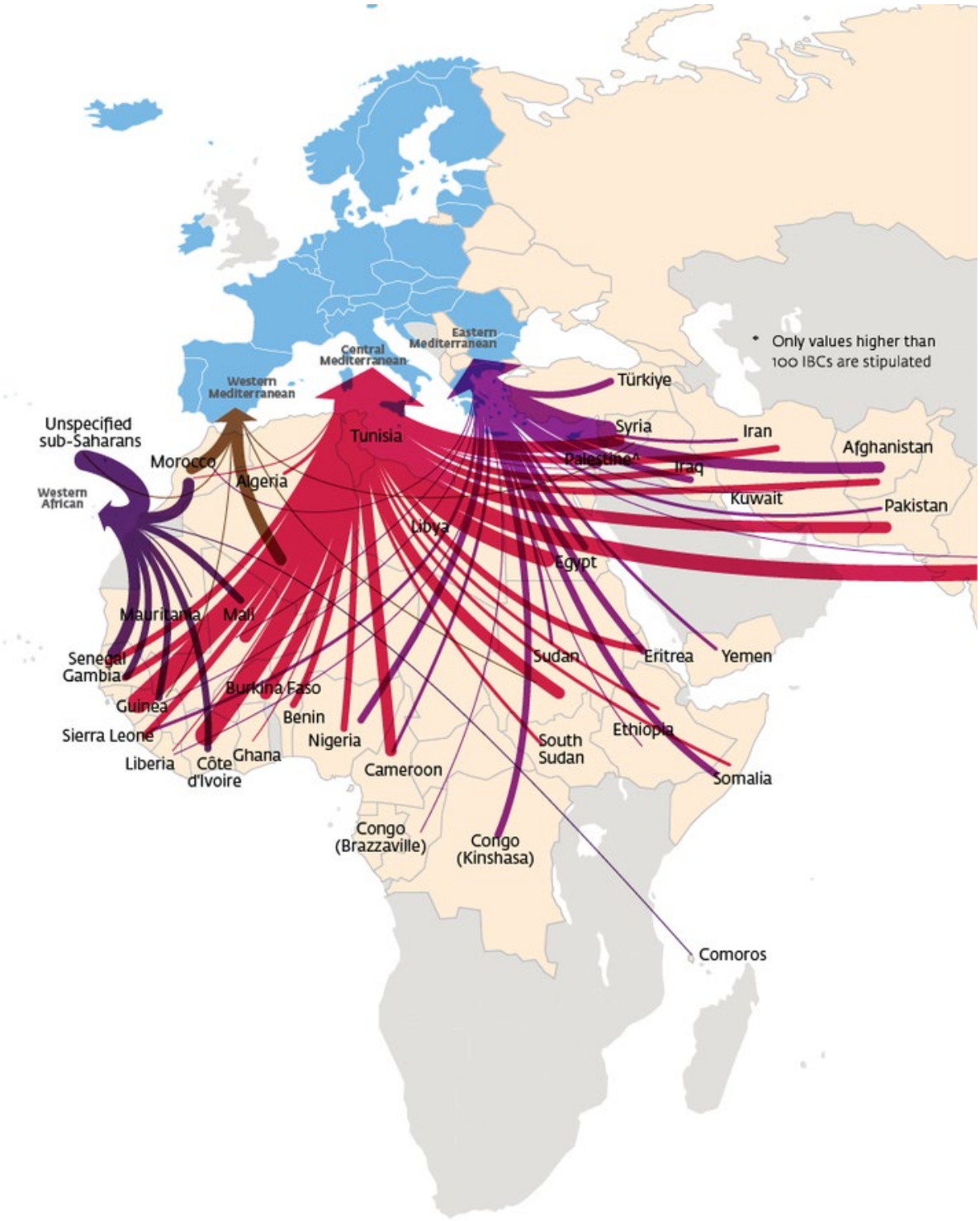

1 ظهور بيئة مشجّعة للهجرة في لبنان

يحدد وضع لبنان كدولة مضيفة للاجئين وأزماته المتعددة السياق الذي يفسر الهجرة غير النظامية. لقد كانت اقتصاديات الهجرة غير النظامية في لبنان كانت مزدهرة لعقود. وتتميز بشبكات التهريب المكونة من أشخاص يسعون لكسب لقمة العيش في بلد يعاني من أزمات اقتصادية وسياسية منظمة. وقد أظهر اقتصاد الهجرة هذا قدرة كبيرة على تلبية الطلبات المتنوعة المتزايدة والتكيف مع القيود الناجمة عن تنفيذ القانون.

بدأت الهجرة غير النظامية مع اللاجئين الفلسطينيين بسبب عدة أسباب مترابطة، بما في ذلك التمييز ضد الفلسطينيين، وحياة الشباب الفارغة في المخيمات، والبطالة، ومشاكل اجتماعية عديدة، وانعدام الأمن بشأن مستقبلهم، بالإضافة إلى الوضع الأمني. وكانت هذه الأسباب كلها مرتبطة بتهميش الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم المدنية. لا يهاجر الفلسطينيون فقط لأسباب مادية واقتصادية، بل أيضاً لأسباب تتعلق بالسلامة أو لأسباب اجتماعية، أو من أجل حياة هادئة. يهاجرون بحثاً عن الاستقرار. ازدهرت الهجرة بشكل أكبر مع الأزمة السورية من 2011 حتى اليوم. في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2015، ألقى الجيش اللبناني القبض على شبكة لتهريب المهاجرين في مدينة صيدا. كان هذا المثال بارزاً على المسألة، حيث أن هذه الشبكة التي تتكون من خمسة أفراد أرسلت قارباً إلى إسطنبول يحمل مهاجرين إلى تركيا. من بين الركاب كان هناك لبناني واحد، و14 فلسطينياً من سوريا، و21 فلسطينياً من مختلف المخيمات في لبنان .

ازداد الطلب طوال العام 2019، ثم ازداد بشكل ملحوظ عام 2023. فقد أدت سنوات من ارتفاع تكاليف المواد الغذائية الأساسية إلى تدهور الوضع المعيشي لهؤلاء الناس، وما كان في البداية محدوداً في نطاقه، وكان يقتصر في المقام الأول على السكان المحليين في موسم الصيف، تحول بسرعة إلى تجارة مزدهرة على مدار العام.

أدى التوسع الديناميكي لنظام الهجرة إلى خلق فرص لبعض الفاعلين ضمن شبكات التجارة غير الرسمية مع سوريا. استغل بعض الأشخاص هذه الفرص للمشاركة في نقل المهاجرين من الحدود السورية إلى شمال لبنان. كما استغل هؤلاء الأشخاص الفرص لنقل المهاجرين من أماكن إقامتهم أو أماكن اختبائهم إلى نقاط المغادرة في يوم العبور. وهذا يعكس تكيفهم مع الفرص التي تتيحها الهجرة غير النظامية. من خلال مشاركتهم هذه، يساهم الناقلون في تطوير صناعة الهجرة.

لقد فرض الطلب المتزايد على المغادرات غير النظامية والمخاطر المالية الكبيرة على الشبكات أن تنظم نفسها بشكل أكثر منهجية. تتكون الشبكة عادة من عدة أفراد لهم أدوار مميزة. يلعب قائد الشبكة دوراً مهماً، ولكنه يبقى مجهولاً نسبياً. تشمل مسؤولياته الأساسية جدولة المغادرات، تفويض العبور، وضمان سلامة عملاء الشبكة. ولأداء هذه المهام، يحتاج القائد إلى الوصول إلى معلومات حيوية تتعلق بتحركات قوات الأمن على الأرض وفي البحر. أما دور مساعد قائد الشبكة فيتمثل في كونه نقطة الاتصال الرئيسية لجميع أعضاء الشبكة الأخرى والحفاظ على التواصل المباشر مع المجندين، والناقلين، والمهربين، والمضيفين. يقوم المجندون بإنشاء روابط لربط المهاجرين المحتملين مع المنظمين. تستخدم منصات التواصل الاجتماعي مثل واتساب، وسيغنال، وماسنجر، وتيليجرام على نطاق واسع لإنشاء اتصالات، ونشر معلومات عن الأسعار وظروف الانطلاق، والتواصل مع عبور الحدود. ينقل الناقلون المهاجرين من الحدود إلى لبنان أو مدن أخرى ونقاط المغادرة المحددة على الساحل. على نطاق واسع لإقامة اتصالات، ونشر المعلومات عن الأسعار وظروف المغادرة، والتواصل مع عابري الحدود. يقوم الناقلون بنقل المهاجرين من الحدود

إلى لبنان أو مدن أخرى ونقاط المغادرة المحددة على الساحل.

باعتباره بلد عبور للمهاجرين ومصدر للهجرة للبنانيين والأجانب على أراضيه، يحدد لبنان علاقته المعاصرة مع أوروبا وتطور ميثاق 2016.

خلال تلك الفترة، اتخذت الرحلات غير النظامية عبر البحر منعطفاً جديداً مع ابتكار المنظمين لطرق جديدة لتحضير واستقطاب المهاجرين. تم ذلك من خلال اعتماد بعض اللبنانيين على المُروجين السوريين لتأمين ركاب للرحلات من داخل الأراضي السورية، فضلاً عن الاعتماد على المروجين والميسرين من داخل المخيمات الفلسطينية لتأمين الركاب من الجنسية الفلسطينية في لبنان. وقد كانت المبالغ المدفوعة تتراوح بين 7 و9 آلاف دولار أمريكي لكل راكب.

2 لبنان والسياسة الدولية للهجرة

يشمل التعاون الدولي منظمة الهجرة الدولية و12 وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى اللجنة الفنية العربية الأفريقية للتنسيق في الهجرة (تأسست في 2013)، فضلاً عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (انظر في الأسفل) والاتحاد الأوروبي (أنظر في الأسفل). في القسم التالي، سيتم تحليل العلاقة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي باعتبارهما من الأطراف المعنية مباشرة في قضية اللاجئين السوريين في لبنان، والعلاقة مع قبرص بسبب قربها وازدياد عدد القوارب التي تغادر من لبنان إلى هذه الجزيرة.

2.1 سياسة العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولبنان

لا يمتلك لبنان قانوناً وطنياً للاجئين ولم يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 أو بروتوكولها لعام 1967. تستند سياسات لبنان بشأن اللاجئين إلى مذكرة تفاهم لعام 2003 (تم تفعيلها بسبب غزو العراق) التي تمنح اللاجئين اللجوء المؤقت تحت رعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (جانمير، 2017). وبالتالي، فإن اللجوء محدود الوقت ويجب أن يليه إعادة التوطين. ومع ذلك، نظراً لالتزامات لبنان القانونية الدولية الأخرى، فإن لبنان مُلزم بحماية اللاجئين من الترحيل القسري، أي منع الإعادة القسرية. في عام 2011، عندما بدأ اللاجئون السوريون بالوصول إلى لبنان، لم يتم تحديث مذكرة التفاهم هذه، وظلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل دون اتفاق رسمي مع لبنان. مرت العلاقات السياسية بين الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدة أزمات بسبب النزوح السوري. بين عامي 2011 و2012، حالت تلك الأزمات دون التعاون بسبب تولي وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة الاستجابة في لبنان للنزوح السوري. وبذلك، يُعتبر اللجوء محدودًا في الزمن، ويجب أن يتبعه إعادة التوطين.

توازياً مع ذلك، كانت التوترات بين الوكالات داخل الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تؤثر على جهود التنسيق (منصور، 2017، ص 10-13). أنشأت الحكومة اللبنانية خلية أزمة في شباط/فبراير 2014، برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية. في هذه الأثناء، كتبت عدة وزارات "خطة استجابة لبنان للأزمة" لعامي 2015-2016 (يتم تجديدها كل 12-18 شهراً) بالتعاون مع حوالي 100 جهة أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. في النهاية، أصبح يُنظر إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أنها واحدة من الهيئات الرائدة لكنها لم تتمكن من تولي المسؤولية بسبب تعارض التفويضات. كانت خطط الاستجابة للأزمة المتعاقبة غير ممولة بشكل كافٍ وتم تصورها على أنها قوائم رغبات بدلاً من سياسات قابلة للتنفيذ مع القليل من المراقبة والتقييم. بالإضافة إلى ذلك، كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين محاصرة بين القانون الدولي للاجئين والسياسات اللبنانية المتعلقة بالنزوح السوري (جانمير، 2018).

في أيار/مايو 2024، أرسلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسالة إلى وزير الداخلية اللبناني، بسام مولوي، تطلب فيها وقف الممارسات اللاإنسانية ضد اللاجئين السوريين، معترضةً على التدابير التي اتخذتها الوزارة لمصادرة الدراجات النارية التي يقودها لاجئون غير مسجلين. كما عبرت عن رفضها للدور الذي تلعبه البلديات في تنفيذ قرارات وزارة الداخلية للتحقق من أوراق المقيمين في المنازل ضمن نطاق كل بلدية، وإغلاق المحلات التي يديرها لاجئون سوريون بشكل غير قانوني.

وبناءً على ذلك، تحرك بعض النواب لوقف ممارسات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي بدأت تتجاوز دورها في تمويل إقامة السوريين في لبنان. وتم في موازاة هذه الخطوة تهديد بطلب من الدولة اللبنانية إغلاق مكاتب المفوضية في بيروت.

في 20 أيار/مايو 2024، كادت أن تندلع أزمة دبلوماسية بين لبنان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عندما استدعى وزير الخارجية، عبدالله بوحبيب، الممثل الرسمي للمفوضية، إيفو فريزن، وطالبه بسحب رسالة كانت قد أرسلتها المفوضية إلى وزير الداخلية بسام مولوي تعبر عن قلقها إزاء "الطرد القسري للسوريين". وأصدر بوحبيب بيانًا يدعو المفوضية إلى احترام التواصل مع الوزارات، وأعطى فريزن مهلة شهر لتسليم جزء إضافي من البيانات المتعلقة بالسوريين التي كانت قد قدمتها سابقاً للحكومة، بناءً على اتفاق تم توقيعه في آب/أغسطس 2023. من جانبها، ردت المفوضية بسحب رسالتها التي تم الاعتراض عليها سياسياً، مشددة على تعاونها مع الحكومة.

2.2 سياسات الهجرة في علاقات الاتحاد الأوروبي ولبنان

يتمتع لبنان باتفاقيات ثنائية بشأن إعادة قبول المهاجرين مع رومانيا (2002) وبلغاريا (2002) وقبرص (2003) وسويسرا (2006) (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية -UN Habitat، 2018، ص 15). في اتفاقية الشراكة اللبنانية-الأوروبية لعام 2002، تنص المادة 68 على الالتزام بإعادة قبول مواطنين الحاضرين بشكل غير نظامي في أراضي كل من الشريكين. تم توضيح إمكانية التنسيق وتطوير اتفاقيات إعادة القبول في المادة 69، "إذا أعتبر ذلك ضرورياً".

في عام 1977، تم توقيع اتفاق تعاون بين لبنان والمجتمع الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2011). كان لدى لبنان والاتحاد الأوروبي علاقة سياسية واقتصادية وثيقة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والاتحاد الأوروبي هو حاليا أكبر شريك تجاري للبنان، حيث بلغ حجم التجارة 7.7 مليار يورو في عام 2017 (غولدورافا، 2019، ص 152). يتم تنفيذ الإطار الحالي لسياسات الهجرة تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، التي تم تأسيسها في عام 2004. تتكون هذه المظلة من عدة اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي المحيطة. يتم تمويلها من خلال أداة الجوار الأوروبية (المجتمع الأوروبي، 2006). وتنظم سياسة الجوار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و16 من "دول الجوار" مستهدفة بشكل رئيسي "الاستقرار" في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن (المفوضية الأوروبية، 2006). أدت التطورات في الشرق الأوسط بعد الانتفاضات الشعبية في عام 2011 إلى إعادة تشكيل إطار سياسة الجوار الأوروبية في عام 2011. دفعت التطورات في الشرق الأوسط بعد الانتفاضات الشعبية في عام 2011 إلى إصلاح إطار سياسة الجوار الأوروبية في نفس العام، وفي عام 2015 نشر الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية واقتراح إصلاحات. وقد أدى ذلك إلى نظام لتحديد "الأولويات" المشتركة بالتعاون مع الدول الشريكة (المفوضية الأوروبية، 2015).

تم التفاوض على سياسة الجوار الأوروبية في لبنان في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية - الأورو متوسطية، وهي الوثيقة القانونية الوحيدة الملزمة التي تنظم الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. تم الاتفاق عليها في كانون الثاني/يناير 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 6 نيسان/أبريل 2006. ويُظهر كل من أداة الجوار الأوروبية وخطط العمل بين الاتحاد الأوروبي ولبنان للفترة 2006-2010 أن قضايا الهجرة لم تكن من أولويات السياسات (المفوضية الأوروبية، 2011). وأفادت تقييمات أداة الجوار الأوروبية لعام 2009 ببدء تحسينات في البنية التحتية في مركز حدود المصنع والموانئ البحرية والمطار، ولكنها أشارت إلى "عدم وجود استراتيجية شاملة لإدارة الحدود المتكاملة" بالإضافة إلى عدم تبادل المعلومات مع الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2010، ص. 11).

وفقاً لتاميراس فاخوري (2020)، فإن نهج الاتحاد الأوروبي في إدارة شؤون اللاجئين في لبنان يتسم بثلاثة جوانب مترابطة، وهي تعزيز التعاون مع الحكومة؛ التركيز على بناء القدرة على الصمود على الرغم من معارضة النخب السياسية لمثل هذا النهج؛ والانفصال التكتيكي عن ممارسات لبنان الأمنية تجاه اللاجئين.

اتفاق جديد بين لبنان والاتحاد الأوروبي بعد النزاع السوري

تم صياغة أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في سياق النزوح الجماعي للسوريين بعد عام 2011. وتعتبر الهجرة واحدة من "أكثر التحديات إلحاحاً"، وتؤكد الوثيقة على السياسة المشتركة بين الطرفين لحث "العودة الآمنة

[للسوريين] إلى وطنهم"، مع الأخذ في الاعتبار "الحاجة إلى خلق ظروف العودة الآمنة للاجئين من سوريا والسوريين النازحين [...] وفقاً لكل قواعد القانون الإنساني الدولي وأخذ مصلحة الدول المستضيفة في الاعتبار" (الجمهورية اللبنانية، 2016، ص 4). تشير الأولويات أيضاً إلى "أن دعم اللاجئين السوريين لا يمكن أن يتم خارج إطار دعم الاقتصاد الوطني اللبناني والاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية"، مما يرسخ المساعدات التنموية كوسيلة أساسية (نفس المرجع). كما أوضحت المفوضية الأوروبية في بيانها حول استراتيجيات الأولويات، وفي مقابل المساعدات، يجب على الحكومة اللبنانية "بذل جهود في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين السوريين لتحسين ظروفهم المعيشية واستراتيجيات الإقامة القانونية" (المفوضية الأوروبية، 2016 ب، ص. 13-14).

وقد تغيرت طبيعة العلاقة السياسية في مجال الهجرة مع اندلاع الصراع السوري في عام 2011 وزيادة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر الطرق البحرية والبرية، والتي بلغت ذروتها في عام 2015. وساعدت هذه التحولات في تعزيز القرارات "غير الرسمية والمحلية والعملية" بدلاً من "التعاون الرسمي الملزم قانوناً"، وهو نهج تم تبنيه بسبب مقاومة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ولضمان استمرار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين (سيبرغ وزاردو، 2020، ص. 2).

في هذا السياق، تم إعادة تحديد دور لبنان كدولة عبور ليصبح حاجزاً ضد الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، وأصبح الاتحاد الأوروبي أحد أهم ممولي لبنان. من بين الـ 24.9 مليار يورو التي حشدها قبل الاتحاد الأوروبي للتصدي للنزوح السوري منذ عام 2011، تم تخصيص 2.4 مليار يورو إلى لبنان (المفوضية الأوروبية، 2020). وأفادت المفوضية الأوروبية أن هذا المبلغ يتضمن 670.3 مليون يورو في شكل مساعدات ثنائية بموجب مبادرة الاتحاد الأوروبي للنزوح السوري، و933 مليون يورو في شكل مساعدات للقدرة على التحمل من خلال صندوق الاتحاد الأوروبي الإقليمي استجابة للأزمة السورية، و666 مليون يورو في شكل مساعدات الإنسانية. وأخيراً، تم صرف 61 مليون يورو من خلال آليتين: أداة الاستقرار والسلام والأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (نفس المصدر). كما تم منح لبنان 402.3 مليون يورو إضافية مع التركيز على المجالات التالية:

1. النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؛
2. الحوكمة المحلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
3. سيادة القانون وتعزيز الأمن بين عامي 2014-2020 (المفوضية الأوروبية، 2017).

في خطة العمل 2007-2011، يرتبط موضوع الهجرة بالمادة 19، التي تنص على الحوار بشأن الهجرة، بما في ذلك اللجوء والتنقل والهجرة غير النظامية والعودة والتأشيرات. هناك عدة أولويات تحت كل قسم من أقسام خطة العمل، وهي تشمل تبادل المعلومات وتحليل أنماط الهجرة، وضم لبنان في الهيكليات التعاونية الحالية للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، والحوار حول السياسات القائمة في مجال الهجرة والاندماج والتنقل، وإمكانية التفاوض على اتفاقية إعادة القبول، والتعاون في مجال وثائق السفر، وتحسين التأشيرات القصيرة الأجل، ودمج الأشخاص عديمي الجنسية والفلسطينيين في ما يتعلق بوثائق السفر واللجوء، وتعزيز إدارة الحدود بين الوكالات، بما في ذلك بدء التعاون بين السلطات اللبنانية والمجتمع الأوروبي، والحوار حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المجتمع الأوروبي، 2006).

الهجرة في خطة العمل 2013-2015: تضمنت أولويات الخطة حماية الفئات الضعيفة مثل الفلسطينيين (خطة عمل الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان 2013-2015، ص. 2). تضمنت قضايا الهجرة تحديد صلاحيات اللجنة الفرعية بين الاتحاد الأوروبي ولبنان حول القضايا الاجتماعية والهجرة. وتعطي اللجنة الأولوية لتمكين البلديات وتعزيز الحماية الاجتماعية، كما تتعاون في قضايا الهجرة من خلال الحوار وتبادل المعلومات. وتشمل مجالات التعاون في اللجنة الفرعية إدارة الهجرة، والوقاية من الهجرة غير النظامية

والسيطرة عليها (بما في ذلك المراقبة والعودة)، وإعادة القبول، ووثائق السفر والتأشيرات، والتنسيق في المبادرات القائمة في مجال أبحاث الهجرة (الفقرة 3.2 في الملحق الثاني: أهداف أخرى، خطة العمل 2013-2015).

في خطة العمل 2016-2020، اتفق الاتحاد الأوروبي ولبنان على تعميق شراكتهما من خلال الاتفاق على مجموعة من الأولويات لهذه الفترة، لدعم وتعزيز قدرة لبنان على الصمود والاستقرار في وقت بحثهما عن معالجة أثر النزاع المستمر في سوريا. وهذا الاتفاق يتكون من جزئين: أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان وميثاق لبنان (كومباكت لبنان).

البرنامج الإرشادي المتعدد السنوات للاتحاد الأوروبي – لبنان 2021-2027: تم إطلاق الأجندة المتوسطية الجديدة في شباط/فبراير 2021 وتتكون من وثيقة تواصل ومذكرة عمل حول خطة الاستثمار والاقتصاد للجوار الجنوبي. "الهجرة والتنقل" هو الركيزة الرابعة من الأجندة ويتم تمويله من خلال أداة الجوار الأوروبية المعاد تشكيلها، المعروفة بأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI)، التي تعد بتخصيص 7 مليار يورو بين عامي 2021-2027. على الرغم من أنه تم تضمينه في برامج التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الصفقة الخضراء الأوروبية واتفاقية باريس، فإن إدراج سياسة الهجرة في الأجندة الجديدة هو استمرارية للسياسات السابقة وتمت صياغته بما يتماشى مع ميثاق الهجرة واللجوء الذي دخل حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2020 (ANND، 2021).

الاتحاد الأوروبي يعوّض لبنان للحدّ من تدفق الهجرة

منذ توقيع اتفاقية الشراكة لأول مرة في عام 2002 وتنفيذها في عام 2006، تطورت قضية سياسة "الهجرة" لتصبح ركيزة من ركائز الدبلوماسية والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. ويتضح هذا بشكل خاص في تطورات السياسات بعد عام 2012، حيث سعى الاتحاد الأوروبي للتعاون مع لبنان كشريك رئيسي في إدارة الهجرة عن بُعد.

رافق هذا التحول في السياسة تدفق هائل للأموال، بالإضافة إلى إنشاء أدوات مالية مخصصة ضمن صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبي من أجل سوريا (صندوق مدد). وبدأ وعد آخر من الاتحاد الأوروبي بتعويض لبنان في اتفاقية عام 2016. وقد ظهر "كومباكت لبنان" من مؤتمر لندن في شباط/فبراير 2016 حول "دعم سوريا والمنطقة" كجزء من إطار عمل أوسع للاتفاقيات. ويعمل هذا الاتفاق كآلية تعويض للبنان للتخفيف من تدفقات الهجرة. وأشار القسم المتعلق بالتنقل والهجرة إلى الحاجة، أولاً، للتفاوض بشأن إعلان مشترك لإطلاق شراكة التنقل، وثانياً، لتعزيز التعاون في مجال الهجرة من خلال شراكة التنقل بين لبنان والاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى بناء القدرات في مجال الهجرة القانونية وغير القانونية. بدأت المناقشات حول شراكة التنقل في عام 2015 لكنها بقيت على المستوى الفني حتى عام 2018 (المفوضية الأوروبية، 2018، ص. 11).

لم يتم التفاوض حول الإطار اللبناني، "كومباكت لبنان"، ضمن قنوات سياسة الجوار الأوروبية الحالية. إنه قائم على الأولويات ويهدف إلى تفعيل تحسين شروط العيش للسوريين بما في ذلك حزمة مساعدات شاملة (المفوضية الأوروبية، 2016ب). لقد استند كومباكت لبنان إلى العديد من الأطر السياسية القائمة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبي لسوريا، حيث تعهد بتخصيص 400 مليون يورو للبنان في عامي 2016-2017. لكن "كومباكت لبنان" وفشل تنفيذه نتج عن تصنيف الكومباكت ضمن رواية الاتحاد الأوروبي للأزمة في عام 2015، والتي فشلت في أخذ الانقسام السياسي الداخلي في لبنان بعين الاعتبار، وركزت في الغالب على تدفق اللاجئين السوريين من حيث الأمن وعدم الاستقرار.

في عام 2021، تعهد الاتحاد الأوروبي بحزمة مساعدات مدتها أربع سنوات للبنان بقيمة 2.2 مليار يورو، بالإضافة إلى العراق والأردن وسوريا (المفوضية الأوروبية، 2021ب، ص. 17). يهدف الميثاق الجديد للهجرة واللجوء إلى توحيد إجراءات اللجوء عبر الاتحاد الأوروبي وتعديل لائحة إجراءات اللجوء

لعام 2016 من خلال دمج السياسات المتعلقة بالفحص، واللجوء، والعودة في حزمة تشريعية واحدة. ومع ذلك، تعرض الإصلاح للانتقاد بسبب إدخال فحص مسبق على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، مما يسمح للسلطات بتسريع إجراءات اللجوء أو العودة في ميناء الإرساء (غوبيبرت، ميلوفا، وموفيليانو، 2021، ص. 1-2).

في الوقت نفسه، جدد الاتحاد الأوروبي خطة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي ضد تهريب المهاجرين للفترة 2021-2025، والتي ستطور نهجاً مخصصاً مع البلدان الشريكة في الجنوب. كما لاحظت شبكتان مختلفتان من المنظمات غير الحكومية، فإن هذا يعني أنه على الرغم من الوعد بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، فإن الأجندة الجديدة تواصل التركيز على "النزوح، والردع، والاحتواء، والعودة" وتهدف إلى إبقاء المهاجرين بعيدًا عن الحدود الأوروبية (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، 2021). في الواقع، تم استبدال سياسات الصمود في "كومباكت لبنان" بدعوات متجددة لعودة اللاجئين باعتبارها الحل الأكثر استدامة. في المؤتمر الذي استضافته بروكسل في أيار/مايو 2022، جدد الاتحاد الأوروبي دعواته لعودة اللاجئين السوريين، بينما أعلن لبنان رسميًا للأمم المتحدة أن لبنان لم يعد قادراً على أن يكون دولة مضيفة للاجئين (فاخوري وستيل، 2022).

وعليه، في 15 أيار/مايو 2024، دعا رئيس البرلمان، نبيه بري، إلى جلسة برلمانية مخصصة لمناقشة المنح الأوروبية وملف النزوح السوري (ليبانون ديبايت، 2024). أسفرت الجلسة عن توفير سياق لملفات اللاجئين السوريين في لبنان: "منذ أكثر من 13 عاماً، يعاني لبنان من النزوح السوري، حيث تجاوز عدد من دخل البلاد أكثر من مليوني لاجئ، يشكلون 44% من السكان، دون تسجيل دقيق وكامل لهم لدى الجهات الرسمية المعنية. وبالتالي، لم يكن من الممكن السيطرة على تحركاتهم وتنظيمها بسبب غياب التعاون من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحت ذرائع مختلفة من حيث تسليم القوائم التي في حوزتها، مع حماية معنوية من بعض الدول والجهات التي شجعت على بقائهم في لبنان إما لأهداف سياسية أو لأنهم غير راغبين في استيعاب جزء منهم.

"لقد أثر النزوح السوري على لبنان اقتصادياً ومالياً واجتماعياً وأمنياً وبيئياً وعلى الاستقرار العام في لبنان مع تزايد القلق بين جميع اللبنانيين بشأن التغيير الديموغرافي والاجتماعي. من جهة أخرى، هذه هي القضية الأكثر تعقيدًا وخطورة ولكنها الأكثر التي توحد حولها اللبنانيون على أساس وطني، حيث يرفضون مقاربتها بخلفيات عرقية أو أهداف خارج الإطارات القانونية.

"نظراً للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، ولأن لبنان ليس دولة لجوء، فإنه غير مستعد ليكون كذلك من الناحية الدستورية والقانونية والواقعية، كما أكدت مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة اللبنانية، ممثلة بالمديرية العامة للأمن العام، والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2003 والمنشورة في الجريدة الرسمية رقم 52 في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، والتي لا تزال سارية وتنظم العلاقة بين الدولة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تؤكد على عودة النازحين إلى بلدهم الأصلي أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة"

استناداً إلى هذا التقديم، فإن دور البرلمان الرقابي ووفقًا للدستور والقوانين، وبما يتماشى مع الاتفاقات، ولإعادة السوريين غير النظاميين القادمين والمقيمين في لبنان إلى بلادهم في أقرب وقت ممكن، يوصي البرلمان بالتالي بالإجماع من أعضائه الحاضرين:

1. تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وتضم وزراء الدفاع والداخلية والمهجرين والشؤون الاجتماعية وقيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي والأمن العام للتواصل والمتابعة مباشرة مع الهيئات الدولية والإقليمية، وخاصة مع الحكومة السورية، ووضع جدول زمني مفصل لعودة النازحين، باستثناء الحالات الخاصة المحمية بموجب القوانين اللبنانية والتي تحددها اللجنة.

2. تأكيد التزام لبنان بمحتوى الاتفاق المشار إليه سابقًا كأساس للعلاج وإلزام المفوضية، من خلال وسائل دبلوماسية، بتطبيق أحكامه بالكامل واتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ وتوفير الإحصاءات والملفات عن النازحين في حوزتها، وطلب التنسيق مع مكتبها في سوريا لتسهيل عملية عودتهم إلى بلادهم.

3. الالتزام الواضح بتطبيق القوانين السارية التي تنظم عملية الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه، خصوصاً القانون الصادر في 1962/7/10 والمراسيم التنفيذية ذات الصلة، ولا سيما المرسوم رقم 10.188 بتاريخ 1962/7/28، وقانون العمل اللبناني، وقوانين الضرائب، والرسوم البلدية، وغيرها.

4. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسليم المعتقلين من أبناء النازحين إلى السلطات السورية وفقًا للقوانين والإجراءات المعمول بها.

5. دعوة المجتمع الدولي والوكالات المانحة لمساعدة الحكومة في تخصيص الموارد اللازمة للجيش والجهات الأمنية للسيطرة على الحدود البرية، والتنسيق مع الجانب السوري للمساعدة من الجانب الآخر، وتقييد الدخول والخروج عبر المعابر القانونية بين البلدين.

6. طلب جميع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمانحين الدوليين والأوروبيين، تبني الحوافز والمساعدات المالية والإنسانية لتشجيع عودة النازحين إلى بلادهم عبر الدولة اللبنانية ومؤسساتها أو بموافقتهم، وعدم السماح باستغلال هذا الأمر للتلميح بموافقتهم على البقاء في لبنان، وتشجيع هذه الجهات على تقديم مثل هذه الخدمات داخل سوريا.

7. الاستفادة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارها بشأن خطة التعافي المبكرة الصادرة في عام 2021، حيث يمكن أن تكون نقطة دخول لتسريع العودة إلى الداخل السوري من خلال المساعدة في إعادة تأهيل البنية التحتية دون تعريض الدول المانحة لعقوبات قانون قيصر.

8. إرسال رسالة واضحة للدول والمنظمات المعنية بقضية النزوح تفيد بأن لبنان لم يعد قادراً على أن يصبح عقبة أمام حركة النازحين إلى دول أخرى، وأنه لن تكون مهمتها حماية حدود هذه الدول من إمكانية حركة النازحين إليها ممن يودون أو يحاولون الهروب من لبنان بأي وسيلة ممكنة. وبالتالي، فإن المسؤولية الرئيسية هي تحوّل الدعم نحو تعزيز حركة النازحين وتأمين استقرارهم في بلادهم مع ضرورة توفير شروط الحياة الأساسية لهم.

9. تلتزم الحكومة بهذه التوصية وستقدم تقريراً إلى البرلمان كل ثلاثة أشهر حول مراحل تنفيذ ما تتضمنه.

التقرير المقدّم من الحكومة إلى البرلمان يُعتبر توصية غير قانونية وليس أمراً. وفقًا للحام (2024)، فإن البرلمان، بوصفه السلطة التشريعية، ليس له الحق في إصدار مثل هذه "التوصيات"، خاصةً أن الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال. وهذا يشكل انتهاكاً لمبدأ فصل السلطات حيث إن إلزام الحكومة دستورياً يمكن فقط من خلال القانون.

2.3 العلاقات القبرصية اللبنانية

منذ عام 2019، قامت السلطات اللبنانية بترحيل السوريين العائدين الذين غادروا البلاد عبر نقطة خروج غير رسمية، أو الذين تم إعادتهم من قبل قبرص. ومن خلال إعادة السوريين إلى لبنان مع العلم أنهم سيتعرضون على الأرجح للترحيل إلى سوريا، اعتمدت قبرص سياسة "الإعادة القسرية المتسلسلة".

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أكدت قبرص ولبنان على الاتفاق المبرم في عام 2003 بشأن إعادة قبول الأشخاص الذين يقيمون بشكل غير قانوني، والذي تم التصديق عليه بموجب القانون رقم 53. تنص الفقرة الأولى على أنه يجب على كل طرف متعاقد، بناءً على طلب الطرف المتعاقد الآخر ودون أي إجراءات رسمية، إعادة قبول أي شخص لا يفي أو لم يعد يستوفِ شروط الدخول أو الإقامة السارية في أراضي الطرف المتعاقد. في جوهره، يسمح "اتفاق إعادة قبول الأشخاص الذين يدخلون و/أو يقيمون بشكل غير قانوني في أراضي البلدين" لقبرص بإعادة أي أفراد قادمين من لبنان، بغض النظر عن جنسياتهم.

وفقًا لليورستات (البرلمان الأوروبي، 2024)، سجلت قبرص أعلى معدل للمتقدمين بطلبات لجوء لأول مرة (885 طلباً لكل مليون شخص) في الاتحاد الأوروبي خلال شباط/فبراير 2023. في ذلك الشهر، سجل الاتحاد الأوروبي 171 طلباً للجوء لأول مرة لكل مليون شخص. في شباط/فبراير 2023، تم تسجيل إجمالي 76,505 طلبات لجوء لأول مرة في الاتحاد الأوروبي، بزيادة قدرها 41% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق عندما تم تسجيل 54,370 طلباً. كما دعت قبرص الاتحاد الأوروبي ووكالة الحدود الأوروبية فرونتكس إلى المساعدة في زيادة دوريات على الحدود البحرية الجنوبية الشرقية للاتحاد الأوروبي في محاولة لمنع وصول المهاجرين إلى الجزيرة الصغيرة.

بشكل عام، انخفض عدد المهاجرين الوافدين إلى قبرص، لكن عدد المواطنين السوريين الوافدين قد زاد مرة أخرى (واليس، 2024).

أدى الارتفاع في وصول قوارب المهاجرين السوريين إلى قيام الحكومة القبرصية بتعليق مؤقت لمعالجة جميع طلبات اللجوء من المواطنين السوريين في منتصف نيسان/أبريل. وفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وصل 3,521 سورياً إلى قبرص بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2024، وكانت الغالبية العظمى قد وصلت بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو (3,481). وصل معظمهم إلى البلاد عبر البحر من تركيا ولبنان وسوريا، على الرغم من أن جزءً أصغر عبر البر من المنطقة التي تسيطر عليها تركيا في شمال قبرص.

كان الاتحاد الأوروبي يأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن المهاجرين مع لبنان على غرار الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرًا مع مصر (فان برونرسوم، 2024).

بعد وصول قاربين في 16 نيسان/أبريل 2024 (انظر أدناه الصدّ)، تم إرسال قاربين من شرطة الموانئ من قبرص (براكاس، 2024) للقيام بدوريات قبالة سواحل لبنان لرصد قوارب المهاجرين. وكان القاربان اللذان وصلا في اليوم التالي بعد أسبوع من وصول القوارب بشكل منتظم. وقد أكد المتحدث باسم الشرطة، كريستوس أندريو، الخبر، لكنه امتنع عن مناقشة المزيد من التفاصيل حول المهمة.

تم إعادة ثلاث قوارب إلى لبنان، وصل اثنان منها بأمان إلى شاطئ الميناء. تم اعتقال الركاب من قبل الجيش اللبناني، وتم الإفراج عن بعضهم. أما الذين لم يتم تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان فقد تم ترحيلهم.

قال مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان في بيان إنه على علم بأكثر من 220 شخصاً نزلوا من القوارب العائدة في شمال لبنان. من بين هؤلاء كان 110 لاجئين مسجلين لدى المفوضية، وقد تم الإفراج عنهم جميعاً.

سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان زيادة كبيرة في حالات الهجرة غير النظامية عبر البحر من سواحل البلاد من كانون الثاني/يناير حتى 15 نيسان/أبريل 2024.

وأوضحت المتحدثة باسم المفوضية، دلال حرب، أنه تم تسجيل 52 رحلة بحرية (فعلية أو محاولات) خلال هذه الفترة، شملت 2,636 راكباً، وكان الغالبية العظمى منهم من السوريين.

وفقاً لحرب، تم توزيع هذه الرحلات على النحو التالي: "خمس رحلات في كانون الثاني/يناير حملت 278 راكباً، 12 رحلة في شباط/فبراير (606 راكباً)، 18 رحلة في آذار/مارس (1,016 راكباً)، 17 رحلة من 1 حتى 15 نيسان/أبريل (736 راكباً)، بينما تم تسجيل 3 تحركات بحرية تشمل 54 راكباً في نفس الفترة من عام 2023".

وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجلت المفوضية 65 حركة بحرية (فعلية أو محاولات) و3,927 راكباً في نفس العام. توزعت هذه الحالات على النحو التالي: تم اعتراض 29 قارباً أو فشلوا في الوصول، وكان على متن هذه القوارب 1,692 شخصاً، بينما نجح 33 قارباً في الوصول إلى وجهتهم (31 قارباً إلى قبرص، قارب واحد إلى إيطاليا، وقارب واحد إلى ليبيا)، وكان على متن القوارب 2,126 راكباً، وتم ترحيل 3 قوارب مع 109 ركاب إلى لبنان.

وفقاً لحرب، لقد شهدت الحركة البحرية زيادة من سواحل لبنان مقارنةً بالعام 2022، بينما انخفض عدد الركاب بنسبة 15.3% خلال نفس الفترة.

إن تواجد أكثر من مليوني سوري في لبنان قد أثار ردود فعل داخل البلاد، مما أدى إلى عدم قبولهم لعمليات ترحيل المهاجرين بعد الآن (شكوركو، 2024). هذا السبب، وأيضاً زيادة تدفق المهاجرين عبر الممرات البحرية إلى قبرص (إنفو مايغرينتس InfoMigrants، 2024)، دفع رئيس جهاز المخابرات القبرصي، تاسوس تسيواني، لزيارة لبنان برفقة مستشار الأمن القومي، واللقاء بالمسؤولين لمناقشة قضية الحدود البحرية والهجرة غير النظامية في 17 كانون الثاني/يناير 2024

3 عوامل الدفع للهروب من لبنان

يحتل لبنان المركز الثاني في تقرير المنظمة الدولية للهجرة (2024) لأعلى خمس دول تتلقى تحويلات مالية بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 بنسبة 36%، تسبقها طاجيكستان (51%)، تليها تونغا (44%)، ساموا (34%) وقيرغيزستان (31%).

لا تزال منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للاجئين وطالبي اللجوء، كما أنها تضم بعض أكبر تجمعات النازحين داخلياً في العالم.

لقد أثارت المواقف المعادية للأجانب والسياسات التمييزية وخطابات الكراهية من قبل الفاعلين السياسيين والحكومة موجة من العنف العنصري ضد اللاجئين السوريين. ومع تفاقم الأزمة المالية في البلاد، قرروا تحميل اللاجئين السوريين مسؤولية الأزمة، مدعين أنهم السبب وراء فقدان الوظائف للبنانيين، والعنف الساري، والجريمة، والممارسات غير المقبولة.

قامت أحدث دراسة أجرتها جامعة القديس يوسف ومركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC & USJ، 2024) بتحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية في لبنان. تستند الدراسة إلى العمل الميداني المكثف وتلخص عوامل الدفع في ثلاثة عشر عاملاً:

1. الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي في لبنان
2. نقص الحماية الاجتماعية
3. الأزمة الاجتماعية والسياسية ونقص الأمان
4. البحث عن مستقبل أفضل: فقدان الأمل كحافز
5. زيادة مستوى الضعف في طرابلس
6. ارتفاع مستوى هشاشة النازحين السوريين في لبنان
7. الهشاشة التراكمية للاجئين الفلسطينيين
8. العوامل المحفزة والميسرة التي تعمل على تعزيز الدافع للمغادرة
9. الحواجز أمام الهجرة القانونية
10. الموقع الجغرافي للبنان وعيوبه في السيطرة على الحدود البحرية
11. العوامل الجذابة في الدول الأوروبية
12. سوق الإتجار المنظم والبنيوي
13. قصص السفر الناجحة والضمان المقدم من السفر الجماعي

4 الاستراتيجيات الأوروبية لعمليات الصد وإرجاع اللاجئين

تستخدم دول الاتحاد الأوروبي "استراتيجيات الصد والإرجاع" لمنع المهاجرين من الوصول إلى أوروبا. يشير الطرد إلى عملية إعادة اللاجئين أو المهاجرين عبر الحدود، عادةً فور عبورهم، وقبل أن يتمكنوا من ممارسة حقهم القانوني في طلب اللجوء. وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن عمليات الطرد، وهي ممارسة شائعة في دول الاتحاد الأوروبي، تُعرَّف بأنها "تدابير متنوعة تتخذها الدول والتي تؤدي إلى إجبار المهاجرين، بما في ذلك طالبي اللجوء، على العودة إلى البلد الذي حاولوا العبور منه أو عبروا حدوداً دولية دون الوصول إلى الحماية الدولية أو إجراءات اللجوء أو حرمانهم من أي تقييم فردي لاحتياجاتهم من الحماية مما قد يؤدي إلى انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية" (رادجينوفيك، 2021، ص 2). في أحكام مختلفة، أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ممارسات الطرد باعتبارها عمليات طرد جماعي استناداً إلى المادة 4 من البروتوكول رقم 4 للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، وفقاً للنظرة العامة الإقليمية السنوية للمنظمة الدولية للهجرة (2021)، فإن عمليات الطرد هي ممارسة شائعة في دول الاتحاد الأوروبي. في حين أن عمليات الشدّ تمنع الناس قسراً من المغادرة في المقام الأول باعتبارها "منعاً للمغادرة".

تعد العودة هي الثمن الذي يتعين على لبنان دفعه كدولة مُغادَرة للسيطرة على الهجرة (فريليك، كيسيل، بودكول، 2016) بالنيابة عن دول الشمال العالمي. بدلاً من تنفيذ عمليات الدفع بأنفسهم، تعتمد الدول ذات الدخل المرتفع بشكل متزايد على ما يسمى بشراكات التنقل (بروكزا، بولهارت، 2015، ص 1) مع "دول ثالثة" تُعرف باسم "دول العبور أو المنشأ" للمهاجرين. في هذه الاتفاقيات الثنائية، تقدم الدول ذات الدخل المرتفع لشركائها من الدول ذات الدخل المنخفض التمويل، والتدريب، والمعدات اللازمة لمراقبة الحدود. وبحسب كل دولة، قد تتضمن الحوافز أيضاً مساعدات تنموية، واتفاقيات تجارية، أو هجرة مؤقتة للعمالة (جمهورية لبنان، 2016). أما الدول التي ترفض التعاون، فقد تُهدد بتقليص المساعدات التنموية. في المقابل، توافق دول المغادَرة على منع المهاجرين من المغادرة منذ البداية. غالبًا ما تأخذ هذه "الوقاية من المغادرة" شكل عمليات الشد، حيث تقوم الدولة بمنع الناس - وأحيانًا يشمل ذلك مواطنيها - من مغادرة البلاد بالقوة.

تعد الاتفاقية بين لبنان وقبرص جزءًا من هذه الاتجاه الأوسع. في إطار هذه الشراكة، تريد قبرص تقديم سفن وقوارب للبنان لتنفيذ دوريات بحرية مشتركة ضد الهجرة، ودفع رواتب الجنود اللبنانيين لهذا الغرض. وفقاً للاتفاق، من المقرر أن يستقبل لبنان ست قوارب سريعة مستعملة بالإضافة إلى زورقين كبيرين وأربعة زوارق متوسطة الحجم ذات هيكل صلب قابل للنفخ كـ "تبرع" بحلول نهاية عام 2024 (مونروي، 2023).

يمكن أن تكون العودة قاتلة تماماً كعمليات الدفع (هيلر و.، 2017). الاختلاف الوحيد هو أنه قد يتم قتل المهاجرين خارج نطاق سلطتهم (مراقبة البحر Sea Watch، 2022).

تحليل بيانات القوارب وتدخل مركز سيدار للدراسات القانونية CCLS

في هذا الجزء، تحاول الدراسة تغطية تدخلات مركز سيدار مع ضحايا الصدّ والإرجاع من أجل مراقبة لبنان من خلال وثائق حقوق الإنسان. تظهر فئة ثانية من المهاجرين غير النظاميين في عمليات الهجرة التي يتم إحباطها، وهو نوع من الإرجاع الوقائي، حيث تُستخدم قوارب لجمع المهاجرين. الفترة المغطاة هي من نيسان/أبريل 2022 إلى حزيران/يونيو 2024. يتناول مركز سيدار العديد من المشكلات المتعلقة بالهجرة غير النظامية والقضايا ذات الصلة في كل خطوة من العملية القانونية من اعتقال قارب أو مهاجرين. عندما تتلقى القوى الأمنية المعنية معلومات عن مغادرة قارب غير نظامي، تتوجه على الفور إلى مكان المغادرة وتقوم باعتقال جميع الركاب على القارب.

يتم أخذ هؤلاء الركاب إلى مراكز التحقيق المعنية، حيث يُفتح تقرير برقم محدد. تُسجل تصريحات جميع الركاب المعتقلين والمهربين، وتؤخذ منهم وثائق الهوية وجميع هواتفهم المحمولة وجوازات سفرهم، وغيرها. ثم يُحال التقرير والأشياء المصادرة إلى النيابة العامة المختصة، التي بدورها تحيل الأوراق إلى القاضي المحقق، الذي يستجوب المهربين المعتقلين. بعد إصدار قراره الأولي، يعيد الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات قانونية.

عادةً، يتم اعتقال أولئك المشتبه بهم في جرائم الإتجار بالبشر (عادةً القبطان). أما بالنسبة للركاب، يُترك اللبنانيون، بينما يُرحّل السوريون حيث يسلمهم الجيش إلى المهربين على الحدود اللبنانية السورية.

مثال على ذلك، عندما غرق قارب في سلعاتا في شمال لبنان في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. تابع مركز سيدار الناجين الذين تم إنقاذهم واستجوابهم لاحقاً. تواصل سيدار مع مراكز الشرطة للتأكد من الإفراج عن الناجين.

تبعاً، تم اعتقال بعض الأشخاص، بمن فيهم المشتبه في أنهم مالك القارب. منذ اعتقاله في 19 كانون الثاني/يناير 2023 وسيدار توفر المساعدة القانونية للمالك المزعوم بسبب تورطه في غرق السفينة. وبحسب التحقيق الذي أجراه مركز سيدار، لم يكن السيد بارودي هو المالك الحقيقي للقارب. لقد تم خداعه لتسجيل القارب باسمه وبالتالي لم يكن مالك القارب.

كان هناك حوالي 200 سوري بين الناجين الآخرين من الذين تم ترحيلهم بشكل غير قانوني إلى سوريا، ثم عادوا وتمكنوا من دخول لبنان بشكل غير قانوني. عندما تم إنقاذهم واعتقالهم، صادرت السلطات اللبنانية هواتفهم المحمولة وبطاقات هوياتهم. في نهاية آذار/مارس 2023، طلب بعض السوريون من فريق سيدار الاستفسار عن وثائق هويتهم وأجهزتهم المحمولة. استطاع مركز سيدار تحديد مكان الاحتفاظ بهذه الوثائق والأجهزة رسمياً، وهو النيابة العامة في شمال لبنان. تدخلت سيدار لإعادة المقتنيات إلى اللاجئين السوريين.

مثال آخر هو تدخل سيدار نيابة عن أربعة ناجين لديهم عدة أفراد من العائلة على متن القارب الذي غرق في نيسان/أبريل (انظر أدناه). قدم المحامون شكوى ضد 13 عضواً من البحرية اللبنانية. اتهم المدّعون الجيش بارتكاب "جريمة قتل" بموجب المادتين 548 و189 من قانون العقوبات اللبناني، بالإضافة إلى القتل غير المتعمد بموجب المادة 550 من قانون العقوبات. قدّم نفس المدّعين طلباً إلى وزير العدل اللبناني لنقل التحقيقات الجارية من المحكمة العسكرية إلى المجلس القضائي. حالياً، لا يزال التحقيق الذي تجريه المحكمة العسكرية بشأن غرق القارب معلقاً بسبب عدم القدرة على استعادة القارب. تم الوعد للبنان بغواصة تبرعاً من قبل المغتربين اللبنانيين في أستراليا. وصلت الغواصة "بيسيس VI" إلى لبنان في آب/أغسطس 2022 وغادرت في 28 آب/أغسطس 2022. كانت الغواصة قادرة على تحديد موقع الحطام على عمق حوالي 450 متراً (حوالي 1.470 قدم). بالإضافة إلى ذلك، وجدوا بقايا ما لا يقل عن 10 ضحايا. ومع ذلك، لم يكونوا قادرين على استعادة جثثهم.

في مواجهة هذه اللغز، كان يتعين على السلطات اللبنانية أن تبدأ بنفسها تحقيقًا للعثور على هؤلاء الـ 85 شخصاً. بسبب صمتهم، قدم مركز سيدار شكوى بالاختفاء القسري في 2

كانون الثاني/يناير إلى النائب العام بمحكمة النقض، غسان عويدات.

يعمل مركز سيدار مع مصادر موثوقة من الأمن والمخابرات للحصول على معلومات عن القوارب، بما فيها من عدد ركاب، ضحايا، ناجون، مختفون، ومعتقلون، بما في ذلك جنسياتهم وجنسهم وعمرهم. يتم عرض هذه المعلومات في كل قارب أدناه عند توفرها، وغالباً ما لا تؤخذ هذه التفاصيل في الاعتبار من قبل السلطات المختصة. إلى جانب مراقبة القوارب وجمع المعلومات، تدخل الفريق القانوني لحماية الأفراد. تواصل فريق سيدار مع مركز الشرطة واستعرض تقاريرهم. ثم تابع المحامون إجراءات الادعاء العام بحق المتهمين ومصادرة الأشياء من قِبل الضابط القضائي المسؤول عن التحقيق، مثل أوراق الهوية الخاصة بالمتهم، وهاتفه، أو الممنوعات، وذلك ضمن الشرطة القضائية والمفرزة القضائية.

الصدّ والإرجاع

عدد القوارب المسجلة التي أُعيدت هو خمسة.

القارب 1: 22 أبريل 2022

في 23 نيسان/أبريل 2022، غرق قارب كان متوجهاً خارج المياه الإقليمية اللبنانية بعد محاولته المرور بشكل غير قانوني. كان القارب على بعد ثلاثة أميال بحرية تقريباً عن ساحل طرابلس. كان عدد الركاب 85 شخصاً من جنسيات لبنانية وفلسطينية وسورية، بينهم 20 امرأة، و19 شاباً دون سن الـ 21. نجا 45 شخصاً، بينما كان 33 في عداد المفقودين واستعيدت 7 جثث فقط.

يمكن اعتبار مأساة قارب نيسان/أبريل بمثابة عودة إلى الوراء، إذا انخرطت البحرية اللبنانية في مناورات خطيرة، أي، تقويض قارب المهاجرين، أو الاصطدام به، كما يقول الناجون.

في 24 نيسان/أبريل 2022، أعلن الجيش اللبناني رسمياً أن العدد الإجمالي للناجين هو 45. تم استعادة سبع جثث بينما لا يزال الباقون مفقودين.

شهد الناجون لاحقاً في وسائل الإعلام حول سبب الغرق، قالوا إن طراداً للبحرية اللبنانية حاول إيقاف القارب قبل أن يتمكن من الوصول إلى المياه الدولية. إتهم الناجون البحرية اللبنانية بالاصطدام عمداً بالسفينة أثناء محاولة إجبارها على العودة إلى الشاطئ. استخدم قائد الطراد مكبر الصوت ليأمر القارب بالتوقف لكن تم تجاهله. وفقاً للشهادات، أصاب الطراد أولاً مقدمة القارب قبل اصطدامه بجانبه، مما أدى إلى غرق السفينة على الفور. لم يتمكن معظم الركاب من السباحة. بحسب رواية الناجين، لم تنقذ البحرية اللبنانية الأشخاص الذين سقطوا في الماء على الفور. وذكرت وسائل الإعلام أنهم اضطروا للانتظار لمدة 90 دقيقة (أسوشيتد برس، 2022) بينما أعلن قائد القوات البحرية في الجيش، العقيد هيثم ضناوي، أن حمولة القارب لم تسمح لهم بالابتعاد عن الشاطئ، ولم يقتنعوا بنداء عناصر الجيش. فقرر قائد القارب القيام بمناورات للهروب من المراقبة بطريقة أدت إلى تحطمه.

ألقت السلطات اللبنانية اللوم على المهربين المتهورين متعمدين تحميل قواربهم بشكل زائد وتجنب اتخاذ احتياطات السلامة. بينما قال الرئيس ميشال عون إنه يجب فتح تحقيق في الحادث بسبب هذه "التناقضات في روايات الأحداث".

بعد التحقيق، تم استدعاء مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى، بما في ذلك قائد الجيش جوزيف عون، قائد القوات البحرية في الجيش، الكولونيل هيثم ضناوي، ومدير

المخابرات العسكرية، العميد طوني قهوجي، لتقديم نتائج تحقيقاتهم الأولية. لم يتم نشر هذا التقرير إلى الآن.

في 26 نيسان/أبريل 2022، أعلن الجيش اللبناني أن مديرية المخابرات اللبنانية ما زالت تواصل التحقيق في غرق القارب بناءً على طلب النائب العام العسكري فادي عقيقي.

وفي آب/أغسطس 2022، وصلت "غواصة بايسيز VI" إلى لبنان وغادرت في 28 منه. تمكنت الغواصة من تحديد موقع الحطام على عمق يقارب 450 متراً (حوالي 1470 قدم). بالإضافة، عثروا على بقايا عشرة ضحايا على الأقل، لكن لم يتمكنوا من استعادة جثثهم.

تلقت جمعية الإغاثة الأسترالية AUS RELIEF تمويلاً يزيد عن 250,000 يورو، تم دفعه إلى الـ "غواصة بايسيز VI". لم تكمل الغواصة مهمتها، وهي استرجاع جثث الضحايا، ولا أخذ صور ذات الجودة لحطام السفينة لمعرفة ما إذا كانت قد تعرضت لاصطدام وتحديد تفاصيل الحادث. كانت عائلات الضحايا تعتمد على الغواصة لاستعادة أقاربهم وأحبائهم من الماء، وخاصة بعد وصول الغواصة إلى القارب ونشر صور تظهر الضحايا بداخله. فجأة، اختفت الغواصة مع طاقمها، وغادرت دون إنجاز مسؤولياتها المحددة، وفشلت في استعادة القارب للتحقق من أسباب غرقه وإزالة أي شكوك، كما فشلت في استخراج ولو ضحية واحدة، تحت ذريعة أن الجثث ستذوب وتتبخر عند رفعها من الماء.

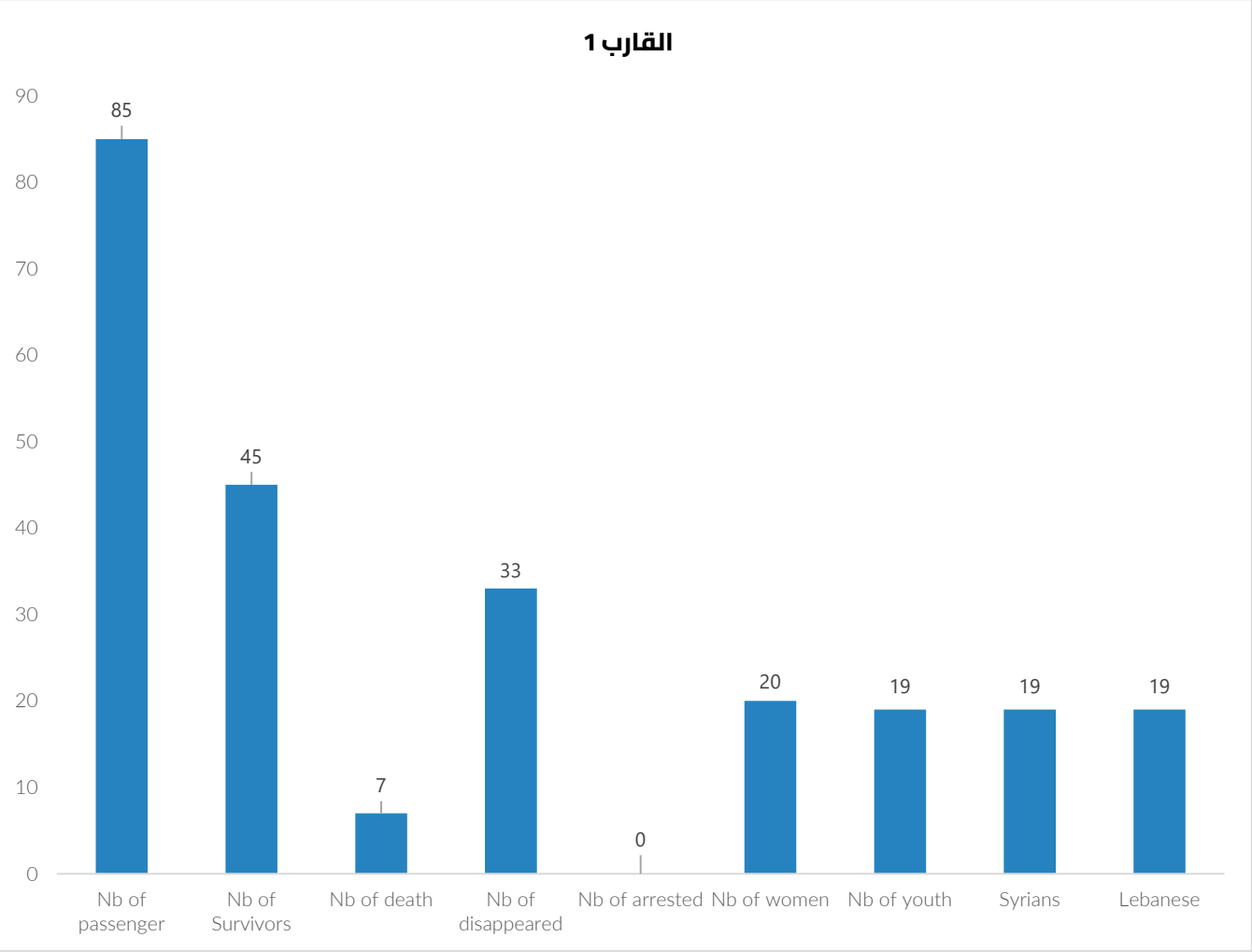

القارب 2: قارب طرطوس، 21 أيلول/سبتمبر 2022

في 21 أيلول/سبتمبر 2022، غرق زورق يحمل حوالي 150 شخصاً (سوريين ولبنانيين وفلسطينيين) بالقرب من جزيرة أرواد، على ساحل طرطوس في سوريا. كان الزورق متجهاً نحو أوروبا من شمال لبنان.

أكدت عمليات البحث والإنقاذ أن 70 شخصاً على الأقل لقوا حتفهم. تم انتشال 100 جثة منهم 20 ناجياً فقط. ولا يزال الآخرون في عداد المفقودين. تشير التقارير الأولية إلى أن 20 ناجياً تمكنوا من السباحة إلى الشاطئ وتم إدخالهم إلى المستشفى في مدينة طرطوس السورية.

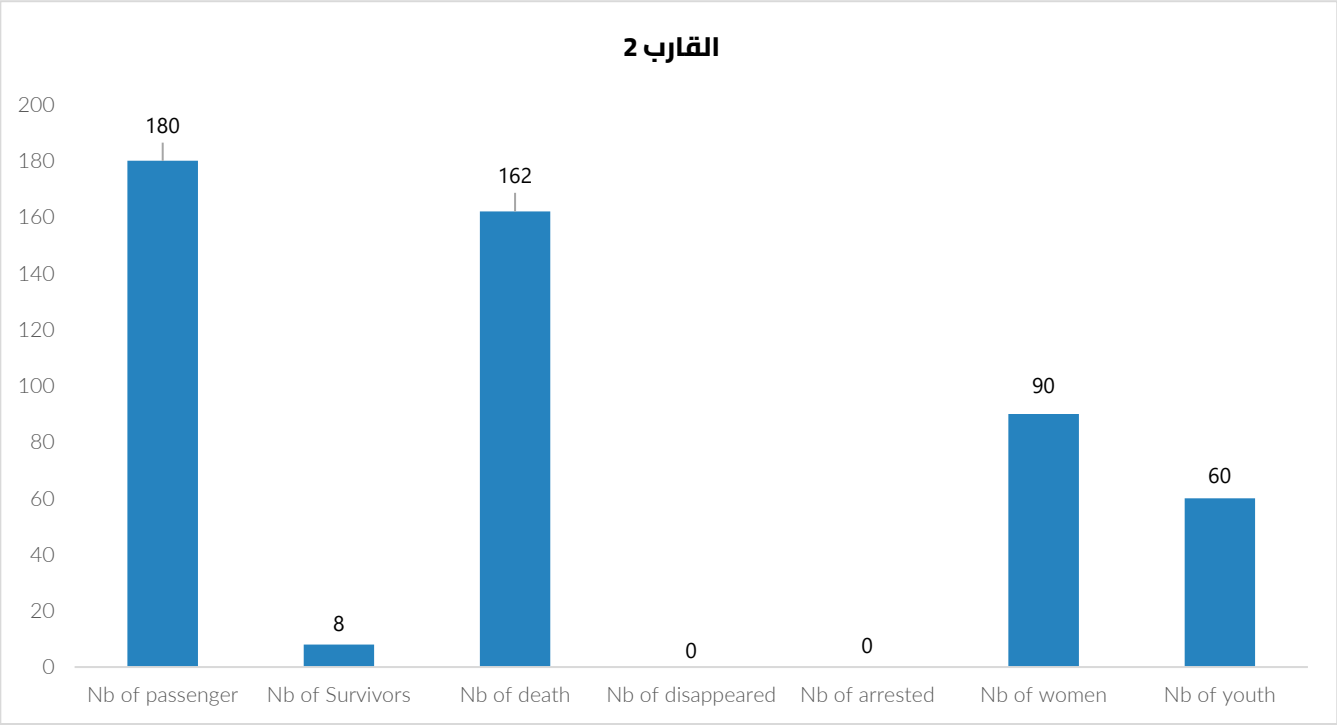

فؤاد حبلص، مواطن لبناني، كان أحد الأشخاص الذين كانوا على القارب. تمكن حبلص من السباحة إلى الشاطئ وتم إنقاذه. في اليوم التالي، زارته عائلته في مستشفى الباسل في طرطوس، سوريا. وفي 23 أيلول/سبتمبر، حين ذهبت زوجته إلى المستشفى لزيارته مرة أخرى، لم تجده وتم إبلاغها أنه قد تم نقله إلى المستشفى العسكري. وعندما وصلت إلى هناك، لم يُسمح لها بالدخول وأخبرها الضابط الأمني أنه لا يمكن لأحد أن يراه أو يتصل به. تم الإفراج عنه أخيراً في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022.

القارب *3*: قارب ليبيا، 10 آب/أغسطس 2023

إن المنطقة الوسطى للبحر الأبيض المتوسط هي "أخطر طريق للهجرة في العالم"، بحسب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (ماكغوان، 2023). في عام 2023، أفاد المهاجرون واللاجئون عن حوالي 212,100 محاولة لعبور البحر الأبيض المتوسط من الجزائر وليبيا وتونس إلى أوروبا. شكّل هذا زيادة بنسبة 33% مقارنة بالمغادرات المعروفة في عام 2022 (IOM، 2023). انضمت إلى الحركات نحو الشمال حركات هجرة من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

في 10 آب/أغسطس 2023، غادر زورقان من الشاطئ الشمالي للبنان في عكار، محاولين عبور البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا. أحبط الجيش اللبناني إحدى الزوارق، بينما تمكن الزورق الآخر من عبور المياه الإقليمية. كان على الزورق الأول 134 مهاجراً، من بينهم 130 سورياً و4 لبنانيين. أما الزورق الثاني، فقد حمل 110 مهاجرين، منهم 37 طفلاً، و14 امرأة، و59 رجلاً؛ وكان حوالي 90% منهم سوريين.

عند الوصول إلى منطقة عمليات البحث والإنقاذ في مالطا، في 18 آب/أغسطس عند الساعة 3:00 من بعد الظهر بتوقيت بيروت، أبلغ المهاجرون منظمة غير حكومية دولية تُدعى "هاتف الإنذار (Alarm Phone)" أن سفينة تحمل العلم الليبي كانت تلاحقهم. وقد أطلق مسلحون النار على مركبهم، مما أسفر عن إصابة شخص على متن السفينة وتعطل أحد محركات الزورق.

قام أفراد من المجموعة المسلحة الليبية "كتائب طارق بن زياد" (TBZ) بأخذ جميع المهاجرين الـ 110 إلى مصراتة، وهي مدينة تقع في شمال غرب ليبيا، بناءً على الشهادات المقدمة لمركز سيدار من أفراد عائلات المعتقلين.

تم نقلهم إلى مركز احتجاز في بنغازي، بالقرب من الميناء، حيث ظلوا محتجزين هناك في مركز يُدعى قنفودة؛ الاسم الرسمي للمكان هو "مركز بنغازي الكبرى". من بين المهاجرين الـ 110، تم احتجاز حوالي 20 حتى تشرين الأول/أكتوبر، بينما تم تحرير الآخرين بعد عدة أيام. في 29 آب/أغسطس 2023، قدم مركز سيدار للدراسات القانونية قضايا لسبعة سوريين ظلوا محتجزين في قنفودة، إلى مركز الأمم المتحدة للإجراءات الخاصة.

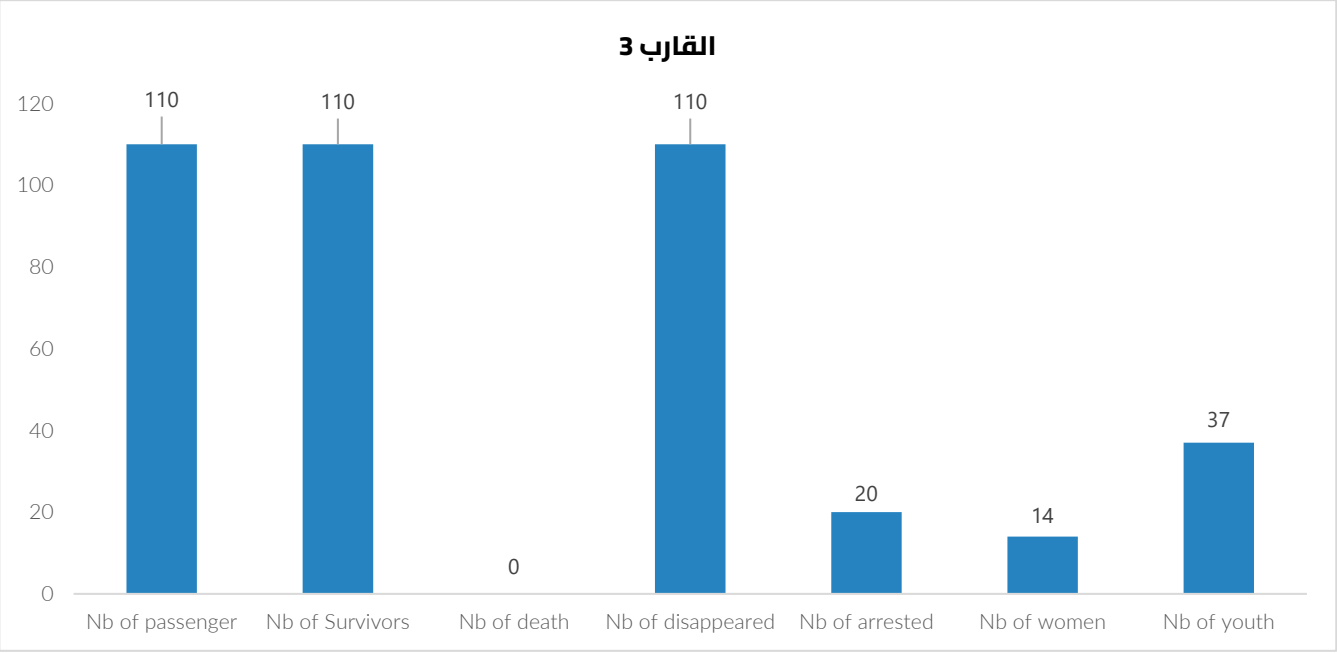

القارب 4: 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، غرق قارب في المياه اللبنانية يحمل مهاجرين غير شرعيين. تمكنت دورية من البحرية اللبنانية من إحباط عملية هجرة غير نظامية وأنقذت 29 رجلاً سورياً كانوا على متن القارب، كما اعتقلت 15 سورياً، بينهم 9 قاصرين وواحد لبناني، جميعهم من الذكور، ممن لم يتمكنوا من الصعود على متن القارب.

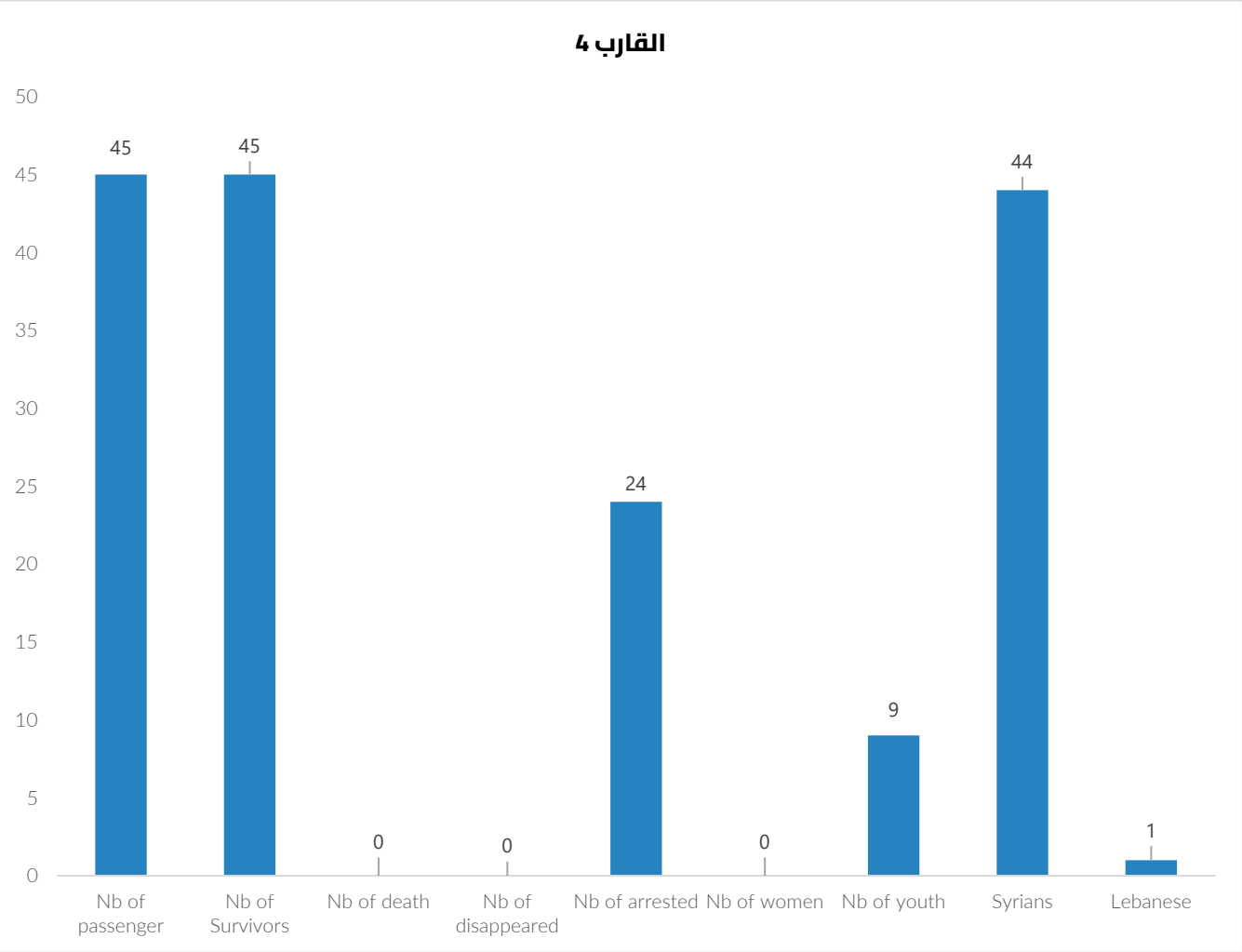

القارب 5: قارب سلعاتا، 8 تموز/يوليو 2023

أعلن الجيش اللبناني في 8 تموز/يوليو 2023 أنه أحبط محاولة للهجرة غير النظامية إلى الشمال واعتقل عدة أشخاص كانوا يخططون لتهريب آخرين عبر البحر. وأفادت القوات المسلحة اللبنانية بالتالي: "اعتقلت دورية من مديرية المخابرات خمسة سوريين في بلدة سلعاتا كانوا يجهزون لعملية هجرة غير نظامية عبر البحر للعديد من الأشخاص".

إحباط عمليات الهجرة

تقوم الأجهزة الأمنية، قوات الجيش اللبناني، بمثل هذه العمليات عندما تكتشف أن قارباً جديداً قيد الإعداد للانطلاق. خلال فترة الدراسة، لاحظ مركز سيدار 16 عملية تم إحباطها: 12 في عام 2023 و5 حتى حزيران/يونيو 2024، بمجموع 17 عملية.

8 تموز/يوليو 2023

في 8 تموز/يوليو 2023، أجهضت الأجهزة الأمنية اللبنانية عملية هجرة غير نظامية متجهة نحو أوروبا. راقبت الأجهزة الأمنية حوالي 400 شخص، جميعهم سوريون باستثناء 3 لبنانيين، كانوا في طور الإعداد لرحلتهم عبر البحر. تم القبض على بعضهم في المحمّرة – عكار، وتم اعتقال آخرين عند حاجز دير عمار، أثناء توجههم إلى الرصيف البحري بواسطة الشاحنات والميكروباصات. تم الاعتقال في مركزين، أحدهما في العبدة والآخر في المنية. وبعد المتابعات التي أجراها مركز سيدار، ومراجعة التقرير الذي تم تنظيمه في المنية، والتحقيق القضائي الذي شمل تقارير مراكز شرطة المنية وحلبا، والتواصل مع السلطات الأمنية في جهاز المخابرات، تبين أنه تم القبض على 184 شخصاً من الجنسية السورية في المنية. بينما تم اعتقال البقية في حلبا. كما ذكر التقرير الأمني أنه تم ضبط حوالي 143 هاتفاً محمولاً. وبعد الاستجواب، تم الإفراج عن الجميع في نهاية الإجراءات القانونية، باستثناء المتورطين في عملية الهجرة، أي المهربين. بلغ عدد الموقوفين خمسة. أطلقت القوات المسلحة اللبنانية حملة اعتقالات في عكار في بلدة بنين، مستهدفة الأشخاص المتورطين في التحضير والتنفيذ لهذه العملية. كُشف عن ثلاث رحلات هجرة غير نظامية أخرى كانت قيد الإعداد، حيث كان من المقرر أن تغادر القوارب من شواطئ شكّا، ذلك لأن شواطئ عكار والمنية وطرابلس كانت تحت مراقبة الأجهزة الأمنية وراداراتها.

13 تموز/يوليو 2023

في 13 تموز/يوليو 2023، أجهضت الأجهزة الأمنية في منطقة عكار– العبدة محاولة هجرة غير نظامية كانت متجهة نحو قبرص، حيث تم اعتقال عدة أشخاص بالقرب من مسجد على الطريق البحري في منطقة العبدة. فقد تم القبض على شخص هو جزء من مجموعة التحضير لهذه العملية. بلغ عدد السوريين المعتقلين 25، أطلق سراح جميعهم، لكن تمت مصادرة هواتفهم المحمولة وأوراقهم الثبوتية.

16 تموز/يوليو 2023

في 16 تموز/يوليو 2023، تم إحباط عملية هجرة غير نظامية. جاء الركاب من سوريا براً للسفر إلى الخارج بطريقة غير قانونية وعددهم 79 شخصاً، تم القبض عليهم أثناء مرورهم في خمس شاحنات في المحمّرة. تم اعتقال سبعة من المهربين، بينما أطلق سراح الركاب السوريين.

30 تموز/يوليو 2023

في 30 تموز/يوليو 2023، حوالي الساعة 1:30 صباحاً، داهمت مديرية المخابرات العسكرية اللبنانية منزلاً في منطقة بينين، كسرت أبوابه وأتلفت أثاثه كي تعتقل مجموعة من الأشخاص من الجنسية السورية كانوا يستعدون للمغادرة بشكل غير قانوني. وأثناء توجههم إلى منزل في منطقة بينين بواسطة شاحنة، تمت مطاردتهم من قبل مخابرات الجيش.

قام مركز سيدار بمتابعة القضية. بعد اعتقالهم، تم أخذ أحد الركاب إلى المستشفى الحكومي للعلاج وتمت إعادة البقية بسرعة إلى سوريا. كما تابع المركز مع مخابرات الجيش في الشمال مسألة اعتقال شاب لا علاقة له بالقارب. وتم إطلاق سراحه في الرابعة صباحاً من نفس اليوم.

12آب/أغسطس 2023

في 12 آب/أغسطس 2023، أحبطت مديرية المخابرات العسكرية اللبنانية عملية هجرة غير نظامية. تم اعتقال حوالي 130 سورياً و4 مواطنين لبنانيين كانوا على وشك الصعود إلى خمسة قوارب صغيرة للانضمام إلى قارب كبير يقع بالقرب من المياه الإقليمية. كانت خطتهم السفر إلى إيطاليا. وكان القارب الكبير الذي ينتظرهم يخطط للهروب إلى المياه الإقليمية وعلى متنه أكثر من 400 شخص . عندما أدرك مالك القارب أن العديد من الركاب قد تأخروا لأسباب مجهولة، انطلق المركب مع 70 شخصاً فقط. تم تسليم الموقوفين إلى الجيش ثم إلى المهربين في منطقة وادي خالد. عاد بعضهم إلى الأراضي اللبنانية بعد دفع 600 دولار أمريكي لكل شخص، بينما تم اعتقال المهربين.

22 آب/أغسطس 2023

في 22 آب/أغسطس 2023، أقلع قارب يحمل العشرات من الأشخاص من طرابلس متجهاً نحو إيطاليا. وصل القارب إلى إيطاليا في 29 آب/أغسطس 2023. 60 شخصاً ممن كان من المفترض أن يصعدوا إلى هذا القارب، تم اعتقالهم من قبل أجهزة المخابرات والمعلومات.

17 أيلول/سبتمبر 2023

في 17 أيلول/سبتمبر 2023، بعد مراقبة دقيقة وترصّد، تمكنت إحدى دوريات القسم من كشف "و. أ. أ" (مواليد 1996، لبناني) يقود شاحنة تويوتا صغيرة وفيها عدد كبير من السوريين على متنها . أفادت المديرية العامة للأمن الداخلي بما يلي: كجزء من متابعة قوى الأمن الداخلي للحدّ من عمليات الهجرة غير النظامية عن طريق البحر، تلقت وحدة المعلومات إخباريات عن هذه العملية لتهريب مواطنين سوريين إلى أوروبا من شاطئ العريضة. نتيجة لمتابعة تحقيقات القسم، تم تأكيد المعلومات، وتمكنت وحداته المتخصصة من تحديد أعضاء شبكة التهريب، بما في ذلك الشخص المسؤول عن نقل المهاجرين السوريين إلى الشاطئ. صدرت أوامر لتكثيف عمليات المراقبة لاعتقاله وإحباط عملية التهريب. استمرت مراقبة السائق حتى وصل إلى منطقة العبدة، حيث تم تنفيذ كمين محكم ما أدى إلى اعتقاله مع 42 مواطناً سورياً، بما في ذلك 6 أطفال. خلال تفتيش الشاحنة، تم ضبط 83 سترة نجاة، و13 جالون مازوت سعة 20 ليتر، و200 علبة صغيرة من المواد الغذائية، و8 جالونات سعة 20 ليتر من الماء. في نفس الوقت، تم ضبط القارب المخصص لتهريب الأشخاص عند شاطئ المنية. أثناء الاستجواب، اعترف السوريون أنهم كانوا في طريقهم للهجرة إلى أوروبا عبر قبرص مقابل مبلغ يتراوح بين 5000 و7000 دولار عن كل شخص. تم ضبط القارب والشاحنة جنائياً، ثم إيداعهما لدى السلطة المختصة. تم تسليم الأفراد السوريين إلى الوحدة الإقليمية ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم بناءً على نصيحة القضاء.

9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في منطقة قبة شمره – عكار، تمكنت قوة من هذه المفرزة من القبض على "م. ك" (مواليد 1998، لبناني) و "م. أ. أ" (مواليد 1976، لبناني) و "أ. ك" (مواليد 2000، لبناني) بتهمة "تهريب الأشخاص عبر البحر" . وكان ذلك نتيجة لعملية متابعة ورصد ومراقبة. أصدرت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي – قسم العلاقات العامة البيان التالي: "في إطار المتابعة اليومية التي تقوم بها قوى الأمن الداخلي لمكافحة عمليات الهجرة بواسطة قوارب الموت من لبنان إلى الدول الأوروبية عبر سواحل شمال لبنان من خلال قوارب غير آمنة، ما أودى بحياة العديد من المهاجرين غير النظاميين بسبب غرق قاربهم، كان لدى مفرزة حلبا القضائية في وحدة الشرطة القضائية معلومات عن تحضير عملية لتهريب سوريين إلى أوروبا عن طريق البحر. كما واعتقلت قوى الأمن 15 شخصاً من الجنسية السورية وصادرت أربع مركبات استخدمت في عمليات التهريب، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وما زال التحقيق جارٍ تحت إشراف القضاء المختص.

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تم اعتقال مجموعة من الأشخاص كانوا يستعدون للسفر بشكل غير قانوني. وتم نقل 38 شخصاً، بينهم 5 قاصرين وامرأتين لبنانيتين، إلى الأمن العام حيث تم إصدار تقرير لهم بشكل منفصل لدخولهم بشكل غير قانوني.

1 كانون الأول/ديسمبر 2023

غرق قارب قبالة سواحل طرابلس وكان يحمل 110 ركاباً من الجنسية السورية واللبنانية. وقد تم إنقاذ جميعهم. تم ترحيل السوريين إلى سوريا بينما تم إطلاق سراح اللبنانيين.

26 كانون الأول/ديسمبر 2023

غرق قارب قبالة ميناء طرابلس وعلى متنه 54 سورياً.

11 كانون الثاني/يناير 2024

في 11 كانون الثاني/يناير 2024، غادرت أربع أو ست قوارب. تمكنت أربع قوارب من الوصول إلى وجهتها. لا يوجد معلومات دقيقة عنها، لكن تم إعادة قاربين: واحد يحمل 19 راكباً والآخر يحمل 80 راكباً، وجميعهم من الجنسية السورية. فُقد التواصل معهم تماماً قبل أن يصلوا إلى وجهتهم.

21 كانون الثاني/يناير 2024

في 21 كانون الثاني/يناير 2024، غادر قاربين من لبنان. تم العثور على الأول ويحمل 120 شخصاً (93 رجلاً، 10 نساء، و17 طفلاً) من قبل خفر السواحل القبرصي.

أما القارب الثاني والذي يحمل من 50 إلى 60 شخصاً اختفى. تابع مركز سيدار القارب المفقود مع الجهات المعنية في قبرص وتركيا واليونان في محاولة للحصول على أي معلومات حول مكانه. تمكن مركز سيدار من الحصول على بعض أسماء الأشخاص الذين كانوا على متن القارب. وبعد جهود متواصلة، تم العثور عليهم في منطقة ليانابا القبرصية، حيث تم إنقاذ الركاب. لكن كان 3 من الأطفال مرضى، وعلمنا لاحقاً بوفاة فتاة واحدة منهم.

11 شباط/فبراير 2024

في 11 شباط/فبراير 2024، فُقد الاتصال بقارب شراعي انطلق من قبالة ساحل البترون وتم العثور عليه قبالة بلدة الشيخ زيد العكارية. بعد المتابعة، عُثر على القارب فارغاً، حيث تمكن 16 راكباً من الانتقال إلى قارب آخر ومتابعة السفر عبر البحر بشكل غير قانوني، وعبروا المياه الإقليمية وتوجهوا إلى قبرص. قام خفر السواحل القبرصي بإعادتهم إلى المياه الإقليمية اللبنانية، ورفضت السلطات اللبنانية استقبالهم لأنهم سوريون ولم يبحروا من سواحلها. بقي الركاب في الماء لمدة حوالي 48 ساعة. بعد الضغط من المنظمات، وخصوصاً من "هاتف الإنذار Alarm phone"، تم إدخال الركاب إلى قبرص.

20 شباط/فبراير 2024

في هذا اليوم، اختفى القارب القبرصي. تواصل فريق سيدار بسفارة قبرص للاستفسار عنه، فأُبلغ أنه لم يكن في أي من قبرص اليونانية أو قبرص التركية. كان القارب يحمل 33 راكباً (بما في ذلك 4 أطفال وامرأة)، بحسب المعلومات التي وصلت من شقيق أحد الركاب. بعد المتابعة مع الجهات المعنية في قبرص، عُثر عليهم ضائعين في البحر وتم إنقاذهم من قبل قبرص اليونانية وهم في صحة جيدة.

11 آذار/مارس 2024

وفقاً لمعلومات من قيادة الجيش تم نشرها على حسابه في وسائل التواصل الاجتماعي، تم إنقاذ 20 سورياً من الغرق أثناء محاولة تهريبهم بشكل غير قانوني قبالة سواحل طرابلس.

الصدّ و الإرجاع

تم إعادة القوارب التي تحمل مهاجرين سوريين يبحثون عن اللجوء بشكل غير قانوني، من قبرص إلى لبنان. ومن لم يكن مسجلاً رسمياً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم ترحيله إلى سوريا. قام الأمن العام باحتجاز الركاب الذين تم إرجاعهم من قبرص بشكل اعتباطي، خوفاً من إجبارهم على العودة إلى سوريا. وقام اثنان من اللاجئين السوريين العائدين إلى لبنان بمقاضاة قبرص في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

القارب 1: 31 تموز/يوليو 2023

في 31 تموز/يوليو 2023، غادر قارب من سوريا ووصل حوالي الـ 237 سورياً إلى بيروت قادمين من قبرص. اعتقلتهم السلطات القبرصية وأحضرتهم إلى لبنان وسلمتهم في ميناء بيروت، حيث تم تسليمهم بعد ذلك إلى الأمن العام.

القارب 2: 25 أيلول/سبتمبر 2023

في 25 أيلول/سبتمبر 2023، تم إنقاذ قاربين وإرجاعهما إلى لبنان. انطلق القارب الأول من طرطوس، لكنه تعطل أثناء الإبحار على بعد حوالي 25 ميلًا بحرياً. تمكنت فرق الإنقاذ في قبرص من إنقاذ حوالي 95 شخصاً، جميعهم من الجنسية السورية.

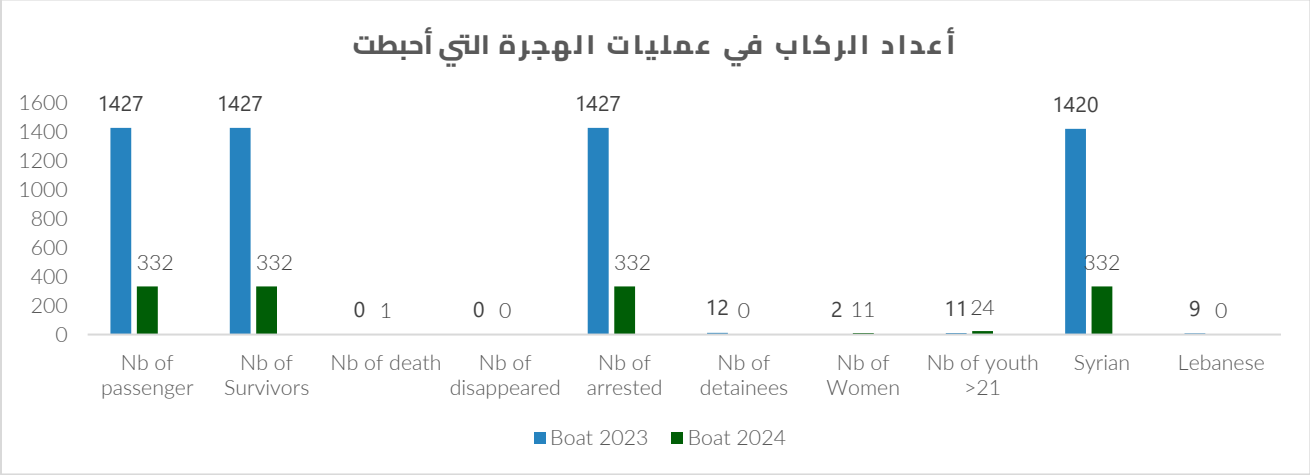

أما القارب الثاني فقد انطلق من ساحل عكار في الليلة السابقة. فُقد الاتصال بهم لفترة طويلة وكان على متنه حوالي 60 راكباً. تمّ إنقاذهم من قبل السلطات اليونانية.

القارب 3: 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، غرق قارب قبالة سواحل طرابلس، لبنان. كان يحمل حوالي 125 مواطناً سورياً على متنه، وتم إنقاذهم من قبل الجيش اللبناني ونقلهم إلى الميناء.

في 16 نيسان/أبريل 2024، اعترضت سفينتان من خفر السواحل القبرصي وسفينة من البحرية القبرصية خمس قوارب تحمل حوالي 500 مهاجر كانت تسافر من لبنان إلى قبرص. كانت القوارب تقوم بدوريات في المنطقة البحرية لمنع دخول المهاجرين غير النظاميين في أعقاب اتفاق بين نيقوسيا وبيروت للمساعدة في تقليل تدفق المهاجرين إلى لبنان.

توقفت السفينتان القبرصيتان اللتان كانتا تحملان 20 عنصراً عسكرياً في واحدة و18 من رجال الشرطة في الأخرى، بالإضافة إلى القوارب الخمس التي كانت تحمل المهاجرين، توقفوا في منتصف الطريق بين قبرص ولبنان، على بعد حوالي 50 ميلاً بحرياً من لبنان. تعاونت نيقوسيا مع السلطات اللبنانية لإرجاع القوارب الخمس إلى لبنان لكنه كان بلا فائدة، إذ كانت هناك رسالة من هاتف الإنذار (Alarm Phone) تقول: "لم يتبقَ لديهم طعام ولا ماء. لم يتبق لديهم وقود ولا يمكنهم مواصلة رحلتهم". لقد كان هؤلاء الأشخاص محاصرين في لعبة قاسية وخطيرة بين قبرص ولبنان وظلوا في البحر دون طعام أو ماء وهم بحاجة ماسة وعاجلة للمساعدة . فيما بعد، أرسلت قبرص سفينتين أخريين على متنهما 12 ضابط شرطة، ومحملة بالأدوية والماء والطعام والبطانيات. بدأ مركز سيدار متابعة وضع الركاب المعتقلين لمنع ترحيلهم إلى سوريا. أولئك الذين كانت لديهم بطاقة لجوء من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكثوا في البلاد وتم ترحيل الآخرين، لكنهم عادوا إلى الأراضي اللبنانية.

القارب 5: 17 أيار/مايو 2024

قارب يحمل 20 شخصاً من الجنسية السورية سافر بشكل غير نظامي إلى قبرص. رفضت السلطات القبرصية استقبالهم، وأعادتهم إلى لبنان والذي بدوره رفض السماح لهم بدخول الأراضي اللبنانية. ألقى الجيش اللبناني القبض عليهم وسلّمهم على الفور إلى النظام السوري.

القارب القبرصي المفقود

اختفى قارب عن الرادار كان قد غادر لبنان إلى قبرص في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023. تدخل مركز سيدار لتعقب مسارهم عن طريق تحريك الشبكة الخاصة به. كان على متن القارب 85 مهاجراً، جميعهم سوريون باستثناء اثنين لبنانيين، وكان بينهم 11 امرأة و69 رجلاً و35 قاصراً.

في تمام الساعة 12:55 صباحاً من يوم الثلاثاء 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان مازن نائماً في ذاك الوقت في شقته في نيقوسيا، وهو سوري يبلغ من العمر 23 عاماً من السويداء وانتقل إلى قبرص. تلقى مازن رسالة من عمه واجد، يقول فيها إنهم وصلوا إلى سواحل طرابلس – لبنان، وكانوا على وشك ركوب القارب الذي يستعد للانضمام إليه من لبنان. عندما استيقظ مازن في الساعة الخامسة صباحاً، حاول على الفور الاتصال بعمه واجد ولكن دون جدوى. منذ ذلك الحين، أضحت حياته بحثاً دون جدوى عن عمه والركاب الآخرين على متن القارب. مضى شهر منذ اختفائهم، ولم يكن معروفاً ما إذا كان قد تم اعتقالهم عند الوصول أو إذا لقوا حتفهم في غرق القارب أو إذا واجهوا مصيراً مؤسفاً آخر. وكانت جمعية "هاتف الإنذار" أول من حذر من اختفاء هؤلاء الـ 85 مهاجراً في 19 كانون الأول/ديسمبر. زعمت عائلة قائد القارب، وهو لبناني، أنه أخبرهم بوصوله إلى قبرص، قبل أن تعترف العائلة أنه قد عُثر عليهم في مستشفى الباسل في طرطوس. تمكن مركز سيدار من الحصول على أسماء 76 راكباً مفقوداً وما زال الفريق على اتصال دائم بأقاربهم. منذ ذلك الحين، كان مركز سيدار قد تعرض لعواصف من الشائعات التي كان يكافح لتفكيكها.

خلال تلك الفترة، تم العثور على عدد من الجثث على شواطئ مختلفة، بما في ذلك قبرص التركية وطرطوس وأنطاليا. لكن تم التعرف فقط على جثة واحدة على أنها إحدى ركاب القارب المفقود، في حين أن الجثث المتبقية لا تزال غير محددة. كان أقاربهم في لبنان يتجنبون اختبارات الحمض النووي، حيث تخشى بعض العائلات السورية المقيمة في لبنان من عمليات الإعادة القسرية إلى سوريا إذا تم التأكد من الهويات الخاصة بالجثث التي تعود لأحبائهم.

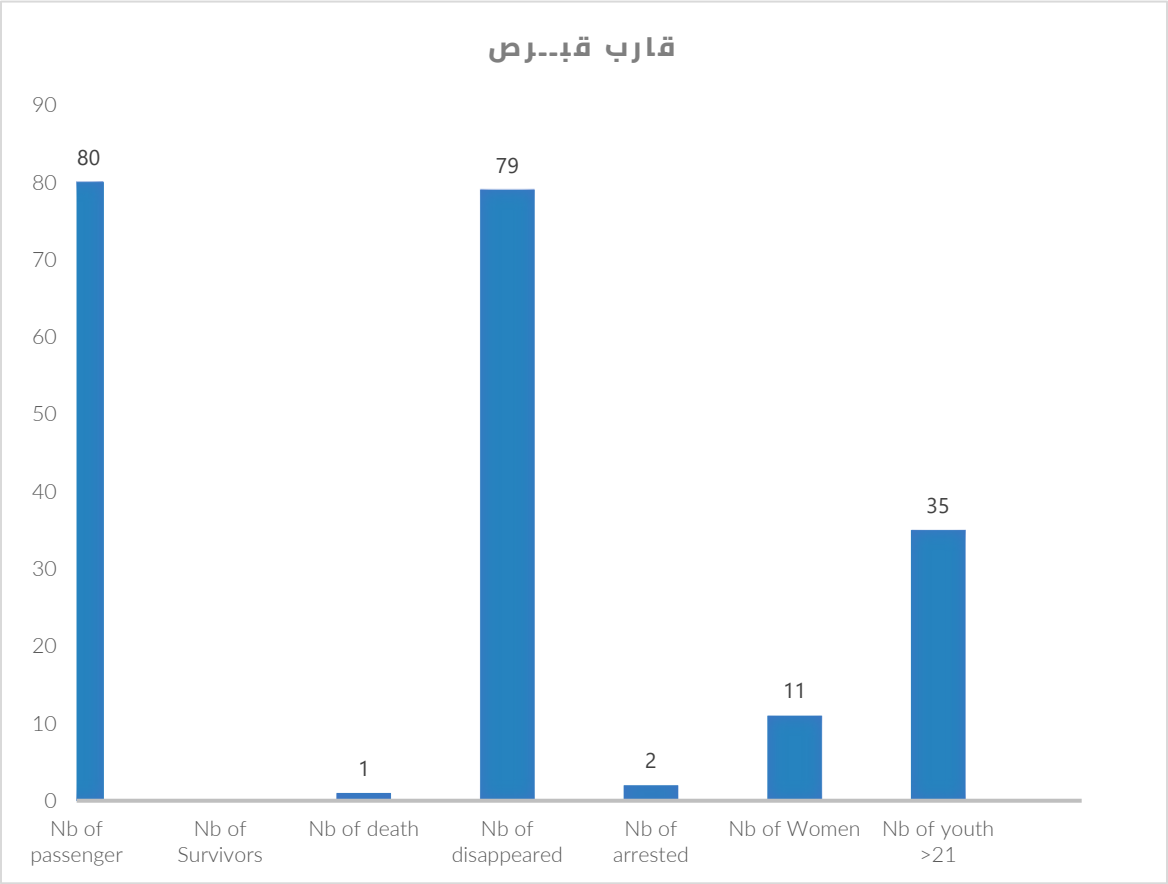

نظرة عامة حول الأعداد في القوارب

لتلخيص الموضوع، يبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المعنيين في قوارب الهجرة غير النظامية 2353 شخصاً موزعون كالتالي:

	عدد الأشخاص	شباب	نساء	رجال	سوريين	لبنانيين
22 نيسان 2022	85	15	20			
21 أيلول 2022	150					
8 تموز 2023	584				581	3
13 تموز 2023	25				25	
16 تموز 2023	79					
10 آب 2023	244	37	14	59	220	4
12 آب 2023	600				596	4
22 آب 2023	60					
17 أيلول 2023	42	6			42	
10 تشرين الثاني 2023	29	9		20	29	
30 تشرين الثاني 2023	38	5	2			2
1 كانون الأول 2023	110					
12 كانون الأول 2023	80	35	11		78	2
26 كانون الأول 2023	54				54	
11 كانون الثاني 2024	99				99	
21 كانون الثاني 2024	180	21	10	119	180	
20 شباط 2024	33	4	1			
11 آذار 2024	20			20		
22 أيلول 2023	155					
31 تموز 2023	337				125	
6 تشرين الأول 2023	125					
16 نيسان 2024	500					
17 أيار 2024	20				20	

التوصيات

أ. إلى السلطات اللبنانية

1. احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية

على الحكومة اللبنانية الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وضمان عدم إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء قسراً إلى البلدان التي يواجهون فيها الاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية.

2. إجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم التسليم

على السلطات اللبنانية أن تبادر بتحقيقات مستقلة ونزيهة شاملة ومتعمقة في مزاعم الإعادة القسرية (التسليم) للاجئين السوريين، خاصة بعد غرق الزورق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويتماشى ذلك مع التزامات لبنان بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2165 (2014) لحماية النازحين واللاجئين.

3. ضمان وصول متساوٍ إلى التعليم لجميع الأطفال

على الحكومة اللبنانية ضمان حق جميع الأطفال، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني، في الالتحاق بالمدارس. هذا الالتزام يتماشى مع التزامات لبنان بموجب اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4. تيسير رؤية سياسية موحدة لأزمة اللاجئين السوريين

على الحكومة اللبنانية تشجيع النقاشات بين الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين لوضع استراتيجية وطنية موحدة ومتماسكة للتعامل مع وضع اللاجئين السوريين، بما يتماشى مع التزامات لبنان بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي والدولي.

5. تعزيز الحكم الرشيد لوضع السوريين في لبنان

على السلطات اللبنانية العمل على وضع استراتيجيات للحوكمة تضمن حماية وكرامة وحقوق السوريين المقيمين في لبنان، كما هو مبين في اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين وقرار مجلس الأمن رقم 2165 (2014).

6. تحسين مذكرة التفاهم بين الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يجب وضع مذكرة تفاهم جديدة بين الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) للتصدي للتحديات المستجدة وتوفير الحماية، وإدارة إعادة توطين اللاجئين بما يتماشى مع القانون الدولي.

ب) إلى المجتمع الدولي الدولي، والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني

1. زيادة الممرات الآمنة والقانونية للهجرة

على المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية، التعاون لزيادة الممرات الآمنة والقانونية للهجرة بهدف الحدّ من مخاطر الهجرة غير النظامية وحماية الأشخاص المعرضين للخطر أثناء التنقل. وذلك يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي والخارجي.

2. توفير فرص إعادة توطين سريعة للاجئين

يتعين على وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إعطاء الأولوية لفرص إعادة توطين سريعة للاجئين المعرضين للخطر، وخاصة الناجين من الإتجار بالبشر وضحايا القوارب التي غرقت. هذا يتماشى مع اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. ضمان الدعم الطبي والنفسي للمنقذين

يجب على المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ضمان حصول الأشخاص الذين يتم إنقاذهم من محاولات الهجرة الخطرة على الدعم الطبي والنفسي الفوري. وهذا يندرج ضمن المبادئ الإنسانية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي والخارجي.

4. دعم سبل العيش وتحسين الوصول إلى الخدمات في المجتمعات المعرضة للخطر

على الجهات الدولية الاستثمار في برامج من شأنها أن تعزز الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدعم سبل العيش في المجتمعات المعرضة للهجرة القسرية، كجزء من التزاماتهم بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي والخارجي.

5. رفع الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية

يجب على الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية إطلاق حملات توعية لتثقيف المواطنين والمقيمين واللاجئين حول مخاطر رحلات الهجرة غير النظامية ومخاطر الإتجار بالبشر، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2165 (2014).

6. إنشاء بدائل آمنة وقانونية للهجرة

يجب على الجهات الدولية إعطاء الأولوية لإنشاء بدائل آمنة وقانونية لمسارات الهجرة الخطرة، بما في ذلك تسهيل مسارات الهجرة النظامية والتأشيرات الإنسانية. وهذا يتماشى مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين.

ج) إلى الجهات المانحة الأجنبية والمعنيين الدوليين في التعليم

1. ضمان الوصول إلى التعليم للأطفال اللاجئين السوريين

يتعين على الجهات المانحة الأجنبية التي ساهمت بتمويل قطاع التعليم في لبنان الضغط على الحكومة اللبنانية للسماح لجميع اللاجئين السوريين بالوصول إلى المؤسسات التعليمية. وهذا يدعم اتفاقية حقوق الطفل ويثبّت التزام لبنان بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حيث توفير التعليم لجميع الأطفال

المراجع

العندري، سلمان (2019). "غضب لبناني على كاريكاتير عنصري" (باللغة العربية). سكاي نيوز. بيروت، 23 أيلول/سبتمبر. متاح على: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1285056-غضب-لبناني-عارم-كاريكاتور-يطفح-بالعنصرية

اللحام، وسام (2023). "جلسة البرلمان لمناقشة الهبة الأوروبية: تفعيل المؤسسات الدستورية فقط لخدمة السلطة". المفكرة القانونية. 8 أيار/مايو. http://legal-agenda.com/جلسة-مجلس-النواب-لنقاش-الهبة-الأوروبية/

الربابعة، علاء وآخرون (2020). "ديناميات عودة اللاجئين: اللاجئون السوريون ونواياهم للهجرة". معهد فريمان سبوجلي للدراسات الدولية، 28 تشرين الأول/أكتوبر. متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=ryBtzvLI0QQ

العفو الدولية Amnesty International (2023). لبنان: على السلطات وقف الإعادة غير القانونية للاجئين السوريين. 24 نيسان/أبريل. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/04/lebanon-authorities-must-halt-unlawful-refoulements-of-syrian-refugees

ANND، (2021). موقف بشأن الأجندة الجديدة للمتوسط. متاح على:

https://www.annd.org/uploads/publications/ANND_position_on_EU_Communication.pdf

أسوشيتد برس Associated Press (2022). لبنان يستعيد 8 جثث من قارب لاجئين مقلوب. 24 نيسان/أبريل. متاح على: https://www.dailysabah.com/world/mid-east/lebanon-recovers-8-bodies-from-capsized-refugee-boat

الحاج، فاتن (2024). "تعليم السوريين 'غير الشرعيين': حق التعليم أم توطين مقنع؟" (بالعربية). الأخبار. 17 أيلول/سبتمبر. https://www.al-akhbar.com/Community/386954/تعليم-السوريين-غير-الشرعيين-حق-التعلم-أم-توطين-م-قن-ع.

المر، يارا (2023أ). الاعتراض في البحر: الواقع المميت لضبط الحدود Intercepted at Sea: The Deadly Reality of Border Control (بالإنكليزية). المصدر العام. 6 شباط/فبراير. متاح على: https://thepublicsource.org/tripoli-missing-migrants

المر، يارا (2023ب). الاعتراض في البحر: تشريح الإرجاع Intercepted at Sea: Anatomy of a Pullback (باللغة الإنكليزية). المصدر العام. 13 شباط/فبراير. https://thepublicsource.org/lebanon-departure-state-pullbacks-migration.

المر، يارا (2023ج). اعتراض في البحر: الغارقون، المُنقذون، والمفقودون Intercepted at Sea: The Drowned, the Saved & the Missing. (بالإنكليزية). المصدر العام. 20 شباط/فبراير. متاح على: https://thepublicsource.org/tripoli-missing-drowned-migrants.

الاتفاقية الأوروبية-المتوسطية تنشئ تعاوناً بين المجتمع الأوروبي ولبنان (2006). متاح على: https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:52006PC0365:EN:HTML.

المفوضية الأوروبية (2024). بيان صحفي للرئيس فون دير لاين مع الرئيس القبرصي كريستودوليدس ورئيس الوزراء اللبناني ميقاتي. 2 أيار/مايو. متاح على: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/press-statement-president-von-der-leyen-cypriot-president-christodoulides-and-lebanese-prime-2024-05-02_en.

المفوضية الأوروبية (2021أ). الاتصال المشترك: الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي - أجندة جديدة للمتوسط. (JOIN (COM (2021) 9 .((2 شباط/فبراير. متاح على:

https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf.

المفوضية الأوروبية (2021ب). تقرير حول الهجرة واللجوء. (COM (2021) 590). متاح على: https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/report-migration-asylum.pdf

المفوضية الأوروبية (2020). الأزمة السورية: ورقة حقائق ECHO. متاح على: https://ec.europa.eu/echo/where/middle-east/syria_en.

المفوضية الأوروبية (2018). الممثلون السامون للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وثيقة عمل مشتركة: تقرير عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في إطار السياسة الأوروبية للجوار المنقحة (2017-2018). 29 .(SWD (2018) 484 final) تشرين الثاني/نوفمبر. متاح على:

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52018SC0012&from=ES

المفوضية الأوروبية (2017). برمجة أداة الجوار الأوروبية ENI (2014-2020) - إطار دعم واحد لدعم الاتحاد الأوروبي للبنان (2017-2020). متاح على: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/lebanon_c_2017_7179_annex_en.pdf

المفوضية الأوروبية (2016أ). لبنان. متاح عبر آلة الزمن: https://web.archive.org/web/20210109223457/https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/lebanon_en

المفوضية الأوروبية (2016ب). حول إقامة إطار شراكة جديدة مع الدول الثالثة بموجب الأجندة الأوروبية للهجرة. (الاتصال COM (2016) 385 Final)). 7 حزيران/يونيو. متاح على: https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:763f0d11-2d86-11e6-b497-01aa75ed71a1.0001.02/DOC_1&format=PDF

المفوضية الأوروبية (2015). مراجعة سياسة الجوار الأوروبية. (JOIN (2015) 50 Final)، 18 تشرين الثاني/نوفمبر. متاح على: https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/document/download/6d6a2908-9d79-42ad-84ae-9122d0f863a3_en

المفوضية الأوروبية (2013). خطة العمل لشراكة وتعاون الاتحاد الأوروبي مع لبنان 2013-2015. متاحة على: https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/124080/action_plan_for_eu-lebanon_partnership_and_cooperation_2013-2015_en.pdf

المفوضية الأوروبية (2011). تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في 2010. تقرير الدولة: لبنان. (SEC/2011/0637 final). متاح على: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52011SC0637&from=EN

المفوضية الأوروبية (2010). وثيقة عمل للاتصال من اللجنة إلى البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء: تقييم سياسة الجوار الأوروبية. تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في 2009: تقرير التقدم للبنان. (SEC/2010/0525 final). متاحة على: https://www.ecoi.net/en/file/local/1350078/1226_1275377717_sec10-522-en.pdf

المجتمع الأوروبي (2006). اقتراح بشأن قرار المجلس حول الموقف الذي يتعين اعتماده من قبل المجتمع الأوروبي ودوله الأعضاء ضمن مجلس الجمعيات الذي أقيم بموجب الاتفاقية الأوروبية-المتوسطية بتأسيس جمعية بين المجتمع الأوروبي ودوله الأعضاء، من جهة، وجمهورية لبنان من جهة أخرى، فيما يتعلق باعتماد توصية بشأن تنفيذ خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. (COM/2006/0365 final). متاح على: https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:52006PC0365:EN:HTML

البرلمان الأوروبي (2024). يوروستات: قبرص هي الأعلى في أوروبا لطلبات اللجوء الفردية. 5 تشرين الأول/أكتوبر. متاحة على: https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2023-002954_EN.html

الاتحاد الأوروبي (لا يوجد تاريخ). الاتحاد الأوروبي والجيران: العلاقات المتطورة. متاحة على: https://www.euneighbours.eu/en/policy/european-neighbourhood-instrument-eni

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة EUIBM .(2022) (ICMPD) احتفل لبنان بذكراه العاشرة. 12 كانون الأول/ديسمبر. متاحة على: https://www.icmpd.org/news/euibm-lebanon-marks-its-10-year-anniversary.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (2020). تدهورت رفاهية وأمن العمال المهاجرين في لبنان منذ انفجار بيروت. (بيان صحفي). متاح على: https://www.iom.int/news/well-being-and-security-migrant-workers-lebanon-deteriorate-beirut-blast.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (لا يوجد تاريخ). العملية الاستشارية الإقليمية العربية حول الهجرة وشؤون اللاجئين (ARCP). متاح على: https://www.iom.int/arab-regional-consultative-process-migration-and-refugee-affairs-arcp.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (2021). نظرة عامة إقليمية سنوية. متاحة على: https://missingmigrants.iom.int/sites/g/files/tmzbdl601/files/publication/file/MMP%20annual%20regional%20overview%202021%20Europe.pdf.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (2023). حركات المهاجرين واللاجئين عبر البحر الأبيض المتوسط المركزي - نظرة عامة سنوية مشتركة 2023. متاحة على: https://dtm.iom.int/reports/migrant-and-refugee-movements-through-central-mediterranean-sea-joint-annual-overview-2023.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (2024). تقرير الهجرة العالمية 2024، جنيف.

L'Orient Today (2024). "أكثر من 70% من السوريين" في لبنان سيتم "ترحيلهم،" كما قال ميقاتي من بكركي. 13 نيسان/أبريل. متاح على: https://today.lorientlejour.com/article/1410127/most-syrians-in-lebanon-will-be-deported-mikati-says-from-bkirki.html.

الوكالة الوطنية للإعلام (NNA) (2024). باسيل: لبنان ليس للبيع أو الإيجار ونرفض سياسة الاتحاد الأوروبي للاستمرار في احتواء اللاجئين السوريين. 4 مايو. متاحة على: https://www.nna-leb.gov.lb/ar/ سياسة/692011/باسيل-لبنان-ليس-للبيع-أو-الإيجار-ونرفض-سياسة-الاتحاد.

استوديو الأشغال العامة (2023). "كيف نقرأ التحولات السكنية في سياق الأحداث العامة؟". 31 أيار/مايو. متاحة على: https://publicworksstudio.com/report-dec-22-may-23/.

استوديو الأشغال العامة (2024أ). "جدول زمني يوثق القرارات الرسمية ومشاريع القوانين والمداهمات التي تستهدف اللاجئين السوريين". 22 كانون الأول/ديسمبر. متاحة على: https://publicworksstudio.com/timeline-of-official-decisions-draft-laws-and-raids-against-syrian-refugees/.

استوديو الأشغال العامة (2024ب). "اقتراح القوات اللبنانية ضد اللاجئين والمهاجرين: حظر الإيجار هو أداة جديدة في الحملة التحريضية". 1 تموز/يوليو. متاحة على: https://publicworksstudio.com/the-lebanese-forces-draft-law-targeting-refugees-and-migrants/.

استوديو الأشغال العامة (2024ج). "الخطاب الصادر عن بلدية سن الفيل يحرم الأطفال السوريين من حقهم في التعليم". 23 تموز/يوليو. متاحة على: https://publicworksstudio.com/the-sin-el-fil-municipality-circular-deprives-syrian-children-of-their-right-to-education/.

المراقبة البحرية (Sea Watch) (2022). المراقبة البحرية تأخذ الإجراءات ضد فرونتكس. 28 نيسان/أبريل. متاحة على: https://sea-watch.org/en/sea-watch-takes-frontex-to-court/.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020). "بيانات المستفيدين 2024". متاحة على: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي، اليونيسيف، IACL (2023). "تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان" (Vulnerability Assessment of Syrian Refugees - VASyR)

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي، اليونيسيف، IACL (2022). "تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان". " (Vulnerability Assessment of Syrian Refugees - VASyR)

البنك الدولي (2013). "مرصد الاقتصاد اللبناني: وطأة الصراع السوري". متاح على: https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/mena/Lebanon/lebanon-lEM-fall-2013.pdf.

البنك الدولي (2019). "هجرة الصافي-لبنان". قسم السكان بالأمم المتحدة: التوقعات السكانية العالمية، مراجعة 2019. متاحة على: https://data.worldbank.org/indicator/SM.POP.NETM?locations=LB.

البنك الدولي (2020). "المرصد الاقتصادي في لبنان: كساد متعمد". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

وود، ديفيد، رأفت، ناصر (2024). "هل الجميع 'عدو محتمل؟". الجزيرة. 26 نيسان/أبريل. متاحة على: https://www.aljazeera.com/features/longform/2024/4/26/the-hostility-syrian-refugees-content-with-in-lebanon

بروزكا، ستيفان، بولهارت، كاتارينا (2015). شراكات التنقل في الاتحاد الأوروبي: أداة ذكية لتصدير السيطرة على الهجرة. المجلة الأوروبية للبحوث المستقبلية 3، 15. متاح على: https://doi.org/10.1007/s40309-015-0073-x

براكاس، نيكولاوس (2024). "سفن قبرص تراقب قبالة لبنان لردع المهاجرين". قبرص ميل. 14 نيسان/أبريل. متاحة على: https://cyprus-mail.com/2024/04/16/cyprus-ships-patrolling-off-lebanon-to-deter-migrants/

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) (2018). مسح خريطة الهجرة في بلدية بيروت: دراسة مقارنة لثلاثة أحياء. بيروت

جانمير، مايا (2018). "UNHCR والاستجابة للاجئين السوريين: التفاوض بشأن الوضع والتسجيل في لبنان". المجلة الدولية لحقوق الإنسان، المجلد 22، العدد 3، الصفحات 393-419.

جمهورية لبنان (2016). أولويات شراكة لبنان – الاتحاد الأوروبي. متاحة على: https://www.economy.gov.lb/en/services/trade/international-agreements/eu-partners/lebanon-eu-partnership-priorities.

حكومة لبنان والأمم المتحدة (2023). خطة استجابة لبنان للأزمة.

GS (2024). "خطة لتنظيم الوضع القانوني للنازحين السوريين" (باللغة العربية). الأمن العام. آذار. متاح على: https://www.general-security.gov.lb/uploads/articles/12604.pdf.

رادجينوفيتش، أنجا (2021). "دفاعات إعادة القبول عند الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي". EPRS | خدمة أبحاث البرلمان الأوروبي.

ساباغي، داريو (2024). "السوريون في لبنان عالقون في اللامكان". السياسة الخارجية. https://foreignpolicy.com/2024/07/09/lebanon-syrian-refugees-racism-refoulements-torture/.

سيبرغ، بيتر، زاردو، فريدريكا (2020). " من شراكات التنقل إلى اتفاقيات الهجرة: التداعيات الأمنية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأردن وإضفاء الطابع غير الرسمي على حوكمة الهجرة". مجلة دراسات العرق والهجرة، المجلد 48، العدد 6، الصفحات 1345-1362.

شكوركو، جوناثان (2024). "تم التوصل إلى 'التزام متبادل' في لبنان بشأن الهجرة (تحديث 2)". قبرص ميل. 8 نيسان/أبريل. متاحة على: https://cyprus-mail.com/2024/04/08/all-available-tools-will-be-used-to-tackle-migration/.

فاخوري، تاميراس (2020). لبنان كنموذج اختبار لعمل الاتحاد الأوروبي في تحديات اللجوء. (تعليقات IA 94). روما: المعهد الدولي للشؤون الخارجية. متاحة على: https://www.iai.it/en/pubblicazioni/lebanon-test-case-eus-logic-governmentality-refugee-challenges

فاخوري، تاميراس، ستل، نورة (2022). "إعادة النظر في المرونة: الاتحاد الأوروبي والعودة المبكرة للاجئين في لبنان". المركز اللبناني للدراسات السياسية. 16 يونيو. متاحة على: https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4694/reconsidering-resilience-the-eu-and-premature-refugee-returns-in-lebanon

فورستر، روبرت، أري جون، كندسن (2022). ورقة خلفية عن سياسات الهجرة الوطنية والدولية في لبنان. بيرغن: معهد كريستيان ميتسلن. متاحة على: https://www.deepl.com/en/translator#en/fr/EFFEXT%20Background%20Paper%20–

%20National%20and%20international%20migration%20policy%20in%20LebanonRobert%20Forster%2C%20Are%20John%20Knudsen%20 (2022) Bergen%3A%20Chr.%20Michelsen%20Institute

فريلك، بيل، إيان م. كيسيل، جينيفر بودكول (2016). "أثر تصدير سيطرة الهجرة على حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين الآخرين". المجلة حول الهجرة والأمن البشري. المجلد 4، العدد 4، 190-220. متاحة على: https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/jmhs.pdf

فان برونرسم، سو-جي (2024). "الاتحاد الأوروبي يدرس اتفاقاً مع لبنان لمنع المهاجرين غير النظاميين من الوصول إلى قبرص". InfoMigrants. 26 آذار/مارس. متاحة على: https://www.infomigrants.net/en/post/56026/eu-mulls-lebanon-deal-to-prevent-irregular-migrants-from-reaching-cyprus.

مركز الوصول لحقوق الإنسان (Access Center for Human Rights) 2023. انتهاك لبنان لحقوق الإنسان من خلال الترحيل القسري للاجئين. أيار/مايو. بيروت، لبنان

https://legal-agenda.com/البؤساء-وتجّار-الحدود-أو-تسليع-البشر/

مناظرة لبنان (2024). "إليك توصيات مجلس النواب!". 15 أيار/مايو. متاح على: https://www.lebanondebate.com/news/648181

منصور، خلود (2017). "التنسيق الإنساني للأمم المتحدة في لبنان: عواقب استبعاد الجهات الفاعلة السورية". ورقة بحثية. لندن: تشاثام هاوس (Chatham House).

ماغوان، آبي (2023). "مأساة البحر الأبيض المتوسط: الطريق القاتل إلى شواطئ أوروبا". Think Global Health. 1 كانون الأول/ديسمبر. متاحة على: https://www.thinkglobalhealth.org/article/mediterranean-tragedy-deadly-path-europes-shores#:~:text=The%20world's%20deadliest%20migration%20route,stretches%20from%20Morocco%20to%20Turkey

مونروي، ماثياس (2023). "الإرجاع مع المرافقة: قبرص تريد نشر سفينة للدفاع عن الهجرة في بيروت". 2 تشرين الثاني/نوفمبر. متاحة على: https://digit.site36.net/2023/11/02/pullbacks-with-escort-the-government-in-nicosia-wants-to-station-a-ship-for-migration-defence-in-beirut/.

ماركارد، نورا (2016). "الحق في المغادرة عبر البحر: حدود قانونية على السيطرة الأوروبية على الهجرة بواسطة الدول الثالثة". المجلة الأوروبية للقانون الدولي، 27(3)، أغسطس، الصفحات 591-616. متاحة على: https://doi.org/10.1093/ejil/chw034

صبري، عائشة (2024). "المعتقلون السوريون في لبنان أين وصلت قضيتهم؟". أخبار العدالة العالمية السورية. 17 آذار/مارس. متاحة على: https://globaljusticesyrianews.com/ المعتقلون-السوريون-في-لبنان-أين-وصلت-ق/.

واليس، إميلي (2024). "قبرص: إنقاذ أكثر من 500 مهاجر في عطلة نهاية الأسبوع". InfoMigrants. 2 نيسان/أبريل. متاحة على: https://www.infomigrants.net/en/post/56186/cyprus-more-than-500-migrants-rescued-over-weekend.

InfoMigrants (2024). وصول 271 مهاجراً في قبرص على متن خمس قوارب (بالعربية). 1 نيسان/أبريل. متاح على: https://www.infomigrants.net/ar/post/56145/ معظمهم-سوريون-وصول-271-مهاجرا-الى-قبرص-على-متن-خمسة-قوارب.

هيلر، تشارلز، لورينزو بيزاني، إيتامار مان، فيوليتا مورينو-لاكش، وإيال ويزمان (2023). "إنه فعل القتل": كيف تصدر أوروبا المعاناة بينما يغرق المهاجرون. نيويورك تايمز. متاح على: https://www.nytimes.com/interactive/2018/12/26/opinion/europe-migrant-crisis-mediterranean-libya.html